من أجل العراق

الأمم المتحدة في العراق

٢٠٢٢: فرص و تحديات

المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

في هذا العدد

السيدة جينين هينيس- بلاسخارت
الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق
ص٤

الأمم المتحدة في العراق
حقائق سريعة عن الأمم المتحدة
ص٥

ص٨ | مقابلة
السيد كلاوديو كوردوني
نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

ص١٠ | مقابلة
السيد غلام إسحق زى
نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق

يقوم المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بنشر مجلة "من أجل العراق"، ولا تعكس محتوياتها بالضرورة الموقف الرسمي للأمم المتحدة، ويمكن إعادة إنتاج موادها بحرية مع الإشارة الى ما تستحقه المجلة من فضل.

مدير المكتب الإعلامي:
سمير غطاس

رئيس التحرير: إيفان جورجيفيتش
هيئة التحرير: جان العلم، ليلى شامجي، سيليا دادسون وفريق الأمم المتحدة القطري

التصميم: سالار عبدالله بريفكاني

ترجمها الى العربية: دينا رمضان، عبد الرحمن الجبوري، عزيزة عيسى، منال عمر، أثير المظفر، ضياء القيسي، قاسم الأسدي.

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

حقوق الصور: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مركز التجارة الدولية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المنظمة الدولية للهجرة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة.

العمل الفني: المكتب الإعلامي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

صورة الغلاف: محمد البهبهاني (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

للتعليقات والاقتراحات: الرجاء التواصل عبر البريد الألكتروني

unami-information@un.org

موقع الأمم المتحدة في العراق: https://iraq.un.org

قنوات يونامي للتواصل الاجتماعي:

http://www.flickr.com/photos/uniraq
https://www.facebook.com/UnitedNationsIraq
https://twitter.com/UNiraq
https://www.youtube.com/user/UNIraqVideos
https://www.instagram.com/unami_iraq

ص ١٦ | مقابلة
السيد محمد النجار
مدير قسم الشؤون السياسية وكالة في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

ص ١٨ | مقابلة
الدكتور أمير أراين
المستشار الانتخابي الرئيسي ومدير المساعدة الانتخابية المتكاملة للأمم المتحدة

ص ٢١ | أسئلة و أجوبة
مع مكتب حقوق الإنسان في البعثة

ص ٢٥ | مكتب المنسق المقيم- مكتب الدعم الإنمائي
لمحة عن مكتب المنسق المقيم -وأنشطة مكتب الدعم الانمائي في عام ٢٠٢٢

ص ٢٦ | شراكة رائدة بين فريق التحقيق (يونيتاد) والقضاء العراقي من أجل المساءلة عن جرائم تنظيم داعـش الدولية

ص ٣٠
منظمة الأغذية والزراعة

ص ٣٤
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ص ٣٨
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

ص ٤٢
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ص ٥٠
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

ص ٥٦
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ص ٦٢
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ص ٦٨
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

ص ٧٢
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ص ٣٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ص ٣٦
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ص ٤٠
مركز التجارة الدولية

ص ٤٦
منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة

ص ٥٤
صندوق الأمم المتحدة للسكان

ص ٥٨
منظمة الصحة العالمية

ص ٦٦
المنظمة الدولية للهجرة

ص ٧٠
منظمة العمل الدولية

امام العراق فرصة جيدة للتقدم عام ٢٠٢٣، مدعوماً بالاستقرار السياسي والايرادات الثابتة وإذا ما تم بالفعل اغتنام الفرص

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

السيدة جينين هينيس- بلاسخارت

مقدمة

كان عام ٢٠٢٢ عاما مضطربا بالنسبة للعراق. فقد استمرت الخلافات السياسية حول نتائج الانتخابات في أواخر عام ٢٠٢١، مما أدى إلى إصابة الدولة بالشلل وأثر بشدة على توصيل الخدمات العامة التي كانت غير كافية بالفعل. في نهاية المطاف وجدت الأزمة السياسية طريقها إلى الشوارع حيث أدت الاحتجاجات والاعتصامات والعنف إلى خسائر في الأرواح. كما تسبب التوتر الدولي وانتهاك سيادة العراق من الدول المجاورة في مزيد من عدم الاستقرار ولم تكن الأمم المتحدة في العراق بمنأى عن هذه التطورات فقد تأثر عملنا في بعض الأحيان.

إلا أن العراق نجح في النهاية في تجاوز المأزق السياسي الذي استمر لمدة عام. تم انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة حديدة وإطلاق حملة لمحاربة الفساد وتحسين الخدمات والسعي لمعالجة احتياجات الناس الفورية. وبعد فترة وجيزة من تشكيل الحكومة في أواخر عام ٢٠٢٢، حشدنا جهودنا للمساعدة بتوفير الدعم التقني والمشورة كما هو مطلوب والعمل عن كثب مع السلطات في مجموعة واسعة من القضايا.

لقد كانت هناك نقاط مضيئة يجب ملاحظتها في عام ٢٠٢٢. فقد استمر العراق في كسب الثناء كونة ساحة للحوار الإقليمي. ومن اجل ان يزدهر العراق، طالبنا الجميع بالمساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية، وكررنا التأكيد بأن الوسائل الدبلوماسية الثابتة هي تحت تصرف الجميع وكذلك في أوقات تصاعد التوترات او عند مواجهة المخاوف المتعلقة بالأمن. ان استمرار الدعم لتواصل العراق الإقليمي ويده الممدودة سيظل ذات أهمية محورية. وسيكون ترتيب البيت من الداخل أولوية بالنسبة للعراق عام ٢٠٢٣. فمن المقرر اجراء انتخابات مجالس المحافظات في وقت لاحق من هذا العام بالإضافة الى انتخابات إقليم كردستان التي تأخر اوانها. وفي الوقت ذاته، فإن الحوار المنظم التي تضفى عليه الصفة المؤسسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان سوف يكون ضرورياً لحل جميع الأمور المعلقة. وان الهياكل الأمنية المستقرة والإدارة الموحدة تبقى من المتطلبات الواضحة من اجل إعادة تأهيل قضاء سنجار وعودة أهالي سنجار المشردين.

وتتطلب الكثير من المناطق الأخرى اهتمام الحكومة العراقية كذلك: معالجة التحديات البيئية الكبيرة في العراق وتسهيل مواصلة عودة المواطنين العراقيين من شمال شرق سوريا، بما في ذلك من مخيم الهول واستكمال حوار كركوك والالتزام بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان، على سبيل المثال لا الحصر. وبينما تنتقل الأمم المتحدة في العراق من المساعدة الإنسانية الى الحلول الدائمة، نأمل ان تزيد الحكومة تمويلها واسهاماتها. امام العراق فرصة جيدة للتقدم عام ٢٠٢٣، مدعوماً بالاستقرار السياسي والايرادات الثابتة وإذا ما تم بالفعل اغتنام الفرص. وكما هو الحال دائماً، فإن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة والمساهمة.

الأمم المتحـــدة في العـــراق

حقائق سريعة

ماهي منظمات الأمم المتحدة العاملة في العراق؟

تتألف الأمم المتحدة في العراق من بعثتين ميدانيتين (يونامي ويونيتاد)، ووكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، تعمل على مستوى المجتمع المحلي والمحافظة والمستوى الوطني في جميع أنحاء جمهورية العراق.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام ٢٠٠٣ بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٠٠، بناءً على طلب حكومة العراق. وقد تم توسيع دورها بشكل كبير في عام ٢٠٠٧ باعتماد القرار ١٧٧٠.

يرأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، الذي يدعمه نائبان. يشرف أحدهما على الشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، بينما يشرف النائب الثاني للممثل الخاص للأمين العام على الجهود الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة ويؤدي أيضًا مهام المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق.

من خلال قراره رقم ٢٦٣١ (٢٠٢٢)، الذي تمّ تبنيه في ٢٦ مايو/أيار ٢٠٢٢، مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حتى ٣١ أيار ٢٠٢٣.

ويبلغ قوام القوة المعتمدة من العاملين ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ٦٨٧ فرداً (٢٩٤ موظفٍ دولي و٣٩١ موظفٍ محلي و٢ من متطوعي الأمم المتحدة). بلغت ميزانية البعثة لعام ٢٠٢٢: ٩٨,١ مليون دولار.

تتم إدارة البعثة من قبل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة وتدعمها إدارة الأمم المتحدة لعمليات السلام وكذلك إدارة الدعم التشغيلي.

ولاية يونامي

القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٩٠٤٣ المنعقدة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢

أن مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بالعراق، ولا سيما القرارات ١٥٠٠ (٢٠٠٣) و١٥٤٦ (٢٠٠٤) و١٥٥٧ (٢٠٠٤) و١٦١٩ (٢٠٠٥) و١٧٠٠ (٢٠٠٦) و١٧٧٠ (٢٠٠٧) و١٨٣٠ (٢٠٠٨) و١٨٨٣ (٢٠٠٩) و١٩٣٦ (٢٠١٠) و٢٠٠١ (٢٠١١) و٢٠٦١ (٢٠١٢) و٢١١٠ (٢٠١٣) و٢١٦٩ (٢٠١٤) و٢٢٣٣ (٢٠١٥) و٢٢٩٩ (٢٠١٦) و٢٣٧٩ (٢٠١٧) و٢٤٢١ (٢٠١٨) و٢٥٢٢ (٢٠٢٠) و٢٥٧٦ (٢٠٢١)، وإذ يعيد تأكيد القرارين ٢١٠٧ (٢٠١٣) و٢٦٢١ (٢٠٢٢) المتعلقين بالحالة بين العراق والكويت، والقيم المنصوص عليها في القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)،

وإذ يوكد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وإذ يشدد على أهمية استقرار العراق وازدهاره وأمنه بالنسبة إلى شعب العراق والمنطقة والمجتمع الدولي، ولا سيما في ضوء الانتصار الميداني الذي حققه العراق على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش)، وإذ يشجع المجتمع الدولي على زيادة ما يقدمه من دعم للعراق في هذا الصدد،

وإذ يعرب عن دعمه للعراق في تصديه للتحديات التي يواجهها في سياق مواصلة الجهود التي يبذلها لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك معركته المتواصلة ضد الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليهما، وفي مواصلته مهمة تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار، والاستقرار والمصالحة، بما في ذلك العمل على تلبية احتياجات جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب والأطفال والنازحون وأفراد الأقليات الإثنية والدينية، وإذ يسلم بالخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة وأثرها على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وإذ يرحب بالجهود المبذولة لتطهير المناطق من تلك الأجهزة،

وإذ يدين بأشد العبارات محاولة اغتيال رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي التي وقعت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١،

وإذ يشير إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، والالتزامات الواقعة على عاتق الحكومات المضيفة، بما في ذلك بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، ويمنع أي إخلال بسلام هذه البعثات أو نيل من كرامتها،

وإذ يشيد بحكومة العراق وبالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على إجراء انتخابات جيدة الإدارة من الناحية التقنية وسلمية عموما في ١٠تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١،

وإذ يدعو إلى تشكيل حكومة جديدة سرعة وعلى نحو سلمي، من أجل تحقيق الأولويات الوطنية لشعب العراق، بوسائل منها الإصلاح الاقتصادي، والتعاون الإقليمي، وتحقيق الاستقرار، والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يشير الى اهمية إسراع حكومة العراق بتنفيذ إصلاحات مجدية تهدف إلى تلبية المطالب المشروعة لشعب العراق في التصدي للفساد، وتقديم الخدمات الضرورية والأساسية، وتنويع اقتصاده، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الإدارة، وتعزيز مؤسسات الدولة من حيث مقومات بقائها وقدرتها على الاستجابة،

وإذ يعترف بما تبذله حكومة العراق من جهود في ذلك الصدد، وإذ يدعو مؤسسات الدولة إلى مضاعفة الجهود لمواصلة مساءلة المسؤولين عن الجرائم التي تنطوي على القتل، والإصابات الخطيرة، واختطاف المتظاهرين والصحفيين أو اختفاءهم، ولحماية واحترام الحق في حرية التعبير،

وإذ يلاحظ رغبة حكومة العراق في عودة المشردين داخليا والنازحين إلى سوريا إلى مناطقهم الأصلية أو استيطانهم من جديد في أماكن أخرى، وإذ يؤكد أهمية التوصل إلى حلول دائمة توفر الأمن والكرامة وتعتمد على أساس طوعي وعن اطلاع،

وإذ يعترف بأهمية تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات بفعالية وفي الوقت المناسب وبضرورة محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع، وتوفير الرعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للضحايا، وتقديم التعويضات وتوفير تدابير جبر الضرر لجميع الناجيات اللاتي جرى تحديدهن في القانون، وإذ يدعو حكومة العراق إلى توسيع نطاق أحكام القانون ليشمل جميع الضحايا،

وإذ يدرك، أن الآثار الضارة لتغير المناخ، والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، يمكن أن تسهم في التصحر والجفاف، وأن تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية، وأن تتسبب في تفاقم أي انعدام للاستقرار، وإذ يشدد على ضرورة أن تجري حكومة العراق تقييمات شاملة للمخاطر بدعم من الأمم المتحدة، بناء على طلب حكومة العراق، لاتخاذ إجراءات مجدية للتكيف مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتغير الإيكولوجي أو التخفيف من حدتها، وإذ يعترف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وباتفاق باريس،

وإذ يعرب عن قلقه من تأثير جائحة كوفيد-١٩ في العراق، وإذ يشير إلى القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١)

ويؤكد مرة أخرى أن الحصول بشكل منصف على اختبارات وعلاجات ولقاحات مضادة لكوفيد-٩ تكون مأمونة وفعالة وميسورة التكلفة أمر أساسي لإنهاء الجائحة،

وإذ يهيب بالمجتمع الدولي أن يظل ملتزما التزاما قويا بتقديم الدعم إلى العراق فيما يبذل من جهود في مجالات العمل الإنساني، وتحقيق الاستقرار، وإعادة الإعمار، والتنمية، وإذ يتطلع إلى حكومة العراق وهي تضطلع بمسؤولية متزايدة عن توفير الخدمات الإنسانية،

١. يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٣؛

٢. يطلب إلى الممثلة الخاصة للأمين العام والبعثة القيام، بناه على طلب حكومة العراق، بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق، حكومة وشعبا، بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية، مع مراعاة مساهمة المجتمع المدني، وبمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة؛

(ب) تقديم المزيد من المشورة والدعم والمساعدة إلى:

١. حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومؤسسات العراق الأخرى في الجهود المبذولة لتعزيز الأعمال التحضيرية للانتخابات والعمليات الانتخابية، بوسائل منها إجراء عمليات استعراض تقنية منتظمة وتقديم تقارير مفصلة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات والعمليات الانتخابية، في إطار الدورة العادية لتقديم تقارير الأمين العام؛

٢. حكومة العراق ومجلس النواب بشأن مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية، وكذلك بشأن وضع إجراءات تقبل بها حكومة العراق لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها؛

٣. حكومة العراق لإحراز تقدم في جهود إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها منح الأولوية لتخطيط وتمويل وتنفيذ الجهود الرامية إلى تعزيز سلطة الدولة وبرامج إعادة إدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة، متى كان ذلك مناسبا، بالتنسيق مع الكيانات الأخرى المتعددة الجنسيات؛

٤. حكومة العراق بشأن تيسير الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك بشأن مسائل أمن الحدود والطاقة والتجارة والبيئة والمياه والآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما تلك التي تسهم في التصحر والجفاف، وبناء القدرة على الصمود والبنى التحتية والصحة العامة واللاجئين؛

(ج) العمل، بالتنسيق مع حكومة العراق، على تعزيز ودعم وتيسير ما يلي:

١. تنسيق وتقديم المساعدات الإنسانية والمساعدة الطبية، ولا سيما للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، ونقل الخدمات الإنسانية إلى النظم الحكومية؛

٢. عودة اللاجئين والنازحين بأمان وفي الوقت المناسب وبشكل منظم وطوعي ويحفظ الكرامة أو إعادة إدماجهم محليا، حسب الاقتضاء، بوسائل منها جهود فريق الأمم المتحدة القطري، والحصول في الوقت المناسب على المساعدة القانونية والوثائق المدنية للمشردين داخليا والنازحين العراقيين في سوريا، بمن فيهم الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية، وخاصة الأطفال الذين ليست لهم شهادات ميلاد أو وثائق أخرى تثبت الهوية القانونية؛

٣. تنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة العراق على توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الأساسية بطريقة ناجعة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، لفائدة شعبه ومواصلة دعم التنسيق الفعال الذي يضطلع به العراق بين الجهات المانحة الإقليمية والدولية للبرامج البالغة الأهمية المتصلة بإعادة الإعمار والمساعدة، بسبل منها المتابعة الفعالة للتعهدات الدولية؛

٤. الجهود التي يبذلها العراق والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى في مجال الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة والانتعاش وإعادة الإعمار، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالإرهاب، بطرق منها التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية، ومع المجتمع المدني والجهات المانحة والمؤسسات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء؛

٥. مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بلوغ الأهداف المبينة في هذا القرار تحت القيادة الموحدة للأمين العام، عن طريق الممثلة الخاصة للعراق، بدعم من نائبها المكلف؛

د. تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، في ظل الاحترام التام لسيادة العراق، من أجل توطيد سيادة القانون وتحسين

الإدارة في العراق، إضافة إلى دعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)؛

(ه) معالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات طيلة فترة الولاية، وإسداء المشورة لحكومة العراق ومساعدتها على كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع مستويات صنع القرار على أتم وجه، وعلى قدم المساواة وبطريقة مجدية، بما في ذلك في سياق الانتخابات وتشكيل الحكومة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك بدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة، والبيان المشترك المتعلق بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له؛

(و) ملاحظة أهمية معاملة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح كضحايا بالدرجة الأولى، وحث حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز حماية الطفل، بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال وفقا للقوانين الوطنية للعراق والتزامات العراق بموجب القانون الدولي، ودعم تنفيذ استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة التابع لمجلس الأمن؛

(ز) دعم حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بنشاط للعمل معا والدخول في حوار منتظم ومنظم من أجل حل المسائل المعلقة، بطريقة تتسق مع وحدة العراق ودستوره، بما في ذلك الأحكام الأمنية وترتيبات الميزانية وإدارة موارد العراق من النفط والغاز، وتنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك اتفاق سنجار لعام ٢٠٢٠؛

٣. يسلم بأن أمن موظفي الأمم المتحدة عنصر أساسي في اضطلاع البعثة بأعمالها لصالح شعب العراق، ويهيب بحكومة العراق أن تواصل توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق ومده بالدعم اللوجستي؛

٤. يعرب عن اعتزامه استعراض ولاية البعثة ودورة تقديم التقارير المتعلقة بها بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٣، أو قبل ذلك الموعد إذا طلت حكومة العراق ذلك؛

٥. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا كل أربعه أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بجميع المسؤوليات المنوطة بالبعثة؛

٦. يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) هو آلية مساءلة مستقلة ومحايدة مفوضة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدعم الجهود المحلية لمساءلة داعش من خلال جمع وتخزين وحفظ الأدلة في العراق للأفعال التي يمكن ان ترقى لجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية المرتكبة في العراق. وقد تم تأسيس يونتياد كاستجابة بالإجماع من المجتمع الدولي بناء على طلب بالمساعدة من قبل الحكومة العراقية. ويعد التعاون مع الحكومة العراقية أمر محوري لولاية وأنشطة يونيتاد. وتعمل اليونيتاد بشكل وثيق، بقيادة المستشار الخاص، مع النظراء المحليين للقيام بعملها بصورة تكمل التحقيقات الجارية من قبل السلطات الوطنية مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية.

الفريق القُطري

يضم فريق الأمم المتحدة القُطري في العراق ٢٥ عضوا، بما في ذلك، ١٥ عضوا مقيما و٣ منظمات غير مقيمة: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اليونيسف، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، هيئة المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية، دائرة الأمم المتحدة للاعمال المتعلقة بالألغام، مركز التجارة الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، صندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للهجرة. (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هي المنظمات غير المقيمة). بالإضافة إلى ذلك يضم الفريق القطري مجموعة البنك الدولي.

وتحت قيادة نائب الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، يعمل الفريق القطري لتحسين حياة ومعيشة جميع العراقيين من خلال دعم البلاد في تحقيق أجندة اهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بأحدث الخبرات المتخصصة والأنشطة المبنية على الأدلة. ويتم التعبير عن روح أهداف التنمية المستدامة في عبارة واحدة: " عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب". وهذا هو المبدأ الذي يقود كل ما تعمله الأمم المتحدة في العراق، والإطار العام الذي يعمل بموجبه فريق الأمم المتحدة القطري هو إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ والذي يعرض أهداف التنمية المشتركة الرئيسية للأمم المتحدة في البلاد. وتعمل الأمم المتحدة في العراق معا بطريقة جديدة ومترابطة لدعم الحكومة في تحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية والتزامات التنمية الدولية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

أين تعمل الأمم المتحدة في العراق؟

تعمل أسرة الأمم المتحدة في العراق في كل المحافظات البالغ عددها ١٨ محافظة وتعمل على مستوى المجتمع المحلي، والمحافظة، والمستوى الإقليمي والوطني. وينتشر الموظفون الوطنيون والدوليون في جميع أنحاء البلاد ويعملون بالشراكة مع نظرائهم المحليين، والإقليميين والوطنيين.

ما الفرق بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وكيانات الأمم المتحدة الأُخرى العاملة في العراق؟

تم تأسيس وجود وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في العراق على أساس الاتفاقيات الثنائية مع حكومة العراق.

وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثةٌ سياسيةٌ تأسست عام ٢٠٠٣ بناءً على طلب حكومة العراق.

وتم تأسيس يونيتاد كاستجابةٍ من المجتمع الدولي بالإجماع لطلب المساعدة الذي قدمته حكومة العراق.

منذ متى تعمل الامم المتحدة في العراق ولماذا؟

العراق عضو مؤسس للأمم المتحدة. وتعمل عدة منظمات في العراق منذ عام ١٩٥٥ واسست المنظمات مكاتبها في بداية التسعينات ومرة أخرى بعد عام ٢٠٠٣. ولا تزال الأمم المتحدة موجودة في العراق للاستجابة لاحتياجات الشعب العراقي ودعم جهوده في تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر.

مقابلة مع

نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية

السيد كلاوديو كوردوني

أنا حريص على المساهمة في جهود البعثة لإحراز تقدم في جميع مجالات ولايتنا من خلال العمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية والأطراف السياسية الفاعلة فضلاً عن المجتمع المدني

تسنمت مهام عملك في العراق في شهر آب الماضي. ما هي انطباعاتك الأولية؟

كما كنت أتوقع، فالعراق بلد غني ومعقد ويحظى بأهمية إقليمية كبيرة. أنا لم أعش في العراق سابقاً بيد أنني نشأت في الشرق الأوسط وكنت حريصاً على الدوام على معرفة تاريخ بلدان المنطقة وزيارتها. لقد خدمت الأمم المتحدة في ليبيا وتونس لأربع سنوات مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفي السنوات الخمس الماضية كنت أدير المكتب الميداني في لبنان لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. هناك أوجه تشابه بين لبنان والعراق، وخاصة التنوع الاجتماعي والتعقيد السياسي مع وجود العديد من نفس المزايا والتحديات. غادرت لبنان بدون حكومة ووجدت عراقاً يكافح أيضاً لتشكيل حكومة - ولحسن الحظ حلت هذه المسألة الآن، على الرغم من أن هناك حاجة إلى جهود مستمرة من الجميع لكي لا يغفلوا عن المصالح الأعم للشعب العراقي بينما يسعى الجميع إلى تحقيق أهداف سياسية مختلفة ومشروعة.

كيف ترى دورك كنائب للممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية؟

يتمثل دوري الأساسي في دعم الممثلة الخاصة للأمين العام في تنفيذ ولايتها السياسية والوساطة كما حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكبعثة كنا نشطين تماماً في محاولة تيسير عملية تشكيل الحكومة وبشكل عام في دعم الأداء السليم لمؤسسات الدولة واحترام المواعيد النهائية الدستورية والمتطلبات الأخرى. وفي نهاية المطاف بالطبع يمكننا أن نقدم المشورة ونيسر الحوار ونقدم اقتراحات إلا أن القرار يبقى بالكامل في

أيدي العراقيين.

وبما أن برنامج هذه الحكومة يتضمن إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات، فأتوقع بأنني سأولي اهتماما متزايداً بدور البعثة في دعم السلطات العراقية في الإعداد وإجراء انتخابات نزيهة تتسم بحسن الإدارة من خلال البناء على الإنجازات التي تحققت في انتخابات تشرين الأول ٢٠٢١. ومن المقرر ان يجري إقليم كردستان العراق انتخابات بعد أن انقضت الولاية التشريعية لبرلمان الإقليم مؤخراً. وفي الختام، يشمل دوري ايضاً العمل بشكل وثيق مع النائب الأخر للمثلة الخاصة للأمين العام، السيد غلام إسحاق زي، لضمان ان أنشطة اليونامي وأنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تتكامل تكاملاً جيداً وان الأمم المتحدة في العراق تعمل كفريق واحد بشكل حقيقي.

المشاركة في ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية إحدى مسؤولياتك الرئيسة، ما الذي تحقق وما التقدم الذي يمكن توقعه؟

في عام ٢٠٢٢، تم إحراز المزيد من التقدم في التعرف على رفاة الكويتيين وغيرهم من المفقودين وإعادتهم إلى أسرهم، مما قلل عدد الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين إلى ٣٠٩ شخص بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. ان استخدام صور الأقمار الصناعية وإدلاء الشهود بشهاداتهم أسهم في استكشاف المزيد من مواقع الدفن المحتملة. ففي تشرين الثاني الماضي، قدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تدريباً لموظفين عراقيين حول استخدام أجهزة الرادار لاستكشاف باطن الأرض، إذ من المفترض أن يساعد مرة أخرى في البحث عن مواقع الدفن.

وبالإضافة إلى ذلك، عثرت السلطات العراقية على المزيد من الممتلكات الكويتية بما في ذلك الكتب وممتلكات أخرى وأعادتها للكويت في عام ٢٠٢٢. وناقشت هذه القضايا وغيرها في الكويت وبغداد من أجل تسريع تنفيذ هذه الولاية الخاصة التي منحها مجلس الأمن للبعثة.

ان ولاية البعثة واسعة وتحظى بدعم قوي من مجلس الأمن. ما الأولويات الرئيسة التي يمكنك تحديدها للبعثة لعام ٢٠٢٣؟

مر العراق في عام ٢٠٢٢ بأزمة سياسية خطيرة تحولت في مرحلة من مراحلها الى أعمال عنف وكان يمكن ان يكون لها عواقب وخيمة على البلاد وعلى جميع العراقيين. وفي النهاية سادت الحكمة وتوقفت أعمال العنف وأنتخب مجلس النواب رئيساً للجمهورية وصوت النواب على حكومة جديدة، والتي باشرت العمل بنشاط على معالجة التحديات التي تواجه العراق مثل الفساد المستشري. ومع ذلك، يجب علينا ألا نتقاعس، وينبغي علينا ان نبقي على الحاجة الي تشجيع الحوار المتواصل والرغبة في تقديم التنازلات والحلول التوفيقية في صدارة جدول أعمال البعثة.

أما الأولوية المهمة الأخرى تتمثل في تحقيق تقدم في حل القضايا المعلقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. ولقد تابعت اخر جولة للمفاوضات التي اجريت بتيسير من البعثة بشأن الإدارة في كركوك وآمل ان يتم التوصل الى اتفاق نهائي وأن ينفذ في غضون الأشهر القليلة القادمة. ومن الضروري تنفيذ اتفاق سنجار، ومن المنتظر ان تتوصل حكومتا المركز والإقليم الى اتفاق بشأن قضية المناطق التنازع عليها والعوائد النفطية. ان البعثة على استعداد لتيسير حوار دوري ومنظم لحل هذه المسائل العالقة، بما يتماشى مع وحدة العراق ودستوره.

ان تعزيز حقوق الإنسان هو في صميم ولاية البعثة، كما هو الحال في أي مكان آخر من العالم. فالأمر لا يقتصر على مساعدة العراق في ضمان الحريات وحماية الناس من التعذيب وسائر أشكال سوء المعاملة وتعزيز سيادة القانون، وإنه يتعلق ايضاً بمساعدة العراق في ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الساحتين السياسية والاجتماعية، وكذلك إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن أراءهم. ولقد شاركت بدور نشط بالفعل مع المنظمات النسوية في البلاد وكنت حريصاً في التعرف على اراء الشباب العراقي. واستذكر نقاشاً محتدماً جرى في مدينة الموصل في تشرين الأول الماضي مع شبان وشابات، يعمل أغلبهم في إعادة بناء البنية التحتية المادية والاجتماعية للمدينة بعد الدمار الذي خلفه تنظيم داعش. ونظراً لتنوع المجتمعات المحلية والمعتقدات في العراق، أرى أن تعزيز حقوق الإنسان يشمل أيضاً احترام التنوع وحقوق جميع الأقليات.

وختاماً، وفيما يتعلق بالأولويات، تحرص الأمم المتحدة على تعزيز علاقات جيدة بين العراق والبلدان المجاورة واحترام بواعث القلق الأمنية المشروعة وسيادة العراق. زرت الكويت وإيران في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني الماضيين لمناقشة مسائل تتعلق بولاية البعثة – وللبعثة مكتباً في كلا البلدين. وكان مؤتمر بغداد الثاني الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في شهر كانون الاول الماضي بمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، السيدة جينين هينيس بلاسخارت بمثابة اعتراف هام بمكانة العراق الإقليمية.

ما الذي تتمنى تحقيقه في عام ٢٠٢٣؟

سواء أكانت قضية المناطق المتنازع عليها بين الإقليم الكردي مع باقي العراق أو مسألة توقيت وإجراء الانتخابات، فإن إحراز تقدم إن لم يكن حل هذه القضايا سيكون في متناول اليد في عام ٢٠٢٣ إن توفرت الإرادة السياسية الجيدة والكافية. وفي النهاية، ان ما ينبغي أن يضعه الجميع في عين الاعتبار هو مصلحة جميع العراقيين بكل تنوعهم. وأنا حريص على المساهمة في جهود البعثة لإحراز تقدم في جميع مجالات ولايتنا من خلال العمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية والأطراف السياسية الفاعلة فضلاً عن المجتمع المدني.

مقابلة مع

نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق

السيد غلام اسحق زى

مقابلة مع السيد غلام اسحق زى، نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، ليطلعنا على دوره كنائب للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ومنسق مقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، ورأيه بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما سيشاركنا أفكاره بشأن العملية الانتقالية الحالية للعمل الإنساني، وأهمية أهداف التنمية المستدامة، والدور الحيوي لدعم الأمم المتحدة للجهود الإنسانية والتنموية في البلاد.

لقد انضممت إلى أسرة الأمم المتحدة في العراق مؤخراً. كيف تنظر إلى دورك كنائب للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق يشرف على جهود الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في هذا البلد؟ وما وجه المقارنة بينه وبين المناصب التي شغلتها سابقاً؟

أنا أتطلّع إلى دعم جهود العراق الرامية لتنفيذ أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بما في ذلك العمل بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-١٩. وكما رأينا من خلال الاضطرابات السياسية الأخيرة، التي اقترنت بالآثار الواضحة لتغير المناخ، نجد أن العراق يقف عند مفترق طرق، ويعد هذا الوقت بالغ الأهمية، يتعيّن فيه على البلد التركيز على التنمية المستدامة.

ويتمثل دوري كنائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، في دعم وتسهيل الجمع بين مختلف أجزاء منظومتنا، لتعزيز تكامل وتماسك دعمنا وإجراءاتنا، وبذلك نضاعف الأثر الناجم عن مساهمتنا في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية وفي تقدّم العراق.

وآمل من خلال جمع أنشطة برامجنا معًا، أن

نتمكن أيضًا من مساعدة المجتمعات المحلية والمواطنين في جميع أنحاء العراق على إدراك امتلاكهم جميعاً نفس التطلعات والاحتياجات والأهداف بغض النظر عن خلفياتهم. ويمكنهم لعب دور أكثر فعالية في تحديد نوع المجتمع ونوع المستقبل الذي يريدونه لمجتمعاتهم المحلية ولبلدهم. هذه هي النقطة التي أرى فيها القوة الدافعة لمنصبي ومكتبي.

كيف تنظر إلى صلة الوصل الثلاثية هذه للأطراف الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام؟

من خلال صلة الوصل الثلاثية نؤكد على التنسيق والعمل بطريقة أكثر ذكاء، وبشكل مترابط وجماعي. ومن خلال الجمع بين التنمية المستدامة، وبناء السلام/الوساطة، والمساعدات الإنسانية، فإننا بذلك النحو ننسق الطريقة التي يستجيب بها العالم للأزمات، والتوجه نحو السلام المستدام. وفي البلدان التي تعيش مرحلة ما بعد الصراع مثل العراق، فإن ظواهر التطرّف العنيف والفقر والتدهور البيئي تتواجد بشكل كثيف ومطّرد، وتؤثر على الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب.

يتطلّب ضمان عمل هذه الرابطة بسلاسة، تنسيقًا دائما واستراتيجية مستمرة، وتأمين التمويل اللازم للنتائج الجماعية، وضمان تركيز النُهُج المتبعة على المستهدفين بالمساعدة عبرها، بما في ذلك العمل مع المجتمع المدني كأصحاب مصلحة رئيسيين.

ومن خلال المنصب الفريد لنائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية الذي يقوم من خلاله بثلاث وظائف، يمكن للأمم المتحدة أن تجمع معاً العديد من الجهات الفاعلة المتنوعة في طريقة واحدة متماسكة للمضي قدماً. ويساعدها المنصب ايضا في بناء نهجٍ أممي شاملٍ بشكلٍ فعلي. وكما تعلمون، فإن أنشطة مجالات تحقيق السلام والتنمية والعمل الإنساني مترابطة، ويعزّز بعضها بعضاً دائماً، وهي بالغة الأهمية في تحقيق التقدم المستدام. ونحن ندرك أيضاً أن الأسباب الجذرية للأوضاع الإنسانية الطارئة إما أن تكون ذات طبيعة إنمائية أو سياسية؛ ولذلك، ليس بوسعنا أن نتحدث عن الحلول الإنسانية دون الأخذ في الاعتبار الركيزتين الأخريين لعملنا. على سبيل المثال، وصول المساعدات الإنسانية يحتاج في بعض الحالات إلى التفاوض مع الأطراف السياسية الفاعلة، كما لا يمكن إيجاد حلّ لظاهرة النزوح طويل الأمد إلاّ من خلال التنمية. وهذا الكلام ليس تقليلاً من أهمية صون المبادئ الإنسانية، وإنما للاعتراف بضرورة الاتساق مع عمل الأطراف المعنية في مجالات السياسة وبناء السلام.

ما هي التحديات التي تواجهكم في المواءمة بين هذه الأدوار الثلاثة؟

أعتقد أنها فرصةً أكثر من كونها تحدياً، أي التنسيق بين الأنشطة عبر منظومة الأمم المتحدة ككل في العراق؛ والتي تضم معاً الفريق القطري للعمل الإنساني، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبعثة، تحت مظلة هذه المجالات الثلاثة للعمل. ومن المهم أن نعترف بأن التآزر والتداخل بين الثلاث وكيفية الربط بينهم في سياق عملياتي، هو ما يجعل هذه الرابطة فعالة.

هل يمكن أن تشرح لنا بإيجاز عملية الانتقال من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى مرحلة الاستجابة الإنمائية في العراق، وما هي الإجراءات التي يتعين على الدوائر الرئيسية اتخاذها لتيسير هذا الانتقال؟

لقد تحسّن الوضع العام بشكل كبير في العراق، حيث عاد نحو خمسة ملايين شخص إلى ديارهم على مدار الأعوام الخمسة الماضية، بدعم من الحكومة وشركاء العمل الإنساني والمجتمع الدولي.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، وضع فريق الأمم المتحدة القطري إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وركيزة الحلول الدائمة. ونتج عن ذلك وضع آلية تركز على الربط بين بين جهود الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية. وتم وضع ثمانِ آليات للتنسيق القائم على المنطقة، وذلك في مناطق العودة المعقدة. وتضمن هذه الآليات قيام الأطراف الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي بالتنسيق والتخطيط مع الهياكل الحكومية المحلية لتسهيل تنفيذ برامج الحلول الدائمة للنازحين والعائدين.

اعترافاً بتنامي نظام الحلول الدائمة في العراق واستعادة القدرات الوطنية شرع مجتمع العمل الإنساني في العراق، أواخر ٢٠٢٢، في تنفيذ عملية انتقالية تدريجية من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى نهجٍ تنموي، بما في ذلك تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، مع التركيز بقوة على الحلول الدائمة، ودعم الأسر العائدة لإدماجها في مناطقها الأصلية، فضلاً عن تشجيع قيام الحكومة بدور أكبر كجهة أساسية تضطلع بالمهام.

تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها مع الحكومة العراقية، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، من أجل عملية تسليم وتسلم للعمليات الإنسانية، ولدعم الحكومة في الاضطلاع بمسؤوليتها في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتبقية، وتوفير الخدمات المنقذة والداعمة للحياة إلى السكان في المناطق المتضررة جراء الصراع في العراق.

ودعماً لجهود الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان للاستجابة لبقية الاحتياجات الإنسانية خلال عام ٢٠٢٣، أطلق فريق العمل الإنساني في العراق الاستراتيجية الانتقالية للعمل الإنساني، لتحديد الاحتياجات الحرجة المتبقية في عام ٢٠٢٣، وتحديد الأولويات التي حددها فريق العمل الإنساني للأطراف الفاعلة والجهات المانحة في المجال الإنساني. وتجري تكملة هذه المسألة عن طريق وضع استراتيجية الحلول الدائمة التي تربط إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بخطة الحكومة لإنهاء النزوح.

وبناء على ما تقدّم، سنواصل طلب دعم المجتمع الدولي. وحيثما تطلب الأمر، ستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى الأشخاص والمجتمعات الذين يعيشون أوضاعاً هشة، طالما بقيت الاحتياجات الإنسانية قائمة. لا تزال شراكتنا مع الجهات المانحة والشركاء في المجال الإنساني قوية طالما ظللنا منخرطين في دعم إدماج النازحين والعائدين، وفي تحديد الحلول الدائمة والكريمة للنازحين والعائدين.

غالباً ما تعزى مثل هذه التحديات إلى المستويات المرتفعة للضرر المرتبط بالنزاع، التي تلحق بالمساكن والبنى التحتية، وعدم الحصول على الوظائف والأنشطة المدرة للدخل، والعوائق التي تحيط بأطر العمل القانونية التي تتطلب تدخلات هيكلية ومؤسسية. أيضاً تواجه العوائل النازحة انعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة والصحة النفسية والحماية، فضلاً عن مشكلات تتعلق بالتماسك الاجتماعي، وفرص الحصول على التعليم، إلى جانب الفراغ الأمني في مناطقها الأصلية، مما يقوّض إعادة إحياء سيادة القانون والاستقرار بشكل فعال. هذه التحديات العالقة تقوض جهود إعادة دمج النازحين في المجتمع، وتؤدي إلى عمليات نزوح ثانوية، أو زيادة احتمالية حدوث هجرة دائرية.

لا تزال بعض الاحتياجات الإنسانية قائمة. وقد وفرت الأمم المتحدة الدعم الإنساني في المخيمات والمواقع غير الرسمية طوال عام ٢٠٢٢ وستستمر في ذلك خلال عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، يجب أن تركز العمليات بشكل وثيق على وضع البرامج

الموجهة نحو التنمية التي يمكن أن تستجيب بشكل أفضل للفجوات الهيكلية والمؤسسية وتخلق بيئات مواتية للحلول الدائمة، وفي الوقت نفسه معالجة الأسباب الجذرية لحالات الضعف والنزوح.

يشجع هذا النهج وضع برامج تمتد لعدة سنوات وتقوم بها كل المنظمة من أجل تحقيق نتائج جماعية – غالباً ما يعبر عنها كعلامات فارقة تجاه تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة الوطنية – وتعزيز القدرات المحلية في الصمود في وجه الأزمات. وتتطلب هذه الرؤية طويلة الأمد أن تقوم جميع الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني، والتنمية وإعادة الاستقرار وبناء السلام، بتعزيز ودعم وتيسير مسؤولية السلطات المحلية والوطنية عن طريق تعميم الإجراءات التي تشجع الجهود المشتركة مع النظراء الحكوميين.

ما هي إنجازات فريق الأمم المتحدة القطري في عام ٢٠٢٢؟

لغاية حزيران ٢٠٢٢، عاد أكثر من ٨١ بالمائة من جميع الأشخاص الذين نزحوا خلال أزمة تنظيم "داعش"، البالغ عددهم خمسة ملايين شخص، بينما لا يزال ١,١٦ مليون عراقي يعيشون كنازحين في مواقع رسمية وغير رسمية منذ عام ٢٠١٤، بما في ذلك ١٨٠,٠٠٠ شخص استضافتهم ٢٦ مخيماً (٢٥ في إقليم كردستان العراق وواحد في محافظة نينوى). احتاج حوالي ٢,٥ مليون شخص في عام ٢٠٢٢ إلى المساعدة مقارنة بـ ١١ مليونًا في عام ٢٠١٧. وقد تمكنا من مساعدتهم بفضل دعم الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي.

خلال عام ٢٠٢٢، تم استهداف أكثر من مليون شخص من الفئات الأشد ضعفاً من قبل خطة الاستجابة الإنسانية في العراق وهم: نازحون داخل المخيمات، ونازحون خارج المخيمات، والمجتمعات المضيفة والعائدون. ولغاية ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، وصلت المساعدات الإنسانية المخطط لها ضمن خطة الاستجابة الإنسانية إلى ١٨٠,٠٠٠ نازح داخل المخيمات و٥٣٣,٠٠٠ نازح خارج المخيمات و٥٦٨,٠٠٠ عائد.

يعمل فريق الأمم المتحدة في العراق، جنبًا إلى جنب مع الحكومة، لدعم العائدين من خلال تقديم المساعدة وتلبية احتياجات الحماية، فضلاً عن دعم الجاهزية والقدرة على الصمود لمجتمعاتهم الأصلية التي سيعاد دمج العائدين فيها.

ظل مرفق تمويل الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار شريكًا ثابتًا للحكومة العراقية. وقد أعدنا، حتى الآن، بناء أكثر من ٣٥,٢٠٠ منزل منذ أن تمّ التحرير من تنظيم "داعش" في عام ٢٠١٧.

تشمل جهود الأمم المتحدة للتصدي للتطرف العنيف تمكين شريحة عريضة من المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء والزعماء الدينيين والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. شهد دعم إعادة الإدماج المجتمعي والتماسك الاجتماعي، حصول آلاف الأسر على الدعم من خلال حزمة شاملة لإعادة تأهيل المساكن، ودعم سبل كسب العيش والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وبناء قدرات المجتمع على الوساطة وإدارة النزاعات.

تمتلك الحكومة العراقية رؤية واضحة للتكيف مع آثار تغير المناخ من خلال المساهمات المحددة وطنياً، والتي تعمل كإطار عمل للسياسة العامة للبلاد، تمّ تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد انضمام العراق إلى اتفاقية باريس للمناخ في عام ٢٠٢١.

سيتم تضمين المزيد من المعلومات والتفاصيل عن إنجازات فريق الأمم المتحدة القطري في عام ٢٠٢٢ في تقرير التقدم السنوي والمراجعة السنوية الذي سيتم نشره على موقع الأمم المتحدة في العراق بحلول نهاية شهر آذار.

ما هي العوامل التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

إن آثار جائحة كوفيد-١٩ والاضطرابات السياسية والتحديات البيئية، تؤثر سلبًا على معظم مؤشرات التنمية لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ بدءاً من القطاع الزراعي في العراق إلى صحة الإنسان وديناميكيات المجتمع. وإذا لم يتم التعامل مع تلك العوامل بشكل سريع وفعال، فقد تزيد من هشاشة الوضع في العراق وتهدد استقراره.

وثمّة عائق آخر يؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهو مدى توافر وموثوقية البيانات والعوامل المالية والعوامل المتعلقة بالتكنولوجيا.

ما هي الأدوار التي يمكن لمنسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أن يقوم بها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

بصفتي المنسق المقيم، أقود عمل فريق الأمم المتحدة القطري لدعم الحكومة العراقية لزيادة قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، والتعافي من الصدمات الخارجية، وحشد التمويل من أجل التنمية، وتعزيز دعم السياسات المتكاملة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

أعتقد أن الجمع بين جميع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري أمر بالغ الأهمية لتوفير الدعم والحلول لاحتياجات الحكومة وشعبها، بدءًا من الخدمات الاجتماعية إلى الأنشطة المناخية وتسريع وتيرة تقدم الفريق القطري لتقديم دعم مشترك وشامل للسياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال ضمان التواصل الواضح وتحديد الأهداف الجماعية، سنعبر جميعًا في نفس القارب، إذا جاز التعبير، وفي انسجام تام، مع الاستفادة في الوقت نفسه من ولاياتنا الفريدة.

تعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صميم عملنا، ولا نزال ملتزمين بدعم الحكومة العراقية وشعب العراق لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك الأمر في الأمم المتحدة، أن نعمل معاً بشكل أوثق عبر جميع الوكالات والصناديق والبرامج - لزيادة الشراكات والتمويل مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. لدينا فريق قطري في العراق يتسم بقوة حقيقية وأنا فخور بقيادته. وسنستمر في إثبات أن العمل يداً واحدة يؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة، ويعزز الكفاءات ويزيل حالات الازدواج.

تحت مظلة إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الذي يحدد مجموعة واضحة من الأولويات والالتزامات للتنمية المستدامة في البلاد ويوفر خارطة طريق شاملة تستشرف المستقبل بما يتماشى مع رؤية العراق ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية للبلاد والخطة الوطنية بشأن النزوح في العراق والورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي، استفاد المنسق المقيم من دعم السياسات المتكاملة الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة العاملة في العراق لتعزيز القدرة على الصمود وحماية الفئات الأكثر ضعفاً من خلال برامج أكثر تكاملاً، والتنفيذ الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية في العراق. يمكن تلخيص جوهر أهداف التنمية المستدامة في عبارة واحدة: "عدم ترك أي شخص خلف الركب". وهذا هو المبدأ الذي يوجه كل شيء نقوم به نحن أسرة الأمم المتحدة في العراق وسيكون مهما دائما لعملنا ومشاريعنا المشتركة.

يعمل فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله في العراق بشكل جماعي بطريقة متماسكة جديدة لدعم الحكومة العراقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع رؤية العراق لعام ٢٠٣٠ وتقديم دعم مخصص لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا والفئات المعرضة لخطر الإقصاء الاجتماعي في البلاد.

إنني أتطلع إلى دعم جهود العراق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-١٩. وكما تبين لنا من الاضطرابات السياسية الأخيرة، إلى جانب الآثار الملحوظة لتغير المناخ، يقف العراق عند مفترق طرق، وهذا الوقت هو وقت محوري للبلاد للتركيز على التنمية المستدامة.

كيف تنظر إلى دور الشباب في أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي رؤيتك بالنسبة للأمم المتحدة على أرض الواقع لإشراك الشباب من أجل عراق أفضل للجميع؟

يقع ٦٠ بالمائة من سكان العراق تحت سن ٢٥ في الوقت الحالي. ويعد الشباب واحداً من أثمن الموارد لبناء عراق مزدهر يشمل الجميع، في بلد يقف عند طور تنموي بالغ الأهمية، عقب عقود من الصراع والأزمات الاقتصادية وجائحة كوفيد-١٩.

يعدّ تمكين الشباب عاملاً رئيسياً لإحداث التنمية، لأن الشباب هم المستقبل. ونحن نعمل على إشراك الشباب وإلهامهم من خلال إنشاء شبكات من الشباب في مختلف المحافظات ودعم مبادرات السلام المجتمعي، وتنمية القدرات لاكتساب مختلف المهارات المرغوبة في سوق العمل، ومضاهاة الوظائف للحد من البطالة.

تدعم الأمم المتحدة الشباب للمشاركة والقيام بدور أكثر فعالية في المجتمع، والنهوض بمشاركتهم للسير قدماً بأهداف التنمية المستدامة.

إن الاستفادة من إمكانات هذه الفئة السكانية وضمان دمج أصواتهم في عملية صنع القرار والدعوة للمناصرة ووضع سياسات التنمية هي إحدى أولوياتي الرئيسية للعام المقبل. يعمل فريق الأمم المتحدة القطري على تطوير استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لإشراك الشباب ودعمهم وتمكينهم للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وكجزء من التزام الأمم المتحدة بضمان مشاركة الشباب في العراق في عملنا، نعمل أيضًا على إنشاء مجلس استشاري للشباب تابع للأمم المتحدة، لإشراك الشباب في زيادة الوعي بشأن مفهوم النوع الاجتماعي والسلام وحقوق الإنسان، والاستفادة من وجهات نظرهم ورؤاهم وأفكارهم.

تتمثّل أولويتي القصوى في ضرورة قيام فريق الأمم المتحدة القطري بتوسيع نطاق دعمه للشباب وتعزيزه، واتخاذهم عناصر للتغيير ولاعبين رئيسيين نحو تحقيق العراق لخطة عام ٢٠٣٠.

ما هي أولويات فريق الأمم المتحدة القطري في العراق عام ٢٠٢٣؟

لقيت قضايا الفساد زخماً وإصراراً جديدين في ظل الإدارة الجديدة؛ حيث أوضح رئيس الوزراء أن مكافحة الفساد على جميع المستويات هي أولوية. وسيغتنم الفريق القطري هذه الفرصة لدعم الحكومة في تعزيز قدراتها المؤسسية على منع الفساد ومكافحته وزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام من خلال تكامل سياسات وحلول مكافحة الفساد وتنفيذ برامج مشتركة لمكافحة الفساد. وستدعم الأمم المتحدة أيضًا الجهود المبذولة لضمان الوصول إلى الخدمات العامة في المناطق الريفية، ووصول الفئات الضعيفة إلى العدالة، وتعزيز قدرات الهيئات الدستورية، ومؤسسات حقوق الإنسان، وهيئات إنفاذ القانون على تنفيذ الالتزامات الدولية.

ستواصل منظومة الأمم المتحدة تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي تهدف إلى ضمان وضع خطط وميزانيات تراعي مفهوم النوع الاجتماعي، والسن، والإعاقة؛ وتقديم خدمات عالية الجودة تركز على المواطن. ومن خلال تعزيز مشاركة المواطنين وتفويض الشباب والنساء والأشخاص الذين تخلفوا عن الركب للمشاركة في عملية صنع القرار، ستساهم الأمم المتحدة في تعزيز الحكم الديمقراطي وتحقيق تماسك أكبر لهذا البلد الذي يتسم بتنوع مجتمعه. يعد وجود نظام حماية اجتماعية أكثر استجابة، عنصراً حاسماً للوفاء بالتزاماتنا الجماعية تجاه الفئات الأكثر ضعفًا.

أن نهجنا في عام ٢٠٢٣ عبارة عن نهج متعدد الأوجه. ستدعم الأمم المتحدة الحكومة وجميع أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ مبادرات مبتكرة ومستدامة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في قطاعات الزراعة والصحة والمياه والنقل وإنتاج الطاقة والبنية التحتية للإسكان مع التركيز على مناطق عودة النازحين داخلياً.

ستكثف منظومة الأمم المتحدة الجهود لدعم البلد في التصدي لتغير المناخ مع التركيز على معالجة مشكلة ندرة المياه، وتعزيز البرامج المناخية المشتركة، ووضع استراتيجية شاملة ومتماسكة للعمل المناخي والتكيف واستراتيجية المياه، وإدارة الموارد الطبيعية، والحد من أخطار الكوارث، والتلوث وإدارة النفايات، وتوسيع نطاق الدعم للتكيف وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، مع التركيز على تحسين وتوسيع جهود الحماية الاجتماعية.

سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري أيضًا دعم قدرة العراق على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في البلاد كمفتاح للتنمية الاقتصادية ولتعزيز الأنظمة التي تدعم القدرة على الصمود ضد الصدمات الإنسانية.

يركز فريق الأمم المتحدة القطري على ضرورة تعميم نُهُج التكيف مع تغير المناخ والأمن المناخي في جميع برامجه في العراق كنهج لبناء قدرة المجتمعات والمؤسسات على الصمود في وجه الأزمات. وتشمل بعض الأنشطة الرئيسية المتوقعة تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال تنفيذ تدابير التكيف العملية في الزراعة عن طريق تحسين البنية التحتية للري والإدارة الفعالة لموارد المياه، وتطبيق أفضل الممارسات الزراعية والتقنيات الذكية للمناخ، واستخدام الطاقة المتجددة، وسلاسل القيمة الشاملة. وبالمثل، فإن الأنشطة الخاصة بالنمو الاقتصادي الشامل والمتنوع، وخلق فرص

العمل، بالإضافة إلى تعزيز قدرة المجتمع على الصمود ستكون أيضًا محلّ تركيز الأمم المتحدة في العامين المقبلين.

سنواصل تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة؛ والحد من تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية التي تزعزع الاستقرار والتي يمكن أن تعرقل عمليات الانتقال والتعافي والمصالحة؛ والمساهمة في خلق بيئة مستدامة ومستقرة ومنظمة على طريق التنمية. وسنواصل أيضًا دعم العائدين من شمال شرق سوريا، وعمليات السلام والأمن الأوسع نطاقًا، بالإضافة إلى تحقيق نجاحات فيما يتعلق بالهجرة المناخية، مع التركيز بشكل خاص على الأجزاء الجنوبية من البلاد.

سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم المشورة والدعم في مجال وضع السياسات للمؤسسات الحكومية لتسريع تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، على النحو المتفق عليه في خطة العمل المشتركة لعام ٢٠٢٣ مع الحكومة. وستواصل كيانات الأمم المتحدة ضمان مواءمة أنشطتها مع مسارات العمل الوطنية الرئيسية والأولويات الاستراتيجية، بما في ذلك استراتيجية التنمية الوطنية، والبرنامج الحكومي الحالي.

ستواصل الأمم المتحدة خلق ودعم الوظائف والشركات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الصمود، وتعزيز التكنولوجيا المتقدمة والمهارات المواكبة للاحتياجات المستقبلية، وتعزيز فرص إنشاء الأعمال التجارية وتعزيز القدرات من أجل اقتصاد ريفي مستدام وقادر على المنافسة.

سيركز فريق الأمم المتحدة القطري أيضًا على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والشركاء الاجتماعيين لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة ومبتكرة تلائم سوق العمل النشط، ووضع برامج العمل اللائق وتنمية المهارات للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وصياغة سياسات لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل القادر على الصمود، والحد من حالات عدم المساواة. وستتم مواءمة اللوائح بشكل أكبر مع معايير منظمة العمل الدولية.

سيكون محور التركيز الرئيسي الآخر لفريق الأمم المتحدة القطري للعام المقبل هو الاعتماد على البيانات من أجل التطوير والتحوّل الرقمي في إصلاحات القطاع العام، مما سيساعد الحكومة على تبسيط العمليات التجارية، من خلال إجراء مسح شامل وتحليل تشخيصي لأنظمة البيانات الجارية والمخطط لها، واستكشاف الجدوى من إنشاء نظام مراقبة عبر الإنترنت لتخطيط ورصد غايات أهداف التنمية المستدامة، ورؤية ٢٠٣٠ من خلال البناء على أنظمة البيانات الموجودة في الوزارات المعنية.

لا يمكن تحقيق التعافي المتمركز حول الإنسان والتنمية المستدامة في العراق إلا من خلال شراكات قوية وتعاون يستثمر الموارد المتاحة والمعرفة والخبرة للتغلب على التحديات التي تواجه العراق، عبر نهج كلي وشامل ومتكامل. وفي عام ٢٠٢٣، سنواصل العمل من أجل تسريع وتيرة المشاركة والعمل الجماعي للحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات التمويل الدولية والشركاء المانحين لدفع عملية التغيير التحولي والمنهجي نحو التنمية المستدامة.

ستوضع إستراتيجية شراكة شاملة في صميم خطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري ستسمح للوكالات بالاستفادة من أوجه التعاون القائمة، مع تطوير شراكات جديدة ليستفيد منها فريق الأمم المتحدة القطري.

سيكون تعزيز أوجه التآزر بين فريق الأمم المتحدة القطري والكيانات الإقليمية للبنك الدولي وشركاء التنمية أمرًا بالغ الأهمية. ستعمل الأمم المتحدة أيضًا مع شركاء في الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لبناء تحالفات يمكن أن ترقى إلى مستوى التحديات التي تنتظرنا، بما في ذلك تعزيز منع العنف ضد الأطفال والنساء، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية. ستكثف الأمم المتحدة أيضًا الجهود مع الوكالات الحكومية

ومنظمات المجتمع المدني وكذلك مجموعات الشباب الموجودة في الساحة لاستكشاف المزيد من السبل لتمكين المراهقين، وخاصة الفتيات، بما في ذلك المنتمون إلى الفئات الأكثر ضعفًا. ومن خلال عملنا، سنواصل دعم المصالحة المجتمعية والحماية الاجتماعية.

سنركز أيضًا على توحيد الجهود مع وسائل الإعلام والشركاء لإبراز الرسائل المهمة حول المناخ والعنف القائم على النوع الاجتماعي وإنهاء حالة عدم المساواة، وإعداد التقارير الدقيقة والقائمة على الحقائق ومحاربة المعلومات المضللة.

ستواصل منظومة الأمم المتحدة في العراق التركيز على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الحكومة العراقية وشركاء التنمية من خلال أولوياتها الاستراتيجية المترابطة والمتكاملة المحددة في إطار عمل التعاون في مجال التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك تعميق العلاقة مع السلطات الوطنية، وزيادة التركيز على بناء تآزر أكبر من خلال المبادرات المشتركة مثل البرامج وخطط العمل المشتركة.

يعد ضمان العودة الآمنة والمستدامة للعراقيين النازحين إلى مجتمعاتهم الأصلية وإيجاد حلول دائمة لقضية النزوح الداخلي، أولوية رئيسية أخرى للحكومة العراقية وفريق الأمم المتحدة القطري في العراق. لقد ركزت اهتمامي على توسيع نطاق المشاركة والدعم مع الحكومة العراقية لتسريع وتيرة الجهود الرامية لإيجاد حلول دائمة لأولئك الذين عادوا إلى ديارهم، وتأمين الوثائق الثبوتية لجميع أولئك الذين فقدوها أثناء الصراع، ودعم عملية الانتقال التدريجي من مرحلة المساعدات الطارئة إلى مرحلة التنمية طويلة الأمد والمساعدات الحكومية.

وهذا يعني التركيز على ما هو أبعد من مجرد تلبية احتياجات الأشخاص الذين ما زالوا في المخيمات، إذ يعني أيضًا تعبئة المنظومة لخدمة النازحين خارج المخيمات الذين يعيشون في المناطق المفتقرة إلى الخدمات، أو أولئك الذين أُجبروا على مغادرة المخيمات ووجدوا أنفسهم في مستوطنات غير رسمية. بالتوازي مع ذلك، يعمل شركاؤنا في مجالي التنمية وتحقيق الاستقرار مع مجموعات التنسيق القائم على المنطقة لضمان توافر ظروف معيشية كريمة ومستدامة في مناطق العودة. وسوف ندعم مجموعات التنسيق القائم على المنطقة ونضمن عملها بشكلٍ وثيق مع الحكومات المحلية لتحديد وسدّ الفجوات المتبقية المتعلقة بالخدمات الأساسية واحتياجات التنمية.

علاوة على ذلك، سيتم توجيه تدخلات الأمم المتحدة أيضًا نحو دعم قطاع التعليم، بما في ذلك التعلم الابتدائي وتعليم المراهقين، وتنمية الشباب وتمكينهم من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني. وستدعم الأمم المتحدة شبكة الشباب هذا العام.

وعلى ذات النحو، سيتم دعم الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالعمل والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية التي تستهدف الفئات الضعيفة من السكان؛ مثل النازحين والعائدين.

وسنستمر في القيام بدورنا الذي يعد قيمة مضافة كمزود للخبرة الفنية والمشورة المتعلقة بالسياسات التحويلية، مع بناء القدرات المحلية عند الضرورة.

سيقوم فريق الأمم المتحدة القطري أيضًا بتحديث التحليل القطري المشترك، لتقديم تقييم أكثر دقة لأوضاع البلد، بالإضافة إلى توفير نقطة انطلاق برامج عام ٢٠٢٣. بناءً على التقييم القطري المشترك المحدّث، سيستعرض فريق الأمم المتحدة القطري خطة العمل المشتركة للعامين (٢٠٢٣-٢٠٢٤) لدعم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. سيضمن الاستعراض استمرار مواءمة مخرجات وأنشطة خطة العمل المشتركة مع النتائج الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بالإضافة إلى السياق القطري الحالي وأولويات أهداف التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في إطار عمل أهداف التنمية المستدامة في العراق الذي اعتمدته السلطات.

سيعمل الفريق القطري أيضًا على تعزيز عمل مجموعاته التي تعنى بالبيانات، وبالتالي تسهيل عملية مشاركة تتسم بقدر أكبر من التركيز والتوجه الاستراتيجي لفريق الأمم المتحدة القطري في إطار كل أولوية إستراتيجية مميزة على حدة من أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك توصيات السياسات المشتركة، والبرامج المشتركة، وأوراق بيان المواقف، ونُهُج تعبئة الموارد. ستساهم الأهداف السنوية المحددة لمجموعات البيانات أيضًا في الاستعراض السنوي لخطة العمل المشتركة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ومراجعتها ومواءمتها مع الأهداف السنوية لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في العراق.

في هذا السياق، وتحت قيادتي وتنسيقي، سيواصل الفريق القطري جهوده لضمان الملكية الوطنية الكاملة لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ومواءمته بشكل كامل مع أولويات أهداف التنمية المستدامة في البلد. وسيواصل الفريق القطري العمل بشكل وثيق مع السلطات ذات الصلة في العراق ومع اللجنة التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، المسؤولة عن الإشراف الاستراتيجي الشامل على تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

ختاماً، فيما نتطلع إلى عام ٢٠٢٣ وما بعده، ستظل أسرة الأمم المتحدة شريكاً ثابتاً لشعب العراق وحكومته. إن تعهدنا في العام المقبل، كما هو الحال دائمًا، هو السعي لتحقيق مسارات تنمية مستدامة وشاملة ومراعية للنوع الاجتماعي ومتكاملة وفعالة وناجعة لتحقيق أجندة ٢٠٣٠ لجميع الناس في العراق.

سنواصل دعم الحكومة في إعادة البناء بشكل أفضل والمضي قدمًا، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز أنظمة الوصول الجيد والشامل للخدمات وتمكين الناس للمطالبة بحقوقهم وتحسين الظروف المعيشية للشعب في العراق.

ما هي المناصب التي شغلتها قبل مجيئك إلى العراق؟

قبل العراق، كنت المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية المؤقت في الأردن، وقبل ذلك، كنت المنسق المقيم للأمم المتحدة في جمهورية أذربيجان (٢٠١٦) وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٠١٣). كما عملت كممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في كلا البلدين. كما شغلت منصب مدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بون بألمانيا؛ وشغلت منصب كبير مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير القطري بالوكالة في طاجيكستان، وعملت كنائب للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسا للبرنامج في نيبال، وكمساعد للممثل المقيم في اليمن. كما عملت في أفغانستان وسوريا مع منظومة الأمم المتحدة.

وقبل ذلك، كنت السفير والممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وقبلها، عملت في مناصب عليا في أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة وتقلدت مناصب في اللجنة السويدية ومنظمة إنقاذ الطفولة وعملت مع القطاع الخاص.

مكتب الشؤون السياسية والتحليل

مقابلة مع

مدير قسم الشؤون السياسية وكالة في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

السيد محمد النجار

يقود محمد النجار، الذي يتمتع بخبرة واسعة في السياسة العراقية، مكتب الشؤون السياسية والتحليل التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والذي يقدم التقارير والتحليل لإعلام ودعم عمل القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. كما يشارك مكتب الشؤون السياسية والتحليل بشكل كبير في تمكين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للوصول والمشاركة مع العراقيين على جميع المستويات. هذا هو الجانب من عمله الذي وجده السيد النجار مثمرًا بشكل خاص: "إنه يمنحني وفريقي فرصة لمقابلة العراقيين والتعرف على مخاوفهم واهتماماتهم وتذكير أنفسنا بسبب وجودنا هنا في العراق". من خلال هذا العمل، يهدف مكتب الشؤون السياسية والتحليل إلى دعم المساعي الحميدة للممثلة الخاصة ونائب الممثلة الخاصة (المساعدة السياسية والانتخابية) لتعزيز الحوار السياسي، ليس فقط بين قادة العراق والأحزاب السياسية، ولكن بين جميع شرائح المجتمع العراقي.

وسلط السيد النجار الضوء على مشاريع فريقه للشباب كشيء سيكون له فائدة طويلة الأجل للعراق وكان أيضًا "مُرضياً للغاية" لجميع موظفي مكتب الشؤون السياسية والتحليل المعنيين. وأوضح أنه في عام ٢٠٢٢، تركزت المشاريع حول اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ واستخدمت أساليب مبتكرة لحمل الشباب على التركيز على الموضوع وبناء المشاركة السياسية حوله. كما عمل موظفو مكتب الشؤون السياسية والتحليل مع أكثر

من ٢٠٠ شاب، نصفهم من النساء، من مختلف المحافظات لتشجيعهم على تحديد الأولويات وصياغة مبادرات سياسية ملموسة. وكانت إحدى الطرق المبتكرة المستخدمة هي "هاكاثون" الذي عرفّه موظفو مكتب الشؤون السياسية والتحليل على أنه "حل المشكلات المكثف". وفي الأساس، أمضى أكثر من ٢٠ شاباً من جميع أنحاء بغداد عطلة نهاية الأسبوع في البصرة لإيجاد حلول جديدة وغير تقليدية للمشاكل المتعلقة بالمناخ. ثم عرضوا أفكارهم ومبادراتهم على لجنة خبراء ضمت مستشار رئيس الوزراء لشؤون الشباب قاسم الظالمي، ورؤساء أقسام الزراعة والبيئة في البصرة. وقد أعجب الخبراء بالتأكيد بالنتائج، ورحبوا بـ"الاقتراحات البناءة" التي قدمت لهم وقدموا توصيات ونصائح عملية لدعم تنفيذ المبادرات.

ثم جمعت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ٣٥ شابا وشابة في مؤتمر وطني في بغداد، حيث عرضوا أفكارهم على نائب رئيس مجلس النواب، شاخوان عبد الله، ووزير الشباب والرياضة، أحمد المبرقع، ومستشار رئيس الوزراء للشباب وأعضاء مجلس النواب. وكانت الأفكار الجديدة التي تم طرحها والطاقة المعروضة هي التي أثارت إعجاب الضيوف وموظفي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، حيث سلط نائب رئيس مجلس النواب الضوء على مدى "قدرة هؤلاء الشباب وخبراتهم على الاستفادة من تقدم وازدهار العراق". وكان لنائب الممثلة الخاصة كلاوديو كوردوني نفس وجهة النظر ودعا المشاركين إلى "لعب دورهم بالكامل لبناء مستقبل سلمي ومستدام للعراق". كما ذكّر بالتزام الأمم المتحدة بالعمل مع شباب العراق لتحقيق طموحاتهم، بما يتماشى مع استراتيجية الأمين العام "شباب ٢٠٣٠". ومن المؤكد أن موظفي مكتب الشؤون السياسية والتحليل أعجبوا بالمشاركين واستمدوا الطاقة منهم، واصفين التجربة معهم بأنها " تجربة ملهمة لمعرفة مثل هذه المجموعة المتنوعة من الشباب الذين يرغبون في المشاركة في السياسة العراقية، والذين لديهم القدرة على تشكيل مستقبل بلدهم".

وقد تكون المشاركة الأخرى أقل ديناميكية وتشكل تحديًا أكبر، ولكنها مع ذلك مجزية لموظفي مكتب الشؤون السياسية والتحليل ومفيدة في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. على سبيل المثال، استثمر السيد النجار وقتًا طويلاً في تسهيل حوار كركوك. وأوضح أنه عمل هو وموظفيه مع المسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين والدينيين وقادة المكونات لتسهيل الحوار بهدف وضع رؤية مشتركة لتطبيع الأوضاع في المحافظة. وفي الماضي، كان التقدم بطيئًا، لكن السيد النجار أوضح أن هذا يأتي من أهمية القضايا لأصحاب المصلحة ويعتقد أن تقدمًا كبيرًا قد حدث خلال العام. ويأمل بصدق أن يتوصل أصحاب المصلحة إلى اتفاق نهائي قريباً، مشيراً إلى أن جميع مكونات كركوك، بما في ذلك العرب والأكراد والتركمان والمسيحيون، تبدو مصممة على التوصل إلى اتفاق من شأنه تحسين الحياة اليومية لأهالي كركوك.

وبالمثل، يتعاون مكتب الشؤون السياسية والتحليل مع أصحاب المصلحة في اتفاقية سنجار للدعوة إلى تنفيذها بالكامل. وسلط السيد النجار الضوء على عمل المكتب الميداني لمكتب الشؤون السياسية والتحليل في الموصل الذي يلتقي موظفوه مع أصحاب المصلحة على المستوى الشعبي، والذي قال إنه يكمل ويدعم المساعي الحميدة التي قدمتها الممثلة الخاصة. وسيكون هذا العمل يتماشى تماماً في عام ٢٠٢٣ مع هدف تنفيذ الاتفاق الذي ينعكس في كل من ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبرنامج الحكومة الجديد.

وذكّر السيد النجار أيضًا أن مكتب الشؤون السياسية والتحليل في بغداد ومكتب أربيل الإقليمي يعملان على دعم تطوير العلاقات المستدامة بين بغداد وأربيل، وهي قضية أخرى بارزة في برنامج الحكومة وتفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وتهدف مشاركة مكتب الشؤون السياسية والتحليل مع أصحاب المصلحة من كلا الطرفين إلى مساعدة الممثلة الخاصة على ممارسة مساعيها الحميدة لدعم تطوير "حوار منتظم ومنظم" للسماح بحل القضايا المعلقة.

كما يسّرَ مكتب الشؤون السياسية والتحليل أيضًا الحوار بين النشطاء المدنيين والحكومة العراقية لمعالجة القضايا العالقة من احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩. ومن خلال مراقبة هذا الحوار، رأى السيد النجار أن الحكومة تظهر استعدادها لاتخاذ خطوات عملية لمعالجة هذه المخاوف، لكنه يعلم أن هناك حاجة إلى استمرار العمل.

وعندما طُلب منه التطلع إلى مشاركات مكتب الشؤون السياسية والتحليل في عام ٢٠٢٣، توقع السيد النجار المزيد من نفس الشيء: "التحديات والإحباطات والانجازات!" وسيواصل مكتب الشؤون السياسية والتحليل مشاركته مع الشعب العراقي لدعم عمل قيادة البعثة في دعم الحوار الشامل لمعالجة القضايا المعلقة في العراق.

مكتب المساعدة الانتخابية

سؤال وجواب مع

المستشار الانتخابي الرئيسي ومدير المساعدة الانتخابية المتكاملة للأمم المتحدة

الدكـــتور أمـــير أرايـــن

ما هو أعظم إنجازات مكتب المساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في عام ٢٠٢٢؟

في عام ٢٠٢٢، ركزت أنشطة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة في العراق على مراجعة الدروس المستفادة من التجارب خلال انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢١، وحماية المكاسب والنجاحات من هذه الانتخابات ودعم الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز القدرات المؤسسية والانتخابية للمفوضية العليا للانتخابات ومؤسسات عراقية أخرى.

وبعد المصادقة على نتائج الانتخابات مباشرة، قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بعملية مراجعة بعد الانتخابات وتمارين التعلم. وتم إجراء استعراض للخبرات على المستوى الميداني من المكاتب الانتخابية في المحافظات التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعقدت جلسات التفكير الموضوعي من قبل مختلف أقسام ووحدات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المكتب الوطني من كانون الثاني الى آذار ٢٠٢٢. وبلغت ذروتها في ورشة عمل الدروس المستفادة التي عقدت في اذار ٢٠٢٢ في السليمانية، العراق، حيث ناقش مسؤولو وموظفو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومستشارو مكتب الشؤون الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الدروس الشاملة وخرجوا بقائمة من التوصيات الرئيسية لتعزيز تنظيم الانتخابات العراقية المستقبلية.

وتم استخدام نتائج ورشة عمل الدروس المستفادة كأساس لتطوير وتنفيذ خطة بناء القدرات لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. كما تم تنفيذ العديد من أنشطة التدريب وتنمية القدرات من خلال المشروع الانتخابي الذي نفذته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعنوان دعم العمليات الانتخابية في العراق.

وابتداءً من شباط ٢٠٢٢، بدأ الطاقم الانتخابي الإقليمي وفي المحافظات التابع لبعثة الأمم المتحدة

لمساعدة العراق سلسلة من جلسات النقاش والأنشطة التدريبية في جميع المكاتب الانتخابية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات البالغ عددها ١٨ مكتبًا. وتهدف هذه إلى تعزيز معرفة ومهارات موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المحافظات في المجالات الرئيسية لإدارة وعمليات الانتخابات. وشملت موضوعات هذه الأنشطة النوع الاجتماعي والانتخابات والعمليات الانتخابية والإطار القانوني الانتخابي والدعم اللوجستي والتدريب والإجراءات وأمن الانتخابات والاتصالات والتوعية والمشاركة مع أصحاب المصلحة الانتخابيين.

كما تم تكميل التدريبات الميدانية بفعاليات بناء القدرات التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٢٢ على المستوى الوطني والتي ركزت على تعزيز قدرات كادر المفوضية المستقلة للانتخابات وقاعدة بيانات تقانة المعلومات والمهارات الادارية والتنسيق الميداني والتوعية العامة وأمن الانتخابات والعمليات الانتخابية والقانونية والمشتريات والدعم اللوجستي وكتابة التقارير وإدارة المعلومات.

كما قام مستشارو مكتب المساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ووحدة النوع الاجتماعي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بدعم جهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإعادة تشكيل فريق النوع الاجتماعي التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وعلى هذا المنوال، تم تطوير خطة النوع الاجتماعي الخاصة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي تضمنت مدخلات وتوصيات من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وبناءً على خطة النوع الاجتماعي، تم عقد جلسات النوع الاجتماعي على المستوى الإقليمي من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بغداد وأربيل والبصرة للمناقشة مع موظفي مكاتب المحافظات وموظفي تسجيل الناخبين حول سبل تشجيع زيادة مشاركة النساء في أنشطة تسجيل الناخبين ولزيادة دعم تنمية قدرات موظفات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. كما واصلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تشجيع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تحديد العديد من الموظفات اللائي يمكنهن الاستفادة من برنامج مكثف لتطوير مهاراتهن القيادية من أجل التقدم الوظيفي في المستقبل في المستويات العليا في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

كما دعم مكتب المساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بنشاط الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والهيئة القضائية الانتخابية. وعقدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق اجتماعات منتظمة مع أعضاء الهيئة القضائية الانتخابية للتفكير في عملية إدارة الشكاوى والطعون الانتخابية خلال انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢١ ومناقشة التوصيات وسبل المضي قدمًا في تعزيز نظام تسوية المنازعات الانتخابية في العراق. وتحقيقا لهذه الغاية، يسّرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق زيارة دراسية إلى المكسيك قام بها رئيس المحكمة الاتحادية العليا وأعضاء الهيئة القضائية الانتخابية ورئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وناقشوا مع مسؤولين في محكمة العدل العليا في المكسيك والمحكمة الانتخابية والمعهد الانتخابي دور المؤسسات القضائية والانتخابية في معالجة النزاعات الانتخابية والتعامل معها. واستنادًا إلى الدروس المستفادة من الزيارة الدراسية ومن الأبحاث التي تم إجراؤها على الخبرة المقارنة ذات الصلة من البلدان الأخرى، يتواصل العمل مع الطاقم القانوني في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن طرق معالجة الشكاوى والطعون الانتخابية بشكل أفضل من أجل الانتخابات المستقبلية.

ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية تمثلت في الدعم الفني طوال عام ٢٠٢٢ لجهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتحديث أنظمة تسجيل الناخبين البايومترية. وقد أطلعت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق كبار مسؤولي المفوضية على قضايا تسجيل الناخبين البايومترية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظمت زيارة دراسية إلى ملاوي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تموز للتعلم من تجربة الأخيرة في التسجيل المدني وتسجيل الناخبين.

كما دعم مكتب الشؤون الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق اللجنة في إجراء زيارات دراسية بناءً على دعوة من هيئات إدارة الانتخابات في جنوب إفريقيا في ١٣-١٧ تشرين الثاني وموريشيوس في ٢٠-٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢. وأتيحت الفرصة لأعضاء مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للتواصل مع النظراء في هذه البلدان حول القضايا والموضوعات المتعلقة بإدارة الانتخابات والعمليات الانتخابية والتعامل مع أصحاب المصلحة الانتخابيين. كما اهتموا بالجهود التي تبذلها هيئات إدارة الانتخابات لتعزيز مشاركة المرأة كمسؤولة انتخابات وناخبة وموظفة.

وكجزء من مشروع الدعم الانتخابي المشترك بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تم تنظيم سلسلة من جلسات استخلاص المعلومات مع شبكات المراقبين الوطنيين في الفترة ما بين نيسان وحزيران ٢٠٢٢. وتم إعداد تقرير عن نتائج هذه الجلسات ونشره لإثراء مراقبة الانتخابات المحلية في المستقبل والدعم الدولي لمثل هذه الانشطة.

وبناءً على طلب سلطات إقليم كردستان، حضرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عدة اجتماعات للقادة السياسيين في الإقليم وممثلي الأحزاب السياسية بهدف معالجة القضايا التي أثرت على إجراء الانتخابات البرلمانية في الإقليم في الوقت المناسب. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عروضاً حول طرق معالجة الاختلافات فيما يتعلق بعدد الدوائر الانتخابية وإعادة تنشيط ولاية المجلس الحالي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان أو تعيين أعضاء جدد وقائمة الناخبين وتمثيل الأقليات وتاريخ الانتخابات. لكن المهل التي حددتها لجنة الاقليم لحل القضايا مرت دون اتفاق وقرر برلمان الاقليم تمديد مدته لعام اخر ومعه موعد الانتخابات نفسه.

وللحفاظ على جميع أنشطة المساعدة الفنية الانتخابية هذه ولإبقاء الجهات المانحة للمشروع الانتخابي على اطلاع دائم بالتطورات المتعلقة بالانتخابات، قدم مكتب الشؤون الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إحاطات منتظمة للمانحين، إما من خلال مجموعة العمل الانتخابية أو بشكل ثنائي مع السفارات المختلفة الموجودة في العراق. وتم تقديم تقارير منتظمة عن المشروع على أساس ربع سنوي وسنوي. وقد ساعد ذلك في إعلام شركاء المشروع بحالة تنفيذ المشاريع الانتخابية ودعم المانحين لها.

ما هي التحديات الرئيسية في عام ٢٠٢٢؟

يتمثل التحدي الرئيسي بالطبع في عام ٢٠٢٢ في التأخير في عملية تشكيل الحكومة والشكوك التي أحدثتها على الجبهة الانتخابية. وعلى الرغم مما يمكن اعتباره انتخابات منظمة بشكل أفضل في تاريخ العراق الانتخابي، فقد استغرق الأمر عدة أشهر أو ما يقرب من عام حتى قبل تشكيل الحكومة في أعقاب انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢١. وتضمنت المناقشات والمفاوضات المطولة

في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ دعوات لإجراء انتخابات جديدة أو مبكرة. وكان على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومكتب المساعدة الانتخابية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق متابعة التطورات بشكل مستمر وكيف ستؤثر على أنشطتها وأولوياتها المستمرة.

كما كانت هناك مناقشات كامنة خلال تلك الفترة بين العديد من الأحزاب السياسية حول وضع المفوضية الانتخابية نفسها. وأصبحت هذه المحادثات أقل وضوحًا بعد تشكيل الحكومة الجديدة. ومع ذلك، فقد استمرت في الظهور وسط الجهود المبذولة لمراجعة قانون الانتخابات وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وفي هذا الصدد، واصلت البعثة التأكيد على أهمية حماية المكاسب والنجاحات من العملية الانتخابية الأخيرة.

وعلى الصعيد الفني، لا تزال الجهود المبذولة لتحسين تغطية تسجيل الناخبين البايومترية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تشكل تحديًا مستمرًا. وهذا هو السبب وراء تنظيم العديد من أنشطة تنمية القدرات، بما في ذلك الزيارات الدراسية التي قامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتيسيرها، لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المضي قدمًا في الجهود المبذولة لمراجعة أنظمة تسجيل الناخبين الخاصة بها.

كيف ترى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في السنوات القليلة المقبلة؟

استعادت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مكانتها بشكل كبير بعد انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢١. فقد استعادت قدرًا معينًا من المصداقية والثقة من الجمهور على المستوى الذي لم يسبق له مثيل قبل تلك الانتخابات. لذلك يجب أن تتواصل الجهود من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور، بل ومضاعفتها من خلال زيادة تحسين أنظمتها وعملياتها لإدارة الانتخابات وتنفيذها.

على وجه التحديد، يجب مواصلة تكريس الجهود لتحسين سجل الناخبين، وعملية إدارة الإعلان عن نتائج الانتخابات في الوقت المناسب وبشفافية، وهيكل ونظام معالجة الشكاوى والطعون الانتخابية ولزيادة تعزيز مشاركة المفوضية مع مختلف أصحاب المصلحة الانتخابيين.

ان المؤسسات الانتخابية القوية والمستقلة التي تتم ادارتها باحتراف هي ركائز الحكم المستقر والمستجيب والتمثيلي للبلد. وتحتاج المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمؤسسات العراقية الأخرى إلى دعم مستمر لتعزيز قدراتها واستعدادها لإجراء انتخابات ذات مصداقية يقودها العراقيون ويملكونها.

استشرافا للمستقبل، ما هو مدرج في جدول الأعمال الانتخابي لعام ٢٠٢٣؟

تضمن البرنامج الحكومي المعتمد إشارات محددة بشأن إجراء الانتخابات على المستوى الاتحادي ومستوى المحافظات. كما أعلنت الحكومة التزامها بدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جميع جوانب الاستعدادات الانتخابية.

في هذه المرحلة، هناك محادثات تتعلق بإجراء انتخابات مجالس المحافظات في تشرين الأول ٢٠٢٣. وفي اجتماع استضافه رئيس الوزراء العراقي في ٤ كانون الأول ٢٠٢٢ مع رئيس مجلس النواب ورئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نوقشت فيها متطلبات إجراء انتخابات مجالس المحافظات. وبعد ذلك، أرسلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كتاباً إلى رئيس الوزراء في ١٥ كانون الاول ٢٠٢٢ تحدد ميزانيتها ومتطلبات أخرى لإجراء الانتخابات. كما أكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على ضرورة وضع قانون انتخابي نهائي بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

وعلى هذا النحو، فإن إجراء انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٢٣ سيتطلب من السلطتين التنفيذية والتشريعية المضي قدمًا في أي تعديلات مقترحة على التشريع الانتخابي للمفوضية لتعزيز جدولها الزمني الانتخابي.

الانتخابات البرلمانية الأخرى التي تأخر موعدها هي الانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان التي كان من المقرر إجراؤها في البداية في عام ٢٠٢٢، ولكن من المرجح الآن أن تجري في عام ٢٠٢٣. مرة أخرى، مع ذلك، فإن إجراء مثل هذه الانتخابات سيتطلب التزامًا جاداً ومستداماً بين قادة الإقليم لردم هوة الخلافات حول مختلف القضايا المؤثرة على إجراء الانتخابات. كما أنهم بحاجة إلى إعطاء الأولوية لإعادة تنشيط المفوضية العليات المستقلة للانتخابات في الاقليم. فهناك حاجة إلى هيئة إدارة انتخابية عاملة على النحو الواجب إذا ما بدأ التخطيط والاستعدادات الانتخابية. في الوقت نفسه، سوف تحتاج المفوضية العليات المستقلة للانتخابات في الاقليم المعاد تشكيلها أيضًا إلى النظر في مراجعة جميع أنظمتها وإجراءاتها بما يتماشى مع حكم المحكمة الاتحادية والحاجة إلى تنسيق وتكامل أوثق بين المفوضية العليات المستقلة للانتخابات في الاقليم والمفوضية المستقلة العليا للانتخابات الاتحادية.

في خضم كل هذه المناقشات، يجب أن تستمر عملية تعزيز القدرات الانتخابية للمؤسسات الانتخابية العراقية في المضي قدمًا. ففي رسالته المؤرخة ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢ والموجهة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، حدد رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مجالات الأولوية لمواصلة دعم الأمم المتحدة. وستأخذ الأمم المتحدة هذا الطلب في الاعتبار عند مراجعة الاحتياجات وتحديد المجالات لاستمرار المساعدة الانتخابية للعراق.

مكتب حقوق الإنسان

أسئلة وأجوبة

مع مكتب حقوق الإنسان في البعثة

ما هي ولاية البعثة فيما يخص حقوق الإنسان؟

يعد مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) المسؤول عن تنفيذ ولاية البعثة فيما يخص حقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم ٢٦٣١ (٢٠٢٢) وما سبقه من قرارات بهدف "تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، في ظل الاحترام التام لسيادة العراق، من أجل توطيد سيادة القانون وتحسين الإدارة في العراق".

ودعم مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق خلال عام ٢٠٢٢ جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكافة مواطني العراق. كما تواصل مكتبنا مع الحكومة العراقية والمجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق لتعزيز التدابير التشريعية والمؤسسية وتلك المرتبطة بالسياسات ورفع مستوى احترام حقوق الإنسان ومستوى العمل مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.

كيف تطور وضع حقوق الإنسان في العراق خلال عام ٢٠٢٢؟

حدثت تظاهرات سلمية محدودة النطاق خلال عام ٢٠٢٢ في محافظات مختلفة، حيث طالب الناس بالحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحسين الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه وفرص العمل، وطالبوا بوضع حد للفساد والمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها في سياق التظاهرات.

ولاتزال المساءلة المحدودة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها مثار قلق مستمر، وأسهم ذلك في تقلص فسحة عمل المجتمع المدني، ونتيجة لذلك واجه ناشطو المجتمع المدني والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان طائفة من التحديات.

وواصل مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق العمل مع الحكومة العراقية، بيد أن إحراز تقدم نحو تعزيز المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان بقي محدوداً رغم إعلان الحكومة بعض التدابير. ويتيح تشكيل الحكومة في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٢٢ فرصة لتعزيز ثقة الجمهور بالمؤسسات العراقية من خلال ضمان المساءلة الجديّة عن أعمال العنف التي ترتكبها العناصر المسلحة خلال التظاهرات.

ورغم انتخاب مجلس النواب في شهر تشرين الأول ٢٠٢١، لم يكن بالإمكان إحراز تقدم في إقرار عدد من مسودات القوانين، بما في ذلك قانون مناهضة العنف الاسري وقانون حرية التعبير وقانون الحماية من الاختفاء القسري. ومن شأن تبني مجلس النواب لمسودات تلك التشريعات أن يعزز من حماية حقوق الإنسان في العراق والمساءلة بشأنها.

إضافة لما تقدم، لم يتمكن مجلس النواب من تشكيل "لجنة الخبراء" لاختيار أعضاء جدد للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وبالتالي تأخر تعيين مجلس مفوضين جديد للمفوضية. ويضطلع مجلس المفوضين بدور حاسم في عمل تلك الهيئة لتعزيز مبادئ عدم التمييز والإنصاف والمساواة والعدالة وشمول الجميع في العراق. وفي عام ٢٠٢٣، سيواصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة الدعوة إلى اتخاذ تدابير فورية لتعيين مجلس المفوضين في امتثال تام للمادة (٧) من قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠٠٨، ووفقا «للمبادئ الدولية المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» (مبادئ باريس).

ما الذي قام به مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتعزيز حماية حرية التعبير ولحماية ناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من التهديدات عبر الإنترنت؟

تُعدُّ حماية حريات التعبير الأساسية والحق في التجمع السلمي أولوية رئيسية لمكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الذي شارك في رصد ورفع التقارير عن وضع الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين. وفي شهر حزيران ٢٠٢٢، أصدرت تقريراً بعنوان [تحديث حول المساءلة في العراق: تقدم محدود نحو تحقيق العدالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات عليها والتي ترتكبها "عناصر مسلحة مجهولة الهوية"]. وقد وثقت البعثة حوادث هدفت إلى قمع المعارضة والانتقاد نفذتها «عناصر مسلحة مجهولة الهوية» واستهدفت ناشطين. ووثّق التقرير أيضاً الخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل مساءلة

مرتكبي أعمال العنف ضد المتظاهرين، وقدّم توصيات محددة لتعزيز المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

وشارك مكتب حقوق الإنسان على نطاق واسع في تعزيز حرية التعبير وحق التجمع السلمي وحماية الصحفيين ومنع التهديدات عبر الإنترنت والأخطار المتعلقة بالحماية التي يتعرض لها الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات.

وخلال حملته التي دامت شهراً على وسائط التواصل الاجتماعي بعنوان "كن آمناً" عمل مكتب حقوق الإنسان على التوعية بالأمن الرقمي، مسلطاً الضوء في الوقت نفسه على الأخطار الأمنية في الفضاء الرقمي، ومقدِّماً نصائح يومية يستفيد منها المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بهدف الحفاظ على أمانهم على شبكة الإنترنت وخارجها. واختتم كل من مكتب حقوق الإنسان في البعثة والشبكة العراقية لوسائط التواصل الاجتماعي في شهر آذار من عام ٢٠٢٢ تنفيذ مشروع مشترك بشأن الأمن الرقمي والحقوق الرقمية باجتماع مناقشات مائدة مستديرة حضره ممثلون عن جهات عراقية رسمية وشركات خاصة والمجتمع المدني. وشكّل أمن البيانات والحماية على شبكة الإنترنت والخصوصية وإمكانية الوصول للمعلومات أساساً للمناقشات، في حين تم تسليط الضوء على الخطوات التي من شأنها تعزيز الحقوق على فضاء الإنترنت، وعلى وجه الخصوص: حرية التعبير.

وخلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني أجرى مكتب حقوق الإنسان في البعثة (١٨) حواراً عبر شبكة الإنترنت مع ما لا يقل عن (١٥٠) صحفية وشابة مؤثرة على الانترنت ومُدوِّنة وذلك بغية دعم وتعزيز فهم الأبعاد ذات الصلة بالنوع الاجتماعي ضمن التحديات التي تواجههنّ خلال عملهن. تلا ذلك إقامة دورة تدريبية لإعداد المدربين بعنوان "النهج القائم على نوع الجنس وحقوق الإنسان في تقديم التقارير" دامت أربعة أيام وركزت على مفاهيم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وتعزيز سلامة الصحفيات على الإنترنت وخارجه.

وفي شهر تشرين الأول أصدر مكتب حقوق الإنسان بالشراكة مع الشبكة العراقية للإعلام المجتمعي (INSM)، وهي منظمة عراقية غير حكومية معنية بالحقوق الرقمية دليلاً بعنوان "الحماية على شبكة الإنترنت والأمن الرقمي: دليل المستخدم للمدافعين عن حقوق الإنسان". ويقدم الدليل لمستخدمي التكنلوجيا الرقمية، وخصوصاً المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، معلومات عملية عن كيفية التقليل من الأخطار على شبكة الإنترنت وحماية خصوصيتهم وبياناتهم والحفاظ على حقوقهم وحرياتهم على شبكة الإنترنت.

خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول أقامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ثلاث ورشات عمل تدريبية في بغداد والبصرة والنجف مع لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين العراقيين لتعزيز قدرات المحامين المتطوعين في القيام بدور المناصرة حول الأمور المتصلة بحرية التعبير وتقديم مساعدة قانونية فعّالة للصحفيين والناشطين الذين يواجهون عقوبات أو تهديدات بسبب أدائهم لعملهم.

ما الذي تم اتخاذه لحماية حقوق الإنسان عند تطبيق العدالة؟

ضمن جهوده للإسهام في تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تحقيق السلم والأمن المستدامين، انخرط مكتب حقوق الإنسان في البعثة في تعزيز حقوق الإنسان عند تطبيق العدالة ودعم تدابير لمنع النزاعات وبناء التماسك الاجتماعي واحترام سيادة القانون. لذا قام مكتب حقوق الإنسان برصد الاعتقالات (من شهر كانون الثاني إلى شهر حزيران ٢٠٢٢) ومراقبة المحاكمات لرصد مدى الامتثال للضمانات الإجرائية وضمانات الاحتجاز ومعايير المحاكمة العادلة في العراق طوال عام ٢٠٢٢.

وقدم المكتب الدعم الفني في تعزيز حقوق الإنسان للمعتقلين وعمم مفهوم حقوق الإنسان خلال عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذتها الحكومة العراقية. وتمثلت السمة الرئيسية لهذه المجموعة من الأنشطة بالتواصل مع كبار مسؤولي وزارة الداخلية حول منع التعذيب وتعميم الالتزام بحقوق الإنسان خلال التحقيقات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

وفضلاً عن ذلك، قام مكتب حقوق الإنسان بتعزيز قدرات مسؤولي إنفاذ القانون التابعين لوزارة الداخلية في إقليم كردستان العراق بشأن حماية حقوق المعتقلين بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا). كما قام المكتب بتعزيز فهم منتسبات إلى جهاز الأسايش يعملن في مرفقين تابعين للجهاز في أربيل بشأن حقوق السجناء والمعتقلين.

كما عمل مكتب حقوق الإنسان مع قضاة ومدّعين عامين في بغداد ضمن سياق المشاركة الجارية مع مجلس القضاء الأعلى لوضع مبادئ توجيهية قضائية بشأن المعايير الأساسية للمحاكمات العادلة وحقوق المعتقلين استناداً إلى القوانين الدولية والعراقية.

ما الدور الذي اضطلع به مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تعزيز حقوق المرأة، وبالأخص حماية المرأة من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي؟

دعا مكتب حقوق الإنسان، على الصعيدين المحلي والوطني، وبالاشتراك مع وحدة النوع الاجتماعي في البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق، إلى تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها المجدية في عمليات صنع القرار وإلى إسهامها الفاعل في دعم مجتمع عراقي يخلو من التمييز ويتصف بالإنصاف وشمول الجميع. وانخرط المكتب في حوار استراتيجي مع السلطات العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري بهدف تعزيز الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمساءلة عن جرائم العنف ضد النساء والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

وفي شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٢ أطلق مكتب حقوق الإنسان، بالتعاون مع مجلس القضاء والمجلس الأعلى للمرأة والتنمية في إقليم كردستان، حواراً رفيع المستوى في مجال السياسات بشأن المساءلة عن العنف الجنائي ضد النساء والفتيات في البيئة الأسرية، مسلطاً الضوء على التحديات التي تعترض طريق تطبيق العدالة، وقدم توصيات بشأن تعزيز مساءلة مرتكبي العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وأقام المكتب في المدة من حزيران إلى أيلول من عام ٢٠٢٢ سلسلة تتألف من أربع حلقات عمل تشاورية، سبقها حوار رفيع المستوى آخر في مجال السياسات عُقد في أربيل، بهدف إتاحة منتدى منظم لتعزيز القدرات وبناء الإرادة السياسية وتوافق الآراء للتحقيق بفعالية في عمليات القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي ومقاضاة مرتكبيها وبالتالي توسيع المساءلة عن هذه الجرائم، وذلك من خلال الجمع بين ممثلين عن المجلس الأعلى للمرأة والتنمية في إقليم كردستان، وقضاة التحقيق، وقضاة المحاكم الجنائية، ومديرية مكافحة العنف ضد المرأة والأسرة.

ونظم مكتب حقوق الإنسان في شهري تشرين الأول والثاني من عام ٢٠٢٢ مناقشات في مجموعات محورية في دهوك، بمشاركة ما لا يقل عن (١١٠٠) ناجية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بهدف تمكين الناجيات من المطالبة بحقوقهن وإعادة باء حياتهن ودعم الآخرين.

وأبرزت مناقشات المائدة المستديرة التي نظمها مكتب حقوق الإنسان، بمشاركة ممثلين عن الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، أهمية المبادرات المجتمعية لرفع الوعي بالمساواة بين الجنسين والدور القيادي للمرأة في التخفيف من آثار التغير المناخي، كما حددت الخيارات المتاحة للدعوة من أجل تعزيز ورفع الوعي لمواجهة آثار التغير المناخي- وهو موضوع الاحتفال باليوم الدولي للمرأة عام ٢٠٢٢.

كيف دعم مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها فيمل يخص الاختفاء القسري؟

ويشكل الاختفاء القسري، سواء في الماضي أو في الآونة الأخيرة، شاغلاً خطيراً من شواغل حقوق الإنسان في العراق. ودعماً للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية ولتشجيع تعاونها مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، قدم مكتب حقوق الإنسان الدعم لأمانة اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري ويَسَّرَ زيارة وفد يتألف من ثلاثة أعضاء من لجنة الأمم المتحدة المذكورة إلى العراق خلال المدة من ١٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني. وتواصل الوفد مع المسؤولين الحكوميين والضحايا ومنظمات المجتمع المدني ومسؤولي الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي، وأطلع الوفد الحكومة العراقية على النتائج الأولية التي توصل إليها.

ما هي أنشطة مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

بمناسبة إطلاق الحملة التي تستمر لمدة عام حتى الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام المقبل، نسق مكتب حقوق الإنسان في البعثة جهود خبراء ينتمون إلى مختلف المكونات العراقية لترجمة المواد الثلاثين التي يتألف منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى ثمانٍ من لغات الأقليات العراقية، وكلها متاحة الآن على الموقع الاليكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

إن ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى اللغات الأوستية والكردية الفيلية والكاكائية والصابئية المندائية والشبكية والسومرية والتركمانية والأيزيدية سوف يُضاف إلى ترجمته إلى اللغتين العربية والكردية (بلهجتها)، والموجودتين أصلاً على موقع المفوضية، وسوف يسهم ذلك المسعى في إثراء التنوع اللغوي في العراق.

كان لعملية الترجمة أثر قوي بشكل فريد، حيث جمعت بين ممثلي المجتمعات المحلية واللغويين والمترجمين والأكاديميين وخبراء اللغات الآخرين ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتطلبت ساعات لا حصر لها من المناقشة والتعاون والتحليل اللغوي والقانوني لاستيعاب معنى وروح كل حق من حقوق الإنسان على انفراد.

في دولة غنية بالتنوع مثل العراق، يكتسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهمية وقوة على نحو خاص. ويعمل ضمانه لحقوق الإنسان دون تمييز على أساس الجنسية، أو النوع الاجتماعي، أو الأصل القومي أو العرقي أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر، يعمل على توحيد العراقيين في تطلعاتهم المشتركة لتحقيق المساواة والحرية والكرامة الإنسانية.

ما هي الخطوات التي اتخذتموها للتعامل مع حقوق الإنسان للمكونات المجتمعية العراقية؟

لقد عمل مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشكل وثيق مع المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والمكونات المجتمعية العراقية لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الجماعات العرقية والدينية في العراق. ومكّنت المشاركة المنظمة مع شباب الأقليات والفئات المهمشة من زيادة الوعي والعمل المتضافر من جانب المجتمع المدني للعمل مع الأمم المتحدة والحكومة العراقية بغية اعتماد تدابير لزيادة حماية الأقليات وتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.

ولتعزيز حماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية والدينية وترسيخ التماسك الاجتماعي، نظم مكتب حقوق الإنسان خمس ورشات عمل في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك والموصل، حضرها ما لا يقل عن (٧٥) من الشباب من مختلف المكونات الدينية والعرقية، ودارت حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان وطائفة من منهجيات سرد القصص، بما في ذلك صناعة الأفلام الرقمية القصيرة ورسم الرسوم المتحركة والتصوير الفوتوغرافي.

وفي الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، نظم مكتب

حقوق الإنسان سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة، شملت خمسة اجتماعات عقدت في بغداد والبصرة ودهوك وأربيل والموصل، بهدف تعزيز حماية الأقليات والتعايش السلمي والعودة الآمنة للنازحين داخلياً. وتبادل أكثر من ١٢٥ مشاركاً من الأكراد الفيليين والعرب والأرمن والكلدو-آشوريين والعراقيين المنحدرين من أصل أفريقي والتركمان والأيزيديين والصابئة المندائيين الأفكار وبحثوا المشاكل التي تواجه هذه المجتمعات وأوصوا بالحلول لتلك المشاكل.

قام مكتب حقوق الإنسان بتيسير مشاركة ١٥ عراقياً من ذوي البشرة السمراء (سبعة نساء وثمانية رجال) في أحد الاجتماعات الإقليمية التي تنظمها الأمم المتحدة لمدة يومين لمنطقة الشرق الأوسط احتفالا بالذكرى العاشرة للعقد الدولي للأشخاص من ذوي البشرة السمراء كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص من ذوي البشرة السمراء وذلك لزيادة الوعي.

ولتعزيز التسامح والتماسك الاجتماعي، شاركت بعثة اليونامي مع مكتب المستشار الخاص للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية في تيسير حوار حول مكافحة خطاب الكراهية والتمييز والتهميش. وأثار ممثلون عن الأقليات ومنظمات المجتمع المدني والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان ونقابة المحامين العراقيين وهيئة الإعلام والاتصالات، في هذا الحوار، بواعث قلق رئيسة وحددوا حلولاً لمكافحة خطاب الكراهية في العراق.

ولمكافحة خطاب الكراهية وتعزيز التماسك الاجتماعي والاحتفاء بالتنوع، نظمت بعثة يونامي في شهر حزيران احتفالية شارك فيها أطفال من مختلف المجتمعات المحلية. وحضر احتفالية "نحن العراق" طلاب المدارس الابتدائية من مختلف الأقليات في بغداد اضافة الى شيوخ العشائر ومسؤولون حكوميون وتدريسيون وممثلو المجتمع المدني.

ما عدد نشاطات بناء القدرات/التدريب التي أقامها مكتب حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٢؟ ومن هم المشاركون؟

في عام ٢٠٢٢، نظم المكتب ١٣٤ ورشة عمل ودورة تدريبية ونشاط بناء قدرات (١١١ منها حضورياً و٢٣ عبر الإنترنت) في بغداد والبصرة، وأربيل، وكركوك، والموصل. وبشكل إجمالي، بلغ عدد المشاركين ٢,٠٨٧ مشارك (١,٢٣٩ مشارك و٨٢٧ مشاركة) استفادوا من انشطة بناء القدرات. وحضر هذه الورش التدريبات الخاصة ببناء القدرات محامون وناشطوا وشبكات المجتمع المدني ومدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق المرأة ومسؤولون حكوميون وقضاة وموظفو المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان.

هل عمل مكتبكم مع الشباب والنساء والمنظمات العاملة في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

في عام ٢٠٢٢، عمل مكتب حقوق الإنسان مع ٣٨ منظمة يقودها الشباب في جميع أنحاء العراق لتعزيز مشاركة الشباب في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعمل المكتب وكجزء من مشروع "قصص السلام" لتعزيز حقوق الإنسان في صفوف الأقليات الدينية على المشاركة مع الشباب العراقي في صناعة الأفلام الرقمية من خلال سلسلة ورش عمل بواقع خمس ورش تسلط الضوء على دور الشباب العراقي كمحفز للتغيير الإيجابي في بناء السلام المستدام.

وعمل المكتب على المشاركة والتعاون مع ١١٤ منظمة تقودها نساء في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك والموصل للتواصل مع هذه المنظمات والجماعات والعمل معها بشكل وثيق لحماية حقوق المرأة. وخلال حملة الستة عشر يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، نظم المكتب ٤ انشطة منفصلة للتوعية شارك فيها ما مجموعه ٨٤ امرأة ورجل في بغداد، والبصرة، وكركوك، والموصل.

عززت النشاطات جهود المناصرة الجارية وتبادل الآراء بين المجتمع المدني ونظراء من الحكومة حول سبل تعزيز الدعوة الى تجريم العنف الاسري في العراق الاتحادي وإضفاء الصبغة الرسمية على منظومات دعم فاعلة للناجيات ومحاسبة الجناة عن الجرائم التي يرتكبونها في منازلهم. وعلاوة على ذلك، نظم المكتب جلسات حوار ومناقشات جماعية مركزة ومشاركات عالية المستوى لتعزيز المساءلة بشأن العنف الذي يستهدف النساء.

ولتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، عمل مكتب حقوق الإنسان مع ٢٨ منظمة من المنظمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعاون معها. وإضافة الى ذلك، واصل المكتب دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

ما هي أولويات البعثة في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣؟

في عام ٢٠٢٣، سيواصل المكتب دعم الحكومة العراقية والمجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عملاً بولاية مجلس الأمن الدولي وتماشياً مع التزامات العراق الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان. وتشمل أولويات مكتب حقوق الإنسان التابع ليونامي في عام ٢٠٢٣ ما يلي:

- حماية الحيز المدني والديمقراطي وإيجاد بيئة مواتية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومن بينهم المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين من خلال القوانين والسياسات التي تتماشى مع المعايير الدولية.
- تعزيز سيادة القانون ومعايير المحاكمة العادلة من خلال عملية إصلاح شاملة تتناول التشريعات والسياسات والمؤسسات لضمان احترام المعايير الدولية الخاصة باتباع الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة.
- تعزيز المساءلة في انتهاكات حقوق الإنسان وحالات سوء المعاملة وبضمنها عمليات القتل المستهدف والاختطاف والتهديد والمضايقات ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين.
- حماية وتعزيز حقوق الأقليات الدينية والعرقية والسياسات التي تدعم التنوع وعدم الإقصاء وعدم التمييز لتحقيق التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.
- اعتماد التوعية بشأن قوة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأهميته في ١٢ لغة من اللغات التي ينطق بها في العراق كأداة لتعزيز التماسك الاجتماعي والاحتفاء بالتنوع وإدراك قيمة التراث الثقافي واللغوي العراقي الغني.
- تعزيز الالتزام بالقانون الدولي والدستور العراقي فيما يتعلق بمساءلة مرتكبي جرائم العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وحماية حقوق المرأة وإشراك المرأة في عمليات صنع القرار.
- تعزيز ومناصرة تبني التشريعات والسياسات لحماية المدنيين من آثار العنف وانعدام الأمن واحترام حقوق الإنسان خلال عمليات مكافحة الإرهاب وفقاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات والعنف وانعدام الأمن وحماية حقوق الإنسان للأطفال المحرومين من حريتهم.

مكتب المنسق المقيم- مكتب الدعم الإنمائي

لمحة عن مكتب المنسق المقيم - وأنشطة مكتب الدعم الانمائي في عام ٢٠٢٢

كان العام ٢٠٢٢ عاما مليئا بالعمل الجاد والتحديات لمكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي وكان المكتب المشترك نشطا في تقدم الدعم لعملائه في المجالات التالية:

الحلول الدائمة: لعب كل من مكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي دورا بارزا في مجال التنسيق القائم على المناطق حيث قام موظفونا في مختلف المواقع في أنحاء العراق بحضور أو تيسير (بحسب صفتهم في الأمانة العامة) أكثر من ٢٩ اجتماعا من مجموعات التنسيق القائم على المناطق.

التنسيق: دعم مكتب الدعم الانمائي ٥٣ بعثة واجتماعا ومناقشات مائدة مستديرة مثل مناقشات المائدة المستديرة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارة البريطانية بشأن المياه في البصرة، ومنظمة العمل ضد الجوع وميرسي كور ((MERCY CORPS واجتماع المائدة المستديرة حول التنوع والشمول وغيرها الكثير.

كما يلعب مكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي دورا هاما في تنظيم الاجتماعات كما يلعب دور السكرتاريا مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات المجتمعية، والمسؤولين المحليين، والقطاع الخاص لتبادل المعلومات حول الأنشطة الجارية والمطلوبة على مستوى المحافظة، ولديه دليل للجهات الإنمائية الفاعلة المحلية في المحافظات.

بالنسبة للتيسير يعمل مكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي كجهة اتصال للتنسيق الإنمائي بين وكالات الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني كما يستجيب لطلبات لفريق الأمم المتحدة القطري للحصول على المعلومات التي تساعدهم في كتابة المقترحات. كما ينظم مكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي بعثات ومؤتمرات تقييم مخصصة للوكالات المقيمة وغير المقيمة بشأن قضايا محددة بالإضافة إلى متابعة خطط العمل.

فيما يتعلق بالمناصرة يشجع مكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي الحلول الدائمة كما هو مذكور أعلاه ويبلغ عن الفرص المتاحة للحلول الدائمة إلى فريق عمل الحلول الدائمة كما يعزز من أهداف التنمية المستدامة في المحافظات من خلال التحدث أمام الجمهور والمشاركة في الاجتماعات والفعاليات. كما يتم تيسير وحضور الاجتماعات مع مختلف الشركاء الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة واجتماعات المجموعات.

ولا يزال مكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي إدارة البيانات ووحدة الرصد والتقييم " يلعب دورا فعالاً وهاماً في تبادل المعرفة وبناء قدرات الفريق العامل في الرصد والتقييم في إطار التعاون وفريق إدارة البرامج وأعضاء الفريق المعني بتحديد الاولويات في العديد من الموضوعات المتعلقة بالبيانات والرصد والتقييم. وفيما يتعلق بإدارة المعرفة يعمل مكتب المنسق المقيم - مكتب الدعم الانمائي كخبير تنمية محلي في المحافظة لتوفير المعلومات حول الاحتياجات الإنمائية والاتجاهات والأطراف والبرامج وأهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية من قبل الحكومة العراقية وغيرها.

علاوة على كل ذلك، كان مكتب الدعم الانمائي فعالا في تبادل التقارير عن حالات الطوارئ في المناطق/المحافظات التي ليس لديها بعثات للأمم المتحدة على الأرض.

حقوق الصورة: أكاديمية مبادئ نورمبرغ الدولية

شراكة رائدة بين فريق التحقيق (يونيتاد) والقضاء العراقي من أجل المساءلة عن جرائم تنظيم داعـش الدولية

شهدت الشراكة الراسخة مع القضاء العراقي تطورات مهمة خلال عام ٢٠٢٢، حيث يواصل فريق التحقيق (يونيتاد) دعم جهود العدالة والمساءلة في العراق وعلى الصعيد العالمي المتعلقة بجرائم تنظيم داعش الدولية، والتي تقع ضمن ولاية فريق التحقيق (يونيتاد). وواصل الفريق تعاونه المباشر مع القضاة العراقيين لدعم بناء قدرات الجهاز القضائي في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي من أجل ضمان الجاهزية التامة لمحاكمة مرتكبي جرائم تنظيم داعش الدولية أمام المحاكم العراقية، حال وجود إطار قانوني مناسب لمثل هذه المحاكمات في العراق.

واستُهلّ التعاون هذا العام بفعالية للاحتفاء بأعضاء السلطة القضائية العراقيين الذين أتمّوا الدورة التدريبية بشأن القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، التي نظّمها فريق التحقيق (يونيتاد) عبر الانترنت. حيث جرى الاحتفال في مقر مجلس القضاء الأعلى، وقدّم المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق السيد كريستيان ريتشر ورئيس مجلس القضاء الأعلى السيد فائق زيدان شهاداتٍ إلى جميع المشاركين. وكان التدريب يهدف إلى إرساء مقدّمة أساسية حول القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، حيث قام فريق التحقيق (يونيتاد) بجمع نخبة من المحاضرين الدوليين من الخبراء المرموقين في هذا المجال والمتحدثين باللغة العربية في الوقت نفسه، وهو ما كان مبعث للسرور والفخر.

وبالنظر الى أن الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق والتي ترقى إلى كونها جرائم دولية، فأنّ هذه الاعتبارات القانونية هامة للغاية. فإنّ اعتماد إطار قانوني مناسب في العراق، إلى جانب تعزيز قدرات القضاء العراقي، من شأنه أن يُمهّد الطريق لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضدّ الإنسانية والإبادة الجماعية في العراق، وهو ما دعى فريق التحقيق (يونيتاد) - بالشراكة مع أكاديمية مبادئ نورمبرغ الدولية - لتنظيم تدريبٍ متقدّم جرى عبر المشاركة الشخصية في مقر الأكاديمية في نورمبرغ بألمانيا، وضمّ ١٩ قاضياً عراقياً من جميع أنحاء العراق، بما في ذلك من إقليم كردستان.

وقد تمّ إعداد منهاج ذلك التدريب المتقدّم بما يوائم احتياجات القضاء في العراق على وجه الخصوص، بهدف رفده بالمعرفة المُعمّقة اللازمة لمحاكمة مرتكبي جرائم تنظيم داعش الدولية في العراق مستقبلاً.

تمكّن القضاة، أثناء التدريب، من الاستفادة مما قدّمه الخبراء الدوليون بما فيهم الأكاديميين، والممارسين الذين ناقشوا وحللوا قضايا مهمة من المحاكم الدّولية والمحلية التي تُطبق الولاية القضائية العالمية بشأن الملاحقة القضائية للجرائم الدولية.

ومن شأن هذه المعرفة تمكين القُضاة العراقيين فيما يخص الملاحقات القضائية الخاصة بالجرائم

الدولية، سعياً لتنفيذها أمام المحاكم العراقية بأعلى مستوى من المهنية وبما يتماشى مع المعايير الدولية والإجراءات القانونية الواجبة. وغطّى التدريب المجالات الموضوعية للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، فضلاً عن العناصر الإجرائية بما في ذلك مجالات التعاون الدولي في المسائل الجنائية والتي تكون ضرورية في بعض الأحيان لاستيفاء التحقيقات الجنائية ولوائح الاتهام في قضايا الجرائم الدولية..وفي إطار تلك المساعي، قدّم فريق التحقيق (يونيتاد) أيضا دورةً تدريبيةً لأحد عشر قاضي تحقيق ومدعٍ عام من إقليم كردستان حول إعداد قضايا الجرائم الدولية.

وعلى صعيدٍ آخر، استمر الفريق في تقديم الدّعم للنظام القضائي العراقي من خلال برنامج الرقمنة الذي يُعنى بمساعدة المحاكم العراقية في تحويل ما في حيازتها من السجلات المستندية المتعلقة بجرائم تنظيم داعش إلى الصيغة الرقمية بما يتماشى والمعايير الدولية. وكجزءٍ من تلك الجهود، يستمر الفريق في تجهيز وتدريب المختصين الوطنيين في مجال الرقمنة والأرشفة.

وبمعدّل إنتاجية بلغ قرابة الألف صفحة أسبوعياً، أثمرت جهود الرقمنة بتحويل ٥,٥ مليون صفحةٍ ورقيةٍ بنجاح إلى الصيغة الرقمية حتى الآن. ومن اجل تعزيز تلك الجهود وضمان استدامة الاستفادة من تلك المعرفة في العراق، جرى توظيف ٣٠ متعاقداً محلياً مستقلاً وتدريبهم على الاجراءات الفضلى لجمع الأدلة وتخزينها.

علاوةً على ذلك، تعززت الجهود الرامية لتقديم الدعم الفني لمجلس النواب العراقي في عملية تبني إطار قانوني يسوّغ الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم من جانب داعش في العراق بصفتها جرائم دولية. وتجري تلك الجهود بالتعاون الوثيق مع مجلس القضاء الأعلى والخبراء القانونيين من الحكومة العراقية.

ومن خلال هذا العمل أكّد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد)، على استمرار التزام فريقه في مساعي تحقيق العدالة للضحايا والناجين من الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش في العراق. وفي هذا الصدد، ذكر خلال احاطته أمام مجلس الأمن الدولي: "إننا لن نتمكن من تحقيق العدالة للضحايا والناجين وإيصال أصواتهم إلا من خلال الملاحقة القضائية والاعتراف بأن مثل تلك الأفعال البربرية]التي ارتكبها تنظيم داعش[هي جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية. وإنني أؤكد على التزام فريق التحقيق (يونيتاد) بالعمل تحقيقاً لهذا الهدف، وهو التزام ندين به للناجين، وللعدالة الدولية، وللإنسانية جمعاء".

تعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم داعش الدولية

فريق التحقيق (يونيتاد) يعمل بالشراكة مع العراق وجميع المجتمعات المتضررة

انطلاقاً من دعوات الضحايا والناجين من جرائم تنظيم داعش، تم إنشاء فريق التحقيق (يونيتاد) بناء على طلب العراق، لِضمان تحقيق العدالة بإشراك الضحايا في عمليات المُساءلة. ومن هذا المنطلق، يواصل الفريق تعزيز روابطه مع المجتمعات المتأثرة بجرائم تنظيم داعش الدّولية في العراق. ومن خلال نهجه الريادي الذي يعتمد مركزية الضحايا، عزز فريق التحقيق (يونيتاد) روابطه مع المجتمعات العراقية المتضررة حيث أن عمل الفريق وخطوط التحقيق المختلفة تبقى مرتكزة على أولويات الضحايا والناجين واحتياجاتهم.

خلال عام ٢٠٢٢، كثّف فريق التحقيق (يونيتاد) تحقيقاته في جرائم تنظيم داعش ضدّ جميع المجتمعات المتأثرة في العراق، بما يشمل مجتمعات الأيزيديين والشيعة والتركمان والسُنّة والمسيحيين والكاكائيين والشبك، على سبيل المثال. علاوة على ذلك، أنشأ فريق التحقيق (يونيتاد) خطاً تحقيقياً مخصصاً يُعنى بجرائم أعضاء تنظيم داعش التي طالت التراث الثقافي العراقي.

ويهدف الفريق إلى أن يكون على تواصل دائم مع جميع هذه المجتمعات على مختلف المستويات، سواء على مستوى وحدات التحقيق الميدانية أو على مستوى قيادة الفريق التي حافظت على تفاعلات مباشرة مع الناجين والقادة الدينيين ومجموعات المجتمع المدني من خلال العديد من الاجتماعات والزيارات الميدانية.

ففي وقت سابق من العام، نظّم فريق التحقيق (يونيتاد)، وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المستشار الخاص المعني بِمنع الإبادة الجماعية، المؤتمر الثاني رفيع المستوى حول بيان الأديان بشأن ضحايا تنظيم داعش والناجين منه. وكان الهدف من المؤتمر هو تعزيز الزخم حول البيان التاريخي للحوار بين الأديان الذي اعتمده الزعماء الدينيون للطوائف الكلدانية الكاثوليكية والكاكاي والشيعة والسنة والأيزيدية في العراق في شهر آذار/مارس ٢٠٢٠، تحت رعاية فريق التحقيق (يونيتاد) ومكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية. بينما كان المؤتمر الثاني يهدف إلى توسعة نطاق المشاركة في هذا الشأن؛ حيث شمل أكثر من ٤٠ زعيماً دينياً من مختلف الطوائف في جميع أنحاء العراق الذين شاركوا في المناقشات حول بيان الأديان وأهمية المساءلة من أجل مصالحة حقيقية. وعلاوة على ذلك، التقى المستشار الخاص ريتشر على مدار العام بالعديد من الزعماء الدينيين من الأيزيديين والسنة والمسيحيين والشيعة وآخرين. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، زار المستشار الخاص النجف للمرة الأولى والتقى بسماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني. وذكر المستشار الخاص ريتشر عقب الاجتماع: "لقد دأبنا على الاسترشاد بحكمة سماحته ودعمه لمساعينا وعملنا في خدمة العدالة والسعي نحو المساءلة لكافة الضحايا المتأثرين بالجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق.".

هذا وقد اصطحب المستشار الخاص لفريق التحقيق (يونيتاد)، كريستيان ريتشر، وكيلة الأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، أليس نديرتو، خلال زيارتها الأولى للعراق في جولة ميدانية إلى دهوك وسنجار بما في ذلك مواقع المقابر الجماعية لضحايا تنظيم داعش من الأيزيديين في صولاغ وحردان. والتقوا أيضاً خلال تلك الجولة بالنشطاء الأيزيديين والناجين وعائلات الضحايا، حيث استمعوا لقصص ملهمة من الناجين الذين

يحاولون المضي قدماً في حياتهم بينما يدافعون عن العدالة لأنفسهم ومجتمعاتهم والضحايا الآخرين. وقد وُثّقت تلك الجولة في فيلم قصير نُشر في ذكرى الإبادة الجماعية للأيزيديين في شهر آب/أغسطس.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل الفريق العمل مع عدد من المنظمّات غير الحكومية عبر الاجتماعات التي عُقدت تحت مظلّة منتدى الحوار المُشترك بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظّمات غير الحكومية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، عُقِد اجتماع الطاولة المستديرة نصف السنوي الرابع للمنتدى عبر المشاركة الشخصية للمرة الأولى. حيث أتاح هذا الاجتماع التفاعل بين المشاركين مِن فريق التحقيق (يونيتاد) ومِن المنظّمات غير الحكومية العراقية والدّولية لمناقشة الأولويات التحقيقية للفريق وكيف يمكن للمنظّمات غير الحكومية أن تُسهم على نحوٍ فعّالٍ في دعم التحقيقات والتواصل مع الضحايا والناجين. وأفردت مساحة لمتحدث مِن المكوّن الشبكي في افتتاح الاجتماع، في اطار التزام المنتدى بإتاحة الفرصة للإنصات لأصوات المجتمعات المتضرّرة.

وبالإضافة إلى جهود التواصل داخل العراق، عَمِل فريق التحقيق (يونيتاد) أيضا على الصعيدين الدّولي والإقليمي للتعريف بجهود تعزيز المساءلة عن الجرائم الدّولية التي ارتكبها تنظيم داعش، وذلك كجزء لا يتجزأ من ولاية الفريق، والتي تتضمن تعزيز المساءلة حول تلك الجرائم في جميع أنحاء العالم. فخلال عام ٢٠٢٢، وبالتعاون مع وزارة الخارجية العراقية، نظّم الفريق سلسلة من الفعاليات الخاصّة جرت استضافتها بالاشتراك مع السفارات العراقية في الخارج.

ففي شهر نيسان/إبريل، انضمّ فريق التحقيق (يونيتاد) إلى سفارة العراق في ألمانيا ووزارة خارجية ألمانيا الاتحادية لاستضافة فعاليّة خاصّة في برلين بألمانيا حول "التحقيق في الأبعاد المالية لجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية والإبادة الجماعية" بغية مناقشة التحقيقات بشأن الأنظمة المالية المعقّدة لتنظيم داعش والأمور المتعلقة بكيفية تمويل الجرائم الدّولية التي ارتكبها التنظيم ضدّ المجتمعات المختلفة في العراق.

وفي شهر حزيران/يونيو، وفي مقرّ الأمم المتّحدة في مدينة نيويورك، شارك فريق التحقيق (يونيتاد) وبعثة العراق الدائمة لدى الأمم المتحدة وبعثة فنلندا الدائمة لدى الأمم المتحدة باستضافة فعالية خاصّة حول "نمط القتل الجماعي: جرائم تنظيم داعش بحق أفراد أكاديمية تكريت الجوية"، وقدّم الفريق مقطعاً فيديوياً جرى إنتاجه بالاشتراك مع مؤسّسة سيتو (SITU) للبحوثكإنتاج خاص يهدف إلى جلب مسرح الجريمة أمام المشاهدين. يقدم هذا الفيديو عرضاً شاملا لشهادات ووثائق وأدلة الطب الشرعي الرقمية في سرد متقن يحكي قصة الجرائم الدولية الأساسية التي إرتكبها أفراد تنظيم داعش في تكريت. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، انضمّ فريق التحقيق (يونيتاد) إلى بعثة العراق الدائمة لدى جامعة الدول العربية وأمانتها العامّة لاستضافة فعاليّة خاصّة في مدينة القاهرة تحت عنوان "نحو محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية من عناصر تنظيم داعش في العراق: مسؤولية القيادة وتحديد القادة ودور المقاتلين الأجانب في التنظيم"، حيث أبرزت تلك الفعاليّة كيفية إعداد ملفات القضايا بحق القيادات العُليا للتنظيم وكذلك ملفات القضايا بحقّ قياداته الوسطى، مع إيضاح هيكليّة قيادات التنظيم العليا ومسؤوليّة قادته. وتناولت الفعاليّة كذلك مسؤوليّة الإخفاق في منع ارتكاب الجرائم الدّولية. فضلاً عن ذلك، تمّ عرض دراسة حالة حول ما يُسمّى "المُقاتلين الأجانب" الذين انضموا إلى صفوف تنظيم داعش من دولٍ خارج العراق.

وتأتي جهود التواصل في العراق، فضلاً عن الجهود المماثلة على المستويين الإقليمي والدّولي، كجزء من العمل نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة لفريق التحقيق (يونيتاد) ضمن مسعاه لإحقاق العدالة ضدّ مرتكبي الجرائم في تنظيم داعش أمام المحاكم المختصّة. وكما أوضح المستشار الخاص السيد كريستيان ريتشر: "ضمن التعاون الحثيث مع حكومة العراق والقضاء العراقي، سيكون فريق التحقيق (يونيتاد) قادراً على الدفع بعجلة تحقيقاته إلى الأمام نحو ضمان محاسبة الجرائم الدولية لتنظيم داعش وإحقاق العدالة للضحايا، والذين لطالما أنتظروا اليوم الذي يشهدون فيه تلك المحاكمات".

منظمة الأغذية والزراعة (FAO): التركيز على قضايا السياسات مثل الأمن الغذائي وصحة الحيوان

تعمل منظمة الأغذية والزراعة في العراق (الفاو)، وتماشياً مع أطار برمجتها القطرية وأولويات الحكومة، على قضايا تتعلق بالسياسات كالأمن الغذائي والصحة الحيوانية. وفي عام ٢٠٢٢، وبالتشاور مع "مجموعة التنسيق بين المانحين للزراعة والمياه" والتي تتشارك منظمة الأغذية والزراعة وهولندا في رئاستها، دعمت (الفاو) وزارة الزراعة في مراجعة استراتيجية الأمن الغذائي الوطني، فضلاً عن صياغة خطة عمل متوسطة الأجل من شأنها توجيه تنفيذ تلك الاستراتيجية. وبالإضافة لذلك، تدعم (الفاو) الإطار التنظيمي بشأن الصحة الحيوانية من أجل تقديم خدمات بيطرية على نحو فعّال.

وخلال عام ٢٠٢٢، دعمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الحكومة العراقية في جهودها فيما يخص التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته، والعمل باتجاه خلق القدرة على مواجهة تغيرات المناخ وإيجاد نظم أغذية زراعية منخفضة الانبعاثات، مع الأخذ بنظر الاعتبار كافة القطاعات الزراعية وسلاسل القيمة والنظم البيئية ذات الصلة بطريقة شاملة، وإدراك أهمية الحفاظ على توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تواصل (الفاو) جهودها لتعزيز قدرة الأسر الزراعية الضعيفة في المجتمعات الريفية في العراق على التكيف مع المناخ، ويشمل ذلك مربي الجاموس في الأهوار.

ولمواجهة التحديات ذات العلاقة بشحة المياه،

تعمل (الفاو) حالياً وستعمل في المستقبل على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الزراعية في جنوب العراق على مواجهة تغيرات المناخ ضمن مشروع تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي عن طريق تنمية توفير المياه والحفاظ على استقرارها من خلال منظومة توزيع على المزارع، وزيادة الإنتاجية الزراعية وانتاجية المياه، وتقليل نقص تكيف المجتمعات المحلية الزراعية من خلال دورات تدريبية معينة ومصممة لذلك الغرض وعمليات تنمية قدرات.

بالإضافة إلى ما تقدّم، وحيث أن النساء في المناطق الريفية يتأثرن على نحو غير متناسب بالتغير المناخي مع غياب المساواة في الحصول على الموارد والأصول، وبالعقبات أمام صنع القرار والقدرة على التنقل، وفي نفس الوقت يتمتعن بإمكانية أن يصبحن عاملاً في التغيير: قياديات ومُمارِسات وتربويات ومؤثّرات بشأن التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته، حيث تهدف أنشطة (الفاو) إلى تمكين النساء الريفيات ليكُنَّ عاملاً في التغيير في التكيف مع المناخ، وذلك من خلال دورات تدريبية حول أحدث تقنيات الزراعة التكيفية مع المناخ وتخطيط وتطوير الأعمال التجارية الزراعية واستخدام وسائط التواصل الاجتماعي للتكيف مع تغير المناخ والتوعية به.

وبغية قلب مسار عملية تردي الأراضي الزراعية في جنوب العراق، تدعم (الفاو)، بواسطة مشروع يموله مرفق البيئة العالمي (GEF)، ٢٥٠٠ مزارعاً على الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي من خلال مدارس تدريب المزارعين.

ودعمت (الفاو) خلال عام ٢٠٢٢، وبالتعاون مع الوزارات ذات الصلة، صغار المزارعين ومربي الحيوانات من ذوي الأوضاع التي تتميز بالهشاشة من أجل تحسين قدرتهم على مواجهة الصدمات والتحديات، وذلك من خلال تأهيل ونصب معدات إنتاج الألبان الحديثة، وإنشاء مراكز صغيرة/متوسطة الحجم للحليب القروي لغرض جمع منتجات الألبان وتبريدها وتجهيزها وتسويقها، وتوفير المدخلات، بما في ذلك البذور والأسمدة، وإدخال بذور علف جديدة مثل الريغراس وخليط البرسيم والشعير وعلف الذرة وسيلاج الذرة، في إطار مشروع "دعم سبل العيش الزراعية للعائدين في الريف والمناطق شبه الحضرية وللمجتمعات المحلية في محافظة نينوى في العراق" والذي يموله الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة (الفاو) بتصميم وتجريب الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة لمرافق/بنى تحتية لمراحل ما بعد الحصاد والتسويق (أي مرافق التصنيف والتجهيز والتعبئة والتخزين البارد والنقل).

كما تعمل (الفاو) على تعزيز الخدمات البيطرية في العراق وبناء القدرات في التعرف على الأمراض، والتشخيص الحقلي والمختبري وعلم الأوبئة وجمع البيانات وتحليلها ومنظومات الإبلاغ والإنذار المبكر للأمراض الحيوانية عالية الخطورة في إطار المشروع الذي تموله وكالة وزارة الدفاع المعنية بخفض التهديدات (DTRA) "تحسين تقديم خدمات الصحة الحيوانية ومراقبة الأمراض في العراق". وستساعد الخدمات البيطرية النشطة، والتي أدت إلى تحسين التواصل بين السلطات العراقية المركزية وسلطات إقليم كردستان وكذلك مع المجتمعات المحلية للرعاة، على التخفيف من خطر الأمراض الحيوانية السريعة الانتشار داخل المنطقة. وفي هذا الصدد، أطلقت منظمة (الفاو) في عام ٢٠٢٢ تقنية تطبيق الإبلاغ عن الأحداث للأجهزة النقالة (EMA-i) لتحسين كفاءة الإبلاغ وجودته وحسن توقيته مع تيسير تبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الجهات المعنية، من مربي الماشية إلى مسؤولي الصحة البيطرية في المناطق وكبار المسؤولين البيطريين.

وبادرت منظمة (الفاو) تحت مظلة "نهج الصحة الواحدة" لتنظيم استشارات مع الجهات المعنية الأساسية لبحث دور الخدمات البيطرية في العراق في مواجهة الأمراض المعدية الحيوانية المنشأ وتكثيف التنسيق في الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض الحيوانية والبشرية.

ولكونها في طليعة القطاع المعني بالمياه، تدعم منظمة (الفاو) الحكومة العراقية في زيادة توفر المياه على مستوى الحقل وتعزيز إنتاجية المياه، والتصدي لتدهور الأراضي الزراعية من خلال أفضل الممارسات المثبتة عالمياً في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. ويُقدم دعم لإصلاح البنية التحتية للري، بما في ذلك بناء القدرات، كما يُدعم إنتاج الأغذية ووسائل كسب العيش لتعزيز المحاصيل الأساسية (كالقمح والشعير) والبطاطا والطماطم.

دعمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الحكومة العراقية في جهودها فيما يخص التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته، والعمل باتجاه خلق القدرة على مواجهة تغيرات المناخ وإيجاد نظم أغذية زراعية منخفضة الانبعاثات، مع الأخذ بنظر الاعتبار كافة القطاعات الزراعية وسلاسل القيمة والنظم البيئية ذات الصلة بطريقة شاملة، وإدراك أهمية الحفاظ على توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): دعم حكومة العراق لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

طوال عام ٢٠٢٢، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزما بدعم الحكومة العراقية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولا يزال البرنامج يركز على تخفيف آثار تغير المناخ على البيئة من خلال دعم السياسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والأفراد حسب الاقتضاء. علاوة على ذلك، كما يتضح من موجات الاضطرابات الأخيرة، يلزم التركيز على محاربة الفساد وضرورة إصلاح القطاع الأمني كما يعد ضمان العودة الآمنة للنازحين العراقيين إلى مجتمعاتهم، أحد الأولويات الرئيسية للحكومة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تشمل جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للتطرف العنيف تمكين شريحة واسعة من المجتمعات بما في ذلك الشباب والنساء والقيادات الدينية والأطراف الحكومية والمنظمات غير الحكومية. شهد دعم الاندماج في المجتمعات والتماسك الاجتماعي حصول الآلاف من الأسر التي يعتقد انها مرتبطة بداعش على الدعم عبر حزمة متكاملة من تأهيل المساكن، ودعم سبل المعيشة والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وبناء قدرات المجتمع على الوساطة وإدارة النزاع.

وظل صندوق تمويل الاستقرار شريكا ثابتا للحكومة العراقية، فحتى الآن، أعدنا بناء ٣٥٢٠٠ منزلاً منذ التحرر من داعش في عام ٢٠١٧. وسيواصل البرنامج دعمه للاستقرار واعداد المجتمعات لإدماج آلاف الأسر العراقية النازحة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعتقد ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغالبيتهم من النساء والأطفال لضمان حلول مستدامة للنزوح. ويشمل نهج

البرنامج للاستقرار في العراق، دعم الاستقرار في المناطق المحررة من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات، وخلق سبل المعيشة، والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز قدرات الحكومات المحلية وبالتالي التماسك الاجتماعي.

وقد اعتمد مجلس القضاء الأعلى العراقي مدونة جديدة لقواعد السلوك تعتبر خطوة شجاعة إلى الأمام نحو تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية. وستعزز مدونة السلوك النزاهة القضائية والحيادية والاستقلالية، وهذا بدوره سوف يضيف ضغطا أكبر للمساءلة ومنع النفوذ غير المبرر ويشجع على اتخاذ القرار المحايد. وسيواصل البرنامج دعم السلطة القضائية في تطوير وتقديم تدريب على المدونة للقضاة والمدعين العامين.

تمتلك الحكومة العراقية رؤية واضحة للتكيف مع آثار تغير المناخ من خلال المساهمات المحددة وطنياً التي تعد بمثابة إطار عمل لتوجيه سياسات البلاد، والتي صيغت بدعم من البرنامج بعد انضمام العراق إلى اتفاقية باريس للمناخ في عام ٢٠٢١. وشارك الوفد العراقي في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ ((COP٢٧) بمشاركة أكثر من ١٠٠ ممثل حكومي، وممثلون عن المجتمع المدني وممثلون عن الشباب والنساء في المؤتمر بشكل بارز. وكانت هذه أول مرة يشارك العراق بوفد من الشباب بحضور ٣ ممثلين للشباب. وكان أكثر من نصف الوفد العراقي من النساء اللاتي شاركن في المفاوضات. كما نشط المفاوضون العراقيون في مناقشة بنود اتفاقية باريس فيما يخص أسواق الكربون ونقل التكنولوجيا. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من أعضاء الوفد للحضور وقدم الدعم خلال المفاوضات وعلى الأرض خلال المؤتمر.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP): دعم العراق لمكافحة تغير المناخ

مقابلة مع

ممثل ومدير إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مكتب غرب آسيا

السيد سامي ديماسي

مقدمة

يوفّر المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيادة والخبرة الفنية، ويشجّع قيام الشراكات في مجال الاهتمام بالبيئة عن طريق إلهام الدول والشعوب في منطقة غرب آسيا وتوعيتها وتمكينها من تحسين نوعية حياتها دون إلحاق الضرر بحياة الاجيال القادمة. يغطي المكتب ١٢ بلداً عربياً هي تحديداً: مملكة البحرين، جمهورية العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت، جمهورية لبنان، سلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، ودولة الإمارات العربية، ودولة اليمن.

ما هي أهم التحدّيات التي يواجهها العراق؟

يعد العراق أحد أكثر البلدان عرضة لتغيّر المناخ، فقد ظل يشهد تدهوراً مناخياً حادّاً يتمثّل في التصحر، والجفاف، وشحّ المياه، والعواصف الرملية والترابية، فضلاً عن فقدان شديد في التنوّع البيئي، ووجود مستويات خطيرة من التلوّث.

في عام ٢٠٢٢، واصل المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يغطي ١٢ بلداً بما فيها العراق، تقديم الدعم إلى البلد للتصدي للأزمة ثلاثية الأبعاد المتمثّلة في: تغيّر المناخ، والتلوّث، وفقدان التنوّع البيئي.

كيف دعم المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق لمكافحة تغيّر المناخ؟

عمل المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن كثب مع الحكومة العراقية للوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والتي تشمل وضع تقريرها الوطني الثاني/التقرير المحدّث الذي يصدر كل سنتين.

واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم الحكومة العراقية في وضع خطة التكيّف الوطنية لتعزيز القدرات المؤسسة والتقنية والمالية، وضمان دمج احتياجات التكيّف مع تغير المناخ في المدى المتوسط إلى الطويل ضمن خطط التنمية الوطنية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، دعم البرنامج الحكومة في إنشاء وحدة نمذجة المناخ في وزارة البيئة التي تعمل كمركز للمعلومات المتعلقة بالمناخ، وتضم الجهات المعنية الرئيسية مثل المؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الكيانات.

أصبح فقدان التنوّع البيولوجي في العراق واضحاً للعيان. كيف يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلد لاستعادة بيئته والحفاظ عليها وصونها؟

لسوء الحظ، فإنه عندما يتعلق الأمر بفقدان التنوع البيولوجي، نجد أن العراق في سباق مع الزمن؛ ففي عام ٢٠٢٢، عمل المكتب الإقليمي لغرب آسيا بنحوٍ وثيق مع حكومة العراق لإنشاء وتنفيذ شبكة المناطق المحمية الوطنية، حيث تمّ إعلان موقعين تجريبيين (هور الدلمج والطيب) كمناطق محمية بمساحة ٢١١,٢٧٥ هكتار

تستفيد منهما ١٥ قرية. وحال الانتهاء من المشروع في عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن يشكل نقطة تحوّل مهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الحفاظ على الأنواع الإحيائية وعلى الموائل الإحيائية من خلال إنشاء مناطق محمية جيدة التنظيم وتتمّ إدارتها بشكلٍ جيد.

علاوة على ذلك، قام المكتب الإقليمي لغرب آسيا بدعم العراق في تأمين مشروع مموّل من قبل مرفق البيئة العالمية بمبلغ ٤,٥ مليون دولار أمريكي (مشروع تعزيز الحفاظ المتكامل للتنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي في الأماكن الطبيعية المتدهورة بشدة في العراق). وسوف يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وزارتي البيئة والزراعة في دمج مفهومي الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحييد تدهور الأراضي ضمن السياسات القطاعية الوطنية، مع توسيع نطاق النظام الوطني للمناطق المحمية، في الوقت نفسه، وتعزيز الزراعة المستدامة القائمة على الطبيعة.

أدى تراكم التحديات التي يواجهها العراق إلى ظروف بيئية قاسية، كان التلوث من أبرزها. كيف يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة؟

كان عام ٢٠٢٢ عاماً مؤثراً في مكافحة التلوث في العراق؛ فمن خلال الشراكة الوثيقة مع الحكومة العراقية، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة-المكتب الإقليمي لغرب آسيا وضع خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ومن خلال التشاور مع الخبراء الدوليين والمحليين، تمّ تحديد مصادر الملوثات العضوية الثابتة بنجاح، وخاصة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. وقد لعب هذا الأمر دوراً كبيراً في تمهيد الطريق لمعالجة المواقع الملوثة بالملوثات العضوية الثابتة.

من ناحية أخرى، ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحكومة العراقية بشكل فعال على الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. في عام ٢٠٢٢، ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق مستخدماً أدوات جرد الزئبق لتحديد مصادر الزئبق في العراق وقياسها. وينصبّ التركيز الآن على المعالجة واعتماد نهجٍ استباقي لإدارة الزئبق.

وفي سبيل مكافحة التلوث البيئي الذي يواجه العراق، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة العراقية لوضع برنامج التلوث، والذي يهدف إلى تعزيز نهجٍ متكامل للسيطرة والوقاية من التلوث الناتج عن أنشطة القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك إدارة النفايات. في عام ٢٠٢٢، تمّ إصدار تقرير أساسي لتقييم التلوث، وجرى تحديد أولويات منع التلوث في قطاعات موارد المياه والزراعة، والصحة، والصرف الصحي والنفايات. كما تمّ وضع "الاستراتيجية الوطنية للحدّ من التلوث البيئي وخطة العمل للأعوام ٢٠٢٢ – ٢٠٣٠"، لتحليل الوضع الحالي والبدء في اتخاذ إجراءات ضد تلوث الهواء والتربة والمياه.

تولّد الحرب والنزاعات كميات كبيرة من النفايات الصلبة والانقاض تساهم في تدهور حالة البيئة في البلاد. كيف ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق على التعافي من آثار الحرب؟

عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة-المكتب الإقليمي لغرب آسيا مع الحكومة العراقية من خلال التدخل في مرحلة ما بعد الصراع لتحويل النفايات إلى أسمدة. وبعد التأسيس الناجح لمنشأة تصنيع الأسمدة في كربلاء عام ٢٠٢١، وتدريب موظفي البلدية، مضى برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدماً في هذا المشروع ووضع في عام ٢٠٢٢ الدليل الإرشادي الوطني في تصنيع الأسمدة.

علاوة على ذلك، قام برنامج الأمم المتحدة بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة بتسليم مركز إعادة تدوير الانقاض في الموصل الذي أنشئ بتمويل من حكومة اليابان، إلى بلدية الموصل لضمان الاستمرار المستدام لإدارة الكمية الكبيرة من الانقاض المتبقية، والتي تقدر بحوالي ٥٥ مليون طن.

تتطلب عملية صنع القرار والسياسات الفعالة الوصول إلى العلم والنهج القائم على الأدلة، كيف يساعد برنامج الإمم المتحدة للبيئة صانعي القرار في الوصول إلى المعلومات من أجل اتخاذ قرارات سليمة بيئياً؟

اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهج العلم من أجل وضع السياسة لضمان أن صناع القرار مجهزون جيداً بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات سليمة بيئياً. ومن خلال العمل عن قرب مع وزارة البيئة والجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تطوير منصة شاملة توفّر لجميع المستخدمين البيانات والمعلومات البيئية التي يحتاجون إليها. يعدّ نظام المعلومات البيئية-العراق، منصة يمكن لجميع المستخدمين الوصول إليها، بما في ذلك الباحثين والأكاديميين والمسؤولين الحكوميين. يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تعزيز قدرة البلد على الرصد والإبلاغ بشأن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف من خلال نظام متكامل، فضلاً عن ربط صور الاقمار الصناعية بالمؤشرات البيئية في شكل لوحات معلومات سهلة الاستخدام.

ولتحقيق أفضل النتائج من خلال توفير المنصة الشاملة، حدّد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة ستة مؤشرات رئيسية هي: الأراضي والمياه، والبحار والسواحل، والتنوع البيولوجي، والصحة والبيئة وإشراك الجميع، والحوكمة، حيث كلّ منها مدعوم ببيانات الأقمار الصناعية والرسومات البيانية والإحصاءات والمعلومات التي تمّ تحليلها.

في عام ٢٠٢٢، حقّق المشروع تقدماً كبيراً، وأعلنت الوزارة عن إنشاء المركز البيئي الوطني، وهو مركز للمعلومات لدعم صانعي القرار بالرؤية المستندة إلى الأدلة.

ما هي الأولويات البيئية للعراق لعام ٢٠٢٣؟

سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم الحكومة العراقية لمعالجة القضايا البيئية الحرجة والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية الدولية المختلفة مع مراعاة الأولويات الوطنية. ستشمل أولويات عام ٢٠٢٣ النهوض بجدول أعمال تغير المناخ، والحدّ من التدهور البيئي، ومكافحة التلوث بما يتماشى مع برنامج العمل التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، واستراتيجية منتصف المدة ٢٠٢٢-٢٠٢٥. إنّ هدفنا هو تحسين نوعية حياة الشعب العراقي مع دعمه في استعادة بيئته والحفاظ عليها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية — الموئل (UN HABITAT): ٢٥ عاما من تحسين الظروف المعيشية للناس

في عام ٢٠٢٢، احتفل موئل الأمم المتحدة في العراق في ذكراه السنوية الخامسة والعشرين. ومثلت هذه المناسبة فرصة لموظفي الموئل وشركائه للنظر بفخر للإنجازات العديدة التي حققها الموئل في تاريخه في تحسين الظروف المعيشية في العراق من خلال تسريع التعافي وتعزيز الإسكان اللائق وتوفير الخدمات الأساسية بشكل أفضل والتوسع الحضري المستدام.

ويعمل موئل الأمم المتحدة في العراق منذ عام ١٩٩٦ في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء وقاد برنامج إعادة الإعمار الذي كلف ملايين الدولارات في تسعينيات العقد المنصرم لمساعدة النازحين وغيرهم من الفئات الضعيفة في العراق. وبعد عام ٢٠٠٣، شارك الموئل إلى حد كبير في جهود التعافي المبكرة ومساندة موجات جديدة من النازحين من خلال توفير المأوى ومبادرات إعادة الإعمار. وفي تلك السنوات، اضطلع الموئل أيضاً بدور أساسي في تقديم المساعدة الفنية للسلطات المركزية والمحلية التي تواجه تحديات التحضر غير المسبوقة لإسداء المشورة بشأن وضع السياسات والاستراتيجيات، بما في ذلك الاستراتيجية الحضرية الوطنية وسياسة الإسكان الوطنية في عام ٢٠١٠ (التي جرى مراجعتها وتحديثها في عام ٢٠١٨) وتحسين المستوطنات العشوائية ودعم اتخاذ القرارات اللامركزية.

في عام ٢٠١٤، وعندما تعرضت البلاد لأزمة إنسانية معقدة نتجت عن احتلال تنظيم داعش الذي تسبب في نزوح قسري لأكثر من ستة ملايين شخص وتدمير المستوطنات التي تضررت جراء القتال، جرى توسعة حقيبة موئل الأمم المتحدة في العراق لتشمل البرامج الإنسانية والتنموية التي توفر المأوى الكريم وبيئة معيشية أفضل للنازحين واللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة.

في السنوات الخمس الماضية، أعاد موئل الأمم المتحدة تركيز اهتمامه على عمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع القائمة على المجتمعات المحلية مما نتج عن ذلك إعادة تأهيل أكثر من ٥,٠٠٠ مسكن ومرافق عامة متضررة، بما في ذلك الأسواق، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للغاية في المستوطنات الحضرية العشوائية القليلة الدخل. وقد دعم العودة إلى الموصل من خلال بناء مجمع سكني متوسط الارتفاع تم افتتاحه في أيار ٢٠٢٢ يضم ٣٢٤ شقة منخفضة التكلفة. وقد أنشأت فرق الموئل عشرات المساحات المفتوحة العامة من خلال التصميم التشاركي، بما في ذلك حديقة اليرموك الشهيرة في الموصل التي افتتحت في تشرين الأول

الماضي بمناسبة اليوم العالمي للمدن. ولدعم عودة النازحين الضعفاء إلى مناطقهم الأصلية في سنجار وتلعفر ويثرب قام الموئل ببناء أكثر من ٤٤٠ منزل أساسي موقع. وقدم الموئل التدريب المهني لأكثر من ٢,٠٠٠ شاب عاطل عن العمل، مع مواصلة تقديم المساعدة الفنية للسلطات المحلية والوطنية في إعداد السياسات الحضرية والتخطيط الحضري والحفاظ على التراث الحضري والدعوة وتحليل البيانات ورسم الخرائط لنظام المعلومات الجغرافية والتكيف مع تغير المناخ.

ولغرض التحدث بفخر عن جهود فريقه المعني بالإسكان والأراضي والممتلكات، التقى رئيس برنامج موئل الأمم المتحدة في العراق، السيد وائل الأشهب برفقة نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، السيد غلام إسحاق زي، بمعالي رئيس الوزراء العراقي، السيد محمد شياع السوداني لمناقشة المرسوم القانوني الخاص بالاعتراف بحقوق الإيزيديين في امتلاك الأراضي والعقارات. وفي ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٢، وافق مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية على المرسوم القانوني الذي تم صياغته بشكل مشترك بين الموئل ومكتب رئيس الوزراء. ويقر المرسوم القانوني المصادق عليه بحقوق ملكية الأراضي والعقارات للأقلية الإيزيدية ويمنحها هذا الحق وسيعمل هذا المرسوم على إضفاء الطابع الرسمي على حقوقهم في الأراضي من خلال تحويل شهادات الإشغال البالغ عددها ١٤,٥٥٠ شهادة صادرة حتى الآن من قبل موئل الأمم المتحدة في العراق إلى سندات ملكية كاملة للأراضي.

ويبقى موئل الأمم المتحدة ثابتاً في التزامه بتعزيز الشراكة الطويلة الأمد مع الحكومة العراقية لتحقيق أهدافها لتحسين حياة المواطنين. ويدعم الموئل الحكومة العراقية على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز التغيير التحولي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال عدسة الحد من أوجه عدم المساواة المكانية وتعزيز الازدهار المشترك وتحسين البيئة الحضرية وتخفيف التغير المناخي والمنع الفعال للأزمات الحضرية والاستجابة. ويعمل الموئل من خلال شراكته مع الحكومة وشركاء التنمية نحو الوصول العادل إلى المؤسسات والخدمات التي تضمن التماسك الاجتماعي والحماية والإدماج. ودعم الموئل من خلال عمله أيضاً: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ واستراتيجية الحد من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢ ورؤية العراق ٢٠٣٠ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وخطة الاستجابة الاجتماعية -الاقتصادية للعراق الخاصة بالأمم المتحدة.

وعمل الموئل كمركز أبحاث رائد للتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية واضطلع بدور فريد في دعم البلاد في تحقيق تسعة مؤشرات طموحة من أهداف التنمية المستدامة ١١: المدن والمجتمعات المستدامة. وتتماشى الرؤية الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة في العراق مع الأطر المعيارية العالمية لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (٢٠١٥) واتفاق باريس (٢٠١٥) والأجندة الحضرية الجديدة (٢٠١٦) والخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة ٢٠٢٠-٢٠٢٣.

وقال السيد وائل الشهب في إحدى كلماته "لقد منحتنا السنوات الـ ٢٥ الماضية الكثير من الأسباب للاحتفال ويُعَدُ هذا تقدما" ملموسا" على نطاق واسع لأي من مكاتب موئل الأمم المتحدة. إذا نظرنا إلى ما بدأناه وما حققناه منذ عام ١٩٩٧، نرى أننا بالتأكيد حققنا تقدمًا ملحوظًا. وصل البرنامج الى هذا النجاح من خلال تفاني جهازه العامل والتزامه بالعمل الجاد."

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR): تمكين السكان النازحين والمجتمعات المضيفة من أجل التخفيف من مخاطر الحماية والوصول إلى الحلول

في عام ٢٠٢٢، ركزت انشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تمكين النازحين والمجتمعات المضيفة من أن تصبح أكثر قدرة على تخفيف مخاطر الحماية والوصول إلى الحلول. وبفضل سياسة دمج التعليم للاجئين، التي تقودها حكومة إقليم كردستان بدعم من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف ومنظمة أنقذوا الأطفال والشركاء في قطاع التعليم، تم تسجيل ٩٠٪ من أطفال اللاجئين السوريين في الصفوف من الأول إلى الرابع في المدارس العامة في إقليم كردستان، في حين تم توظيف ٧٠٪ من المعلمين اللاجئين السوريين (المؤهلين)، في نهاية تشرين الثاني.

وفي عام ٢٠٢٢، حصل النازحون والعائدون على قرابة ٧٢,٥٠٠ وثيقة مدنية وبضمنها الهوية التعريفية المدنية والبطاقة الوطنية وشهادة الميلاد والبطاقة التموينية وشهادة الجنسية العراقية وذلك بفضل الجهود التي بذلتها المفوضية السامية والسلطات المعنية والشركاء. ان امتلاك النازحين للوثائق المدنية يمكنهم من الحصول على الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ومنافع الضمان الاجتماعي ويعزز حريتهم في الحركة ويمكنهم من المشاركة في الشؤون العامة للبلاد ويسهم في منع حالات انعدام الجنسية.

ولكي تبني استراتيجيتها واستجابتها للمخاطر المتعلقة بانعدام الجنسية على الدليل، أجرت المفوضية مع شريكتها شبكة العيادات القانونية دراسة مفصلة حول حالة عديمي الجنسية للأكراد الفيليين وفئة البدون، وهما المجموعتان الأكثر عرضة لخطر انعدام الجنسية في العراق. واتاحت هذه الدراسة الفرصة لتقديم الدعم للأشخاص عديمي الجنسية للحصول على جنسيتهم العراقية. وواصلت المفوضية أيضاً قيادة جهود توثيق المستمسكات المدنية وتنسيق فريق العمل القانوني في مركز الجدعة ١ في محافظة نينوى، حيث تم تأمين إصدار ٣٢١ وثيقة مدنية لعائدين عراقيين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا في عام ٢٠٢٢. وعلاوة على ذلك، ولتقليل آليات التعامل الضارة مثل التقليل من تناول الطعام أوتراكم الديون أو عمالة الأطفال أو الزواج القسري، قدمت المفوضية مساعدات نقدية متعددة الأغراض لنحو ٨,٠٠٠

لاجئ وأكثر من ٢٠,٠٠٠ أسرة ومن الأسر النازحة والعائدة ممن جرى تقييمها على أنها أسر ضعيفة من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. وقدمت المفوضية المساعدة النقدية في فصل الشتاء لنحو ١٧,٠٠٠ لاجئ و٤٠,٠٠٠ أسرة نازحة.

وللمساهمة في الانتقال المسؤول للأمم المتحدة من مجموعة الحماية كجزء من التحول من العمل الإنساني إلى العمل التنموي في العراق، شاركت المفوضية في إنشاء منصة الحماية - وهي آلية تنسيق جديدة على المستوى الاستراتيجي تم إنشاؤها لضمان الدعوة والانخراط على مستوى عال في قضايا الحماية الحالية والناشئة في العراق وهي رئيس مشارك حاليا لهذه المنصة. ومع ايقاف العمل بمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، استوعبت المفوضية وظائف المجموعة لـ ٢٥ مخيم للنازحين في إقليم كردستان وواصلت دعم التنسيق بين المخيمات والتخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية وقيادة الدعوة المشتركة مع الشركاء المعنيين. وفي تموز ٢٠٢٢، وافقت حكومة إقليم كردستان للنازحين الذين يعيشون في خيام نصبت في مخيمات في محافظة دهوك بتطوير أماكن إيوائهم بأنفسهم وذلك من خلال المساعدة الفنية التي قدمتها المفوضية والتواصل مع المجتمعات المحلية. وتحقق هذا الإنجاز عقب سلسلة من جهود الدعوة التي بذلتها المفوضية للسماح للنازحين بتطوير أماكن إيوائهم المكونة من الخيام (المصممة لتكون مكان إيواء مؤقت لحالات الطوارئ، معرض بشكل كبير لخطر الحرائق)، بما يتماشى مع استراتيجية المفوضية العامة لإيجاد حلول كريمة للنازحين الذين يعيشون في المخيمات، بما في ذلك من خلال الادماج المحلي.

مركز التجارة الدولية (ITC): مكرّسٌ بالكامل لتطوير المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مقابلة مع

السيد إريك بوشوت

ممثل مركز التجارة الدولية ورئيس البرنامج القطري لمركز التجارة الدولية

هل يمكن اعطاءنا نبذة عن عمل مركز التجارة الدولية في العراق؟

مركز التجارة الدولية هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. إن مركز التجارة الدولية هو الوكالة الوحيدة المكرسة لتطوير الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الاستفادة من التجارة. ويعمل المركز مع الشركاء لتعزيز المنافسة بين الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كما يساعد مركز التجارة الدولي في بناء فرص ريادة الأعمال والتوظيف لا سيما للنساء، والشباب، والمجتمعات المهمشة والفقيرة. والعملاء الرئيسيون لمركز التجارة الدولي هم الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومنظمات دعم الأعمال والحكومات.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي يعد برنامج "تعزيز سلاسل قيمة الزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق"، البرنامج الرائد لمركز التجارة الدولي في العراق. وطوال عام ٢٠٢٢ استمرت مساهمة هذا البرنامج في النمو الاقتصادي الشامل وخلق فرص العمل وخاصة للشباب من خلال تحسين القدرة التنافسية في القطاع الزراعي ودعم تطوير الأنشطة التجارية في العراق.

في تصوركم ما هي أكبر انجازات مركز التجارة الدولية في عام ٢٠٢٢؟

نحن فخورون بتقديم عرض ذو قيمة فريدة من نوعها في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية في العراق بصفتنا الوكالة الرائدة في دعم تطوير القطاع الخاص والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

في عام ٢٠٢٢ تشمل النقاط الرئيسة لأنشطتنا ما يلي:

منتدى التجارة الوطني العراقي الأول

تعد امكانات العراق في أسواق الأغذية الزراعية رائعة مع توقع طلب على الاستيراد يتجاوز ٥,٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥ بحسب تقديرات مركز التجارة الدولية. ويمثل هذا فرصة للنمو الشامل حيث يمكن توليد أكثر من ١٧٠٠٠٠ فرصة عمل عبر تطوير الزراعة المحلية وسلسلة قيمة الأغذية الزراعية بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، وبحسب مستويات الطلب الحالية، لا يتم تحقيق الامكانات الكاملة في السوق المحلي من قبل المنتجين المحليين.

ولمعالجة هذه التحديات، نظم مركز التجارة الدولية مع منظمة الهجرة الدولية أول منتدى وطني عراقي للتجارة برعاية الاتحاد الأوروبي والمصرف الحكومي الألماني للتنمية KfW وقد عقدت الفعالية يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني وجمعت حلقات نقاش رفيعة المستوى مع ورش عمل عملية واجتماعات بين الشركات وشمل معرضا للشركات المبتكرة تحت عنوان "صنع في العراق" بتمثيل من كل المحافظات العراقية.

وقد كان المنتدى ناجحا بمشاركة أكثر من ٤٥٠ مشاركا و١٥٠ شركة عراقية ومشتريا دوليا تفاوضوا على صفقات وأقاموا شراكات تجارية بقيمة تجارية متوقعة بنحو ٢,٥ مليون دولار. وقد كنا فخورين على وجه الخصوص لرؤية الشركات الصغيرة والمتوسطة القادمة من كل المحافظات العراقية. ومن خلال الاستماع لأكثر من مئة متحدث خلال الجلسات الفنية المختلفة ولجان النقاش رفيعة المستوى على مدى يومين كان من الواضح أن هناك زخما قويا لتطوير التنمية التجارية الزراعية في العراق من المزرعة إلى المائدة.

اقامة تحالفات تجارية زراعية منتجة

في عام ٢٠٢٢ أسس مركز التجارة الدولية عبر برنامج تعزيز سلاسل قيمة الزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق، ١٠ تحالفات للأعمال الزراعية تنظم المزارعين وسلاسل التوريد الريفية في العراق، من الشمال إلى الجنوب، وكل منها مرتبط بمشترين معروفين. ومن المتوقع أن يؤدي النموذج المبني على التسويق إلى تحسين القدرة التنافسية لأكثر من ١٥٠٠ مزارع ومشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

وتقدم هذه التحالفات للمزارعين الدعم لتحسين قدراتهم الإنتاجية وتحديث أعمالهم (الإنتاج، والجودة، والتخزين ما بعد الحصاد، والتسويق) لاغتنام فرص السوق المجزية وتطوير خطط الأعمال المحلية الخاصة بهم وتأسيس علاقات طويلة المدى مع المشترين.

وهذه الجهود تؤتي ثمارها بالفعل، ففي أواخر عام ٢٠٢٢، اشترى كارفور فرع أربيل ٦,٥ مليون طن من الطماطم من مزارعي الموصل في صفقتين ناجحتين. وقد أدى هذا إلى زيادة بنسبة ١٠٠٪ في دخل المزارعين ممثلا في ربح صافي مقداره ٢٠٠٠ دولار للمزارعين، فالطماطم التي كان سعرها عادة ٠,٣ دولار للكيلو تم بيعها بمبلغ متفق عليه بلغ ٠,٦ دولار للكيلو. وهذا يمثل البداية فقط لعلاقة تجارية متبادلة المنفعة ويحمل نظرة مستقبلية واعدة في تحالفاتنا في الأعمال التجارية الزراعية، ونحن نشهد بالفعل صفقات مماثلة في جميع أنحاء البلاد.

استراتيجيات القطاع الوطني للمنتجات الزراعية والغذائية عالية الامكانات

تم وضع استراتيجيتين تم تيسيرهما من قبل مركز التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية عالية الامكانات (الدواجن والطماطم) بقيادة وزارة الزراعة واطلاقها في حدث رسمي يوم ٧ تموز ٢٠٢٢. وكان هذا الحدث تتويجا لمرحلة صياغة الاستراتيجيات وبداية لعملية التنفيذ. ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجيات بمساهمة الوكالات الدولية المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير الأعمال التجارية للأغذية الزراعية في العراق.

تنمية مهارات العمل وريادة الأعمال للشباب العراقي

أكمل نحو ٦٣٧ شابا من بغداد والبصرة بنجاح دورة تدريبية حول المهارات الحياتية للتوظيف وريادة الأعمال في منهج "ركلة للتجارة" بالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة. أتيحت الفرصة لعدد من الخريجين للاجتماع مع أصحاب العمل من القطاع الخاص الذين لديهم تدريب أو وظائف شاغرة (قصيرة المدى) أو يتوقعون وجود وظائف شاغرة. من خلال العمل عن كثب مع ١٠ منظمات أساسية داعمة، تم الوصول إلى ١٤٧٠٠ من الشباب لرفع التوعية بشأن الفرص التي يوفرها قطاع الأغذية الزراعية في العراق، وفي عام ٢٠٢٣ سيتلقى ٤٠٠٠ منهم تدريبا مخصصا للريادة والأعمال الزراعية.

ساهم بشكل مباشر في تنشيط عملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

مركز التجارة الدولي هو منظمة التنسيق الدولية الأساسية التي تدعم جهود الحكومة العراقية في إطار عمل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لقد سعى مركز التجارة الدولي إلى خلق الزخم والحفاظ عليه من خلال تقديم المشورة والدعم الفني وبناء القدرات وذلك عبر خلق منصة للنقاش بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد أدت المساعدة الفنية التي قدمها برنامج تعزيز سلاسل قيمة الزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق إلى تقديم الوثائق ذات الصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي خطوة مهمة في عملية الانضمام.

ماهي خطط مركز التجارة الدولي الفورية للعام القادم؟

في العام المقبل، سنركز على تعزيز العمل من خلال تحالفاتنا في مجال الأعمال الزراعية التجارية، فقد تم وضع سلسلة من النماذج التدريبية العملية على الإنتاج والتسويق والتعبئة والتغليف وغيرها ويتم تدريب مدربين رئيسيين في أنحاء البلاد. كما سيتم تقديم الدعم لتحديث البرامجيات عبر وضع نهج تطوير نظام السوق عند الضرورة. سيواصل مركز التجارة الدولية وضع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قلب عمله ومساعدة المزارعين في تطوير خططهم الخاصة بهم في مجال الأعمال الزراعية التجارية وخلق علاقات في السوق مربحة للجانبين مع المشترين. وبعد صفقة رابحة لتطوير استراتيجيات الطماطم والدواجن طلبت وزارة الزراعة من مركز التجارة الدولية وضع استراتيجية قطاعية للبطاطا، وهذا يعد من ضمن خططنا الفورية، وتحت قيادة وزارة الزراعة ستبدأ المشاورات بداية العام القادم. وسيواصل برنامج مركز التجارة الدولي " تعزيز سلاسل قيمة الزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسة التجارية في العراق" في تطوير المهارات التجارية وريادة الأعمال للشباب العراقي ومنظمات الدعم الرئيسية. وفي مجال دعم السياسات التجارية سنستمر في تقديم المساعدة الفنية للوصول إلى انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.

في الوقت نفسه، سيزيد مركز التجارة الدولية من حجم الفريق المحلي العامل لتوسيع عملياته ووجوده في الموصل والبصرة كما نعمل أيضا على تطوير برامج جديدة تتجاوز الأعمال الزراعية التجارية بالاستفادة من نجاحنا المبدئي واتباع نفس نهج تطوير نظام السوق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة — اليونيسيف (UNICEF): عام انتقالي ملئ بالإنجازات للأطفال

كانت اليونيسيف في عام ٢٠٢٢ شريكاً بالغ الأهمية للعراق، فيما نقل الفريق القطري تركيزه بشكل متزايد من طور الاستجابة الإنسانية إلى طور التنمية طويلة الأمد. وبوصفنا وكالة الأمم المتحدة المعنية بالأطفال، واصلنا عملنا في جميع القطاعات، حيث سخرنا خبرتنا واهتمامنا لصون حقوق الفتيات والفتيان ورفاهيتهم.

لقد حان الوقت للشركاء في العراق للعمل معاً والاستثمار في مستقبل الأطفال، مستقبل يمكنهم فيه نيل حقوقهم بالكامل في التعليم والصحة والحماية والمياه الآمنة والبيئة النظيفة وحياة ملؤها الرفاهية والفرص

وقد ساعدتنا خبرتنا الواسعة فيما يتعلق بدورة التنمية ككل، بدءا من سياقات حالات الطوارئ مروراً بأوضاع مرحلة ما بعد الصراع وانتهاءً بأوضاع التنمية وتوليد الدخل المتوسط، ساعدتنا في الوصول إلى ٢ مليون طفل تقريباً بتوفير الفرص الأفضل والتعليم الجيد. كما ساعدتنا في تمكين نحو ١,٥ مليون شخص من الوصول إلى المياه التي تُدار بشكل آمن. كذلك تمكنا من إنجاز ٩٠٪ من نطاق التغطية بحملات التحصين ضد الحصبة والسعال الديكي؛ وهي التغطية الأعلى خلال العقدين الماضيين.

لقد أتاح الإنهاء التدريجي لاستخدام نظام المجموعات في تقديم المساعدات الإنسانية في العراق، مجالاً يمكن من خلاله للحكومة تولي زمام الأمور مستقبلاً فيما يخص الإعداد والتنسيق للاستجابة لاحتياجات العراقيين المحتاجين للمساعدة.

عملت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضمان حق التعلّم لجميع أطفال اللاجئين في إقليم كردستان العراق من خلال تنفيذ "سياسة إدماج التعليم للاجئين".

نحن فخورون بالعمل الجوهري الذي قمنا به، ولا سيما فيما يتعلق بتشريعات حقوق الطفل (التي تمت صياغتها وفي انتظار الموافقة عليها من قبل السلطات في العراق وإقليم كردستان)، لبناء أنظمة وهياكل مؤسسية من شأنها أن تدعم الاستجابة الفعالة والمنصفة لاحتياجات الفتيات والفتيان وعائلاتهم.

لقد غطينا دورة حياة الطفل كاملةً؛ منذ الولادة، من خلال تقديم خدمات الفحص والاستشارة في مجال تنمية الطفولة المبكرة للأم والطفل، وحتى سن البلوغ، ودعم أكثر من ١٢٠,٠٠٠ من الشباب من الفئات الضعيفة، ٥٥,٠٠٠ منهم من الفتيات من

الفئات الأكثر تضررًا بسبب الأعراف الاجتماعية الضارة، وتحديد المشكلات وقيادة المبادرات المجتمعية، وجهود حشد المناصرة والتدخلات التربوية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدعم ما يقرب من ٩١,٠٠٠ فتاة وامرأة عن طريق التخفيف من خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه والاستجابة له.

لقد عززنا أيضًا دعوتنا لمناصرة القضايا الرئيسية للأطفال في العراق. يعد تغير المناخ أحد التهديدات الرئيسية للجيل الجديد، ومن أجل إيجاد طريق للمضي قدمًا، قمنا باستنباط الأدلة من خلال "تحليل المشهد المناخي للأطفال"، وقياس تأثير تغير المناخ. في الوقت نفسه، لا يزال الفقر يشكل وبالاً على الأطفال في العراق، وسيساعد إعداد "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد المعدل للأطفال" على بناء نظام حماية اجتماعية أكثر متانة للأطفال من الفئات الأكثر ضعفاً.

إننا نعمل مع كوكبة من الشركاء والمانحين الذين يشاركوننا قيمنا والتزامنا تجاه الأطفال، وخاصة من الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا. تعكس النتائج الواردة في هذه الصفحات بشكل عميق التزامهم بمستقبل العراق.

أود أن نتقدم، أنا وزملائي في اليونيسف في العراق، بالشكر الجزيل لشركائنا على دعمهم وإيمانهم الصادق برؤيتنا المشتركة تجاه الأطفال.

الآن، فيما نتطلع نحو المستقبل، تطلق اليونيسف أيضًا دعوة للعمل: لقد حان الوقت للشركاء في العراق للعمل معًا والاستثمار في مستقبل الأطفال، مستقبل يمكنهم فيه نيل حقوقهم بالكامل في التعليم والصحة والحماية والمياه الآمنة والبيئة النظيفة وحياة ملؤها الرفاهية والفرص.

الإنجازات الرئيسية

في عام ٢٠٢٢، عملنا على النهوض بالتحول الاستراتيجي لتحقيق التحول الرقمي للأنظمة الصحية، استعداداً لإطلاق نظام المعلومات الصحية الرقمية، والمسوحات الجغرافية، وربط التسجيل الرقمي للمواليد بالمرافق الصحية لتحسين تتبع الاحتياجات الصحية للأطفال حتى لا يتخلف أي طفل عن الركب.

من خلال تكثيف حملات التحصين التكاملي، حيث تم دمج لقاح كوفيد-١٩ والتحصينات الأساسية، وتلقى حوالي ١٣٤,٠٠٠ طفل ممن لم يتلقوا أي لقاحات في السابق، التحصينات الأساسية للأطفال لأول مرة، ووصلت معدلات التطعيم ضد التيتانوس والدفتريا والسعال الديكي والحصبة إلى أكثر من ٩٠ في المائة التغطية المقررة. وبفضل تدخلاتنا في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة، تمكن ما يقرب من ١,٥ مليون شخص من الوصول إلى المياه التي تتم إدارتها بشكل آمن، بالإضافة إلى دعم ١٥٦,٠٠٠ من أطفال المدارس ليتمكنوا من تلقي تعليمهم في بيئة مدرسية أكثر نظافة واخضراراً وصحة. وكاستجابة لتغير المناخ، تم الانتهاء من تحليل المشهد المناخي للأطفال والشباب لتقديم الدليل على آثار تغير المناخ على الأطفال والشباب، وتم إضفاء الطابع المؤسسي على خطط سلامة المياه ومراقبة الجودة في إقليم كردستان، إلى جانب إنشاء لجنة خطة سلامة المياه.

وفي سبيل إدارة موارد المياه بشكل مستدام، قمنا نحن في اليونيسف مع الشركاء، بمشاريع تجريبية لأنظمة المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، ومعالجة النفايات الطبية، وتحلية مياه البحر لتلبية احتياجات المدارس، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها، وتجميع مياه الأمطار، وإعادة تغذية مخزون المياه الجوفية. واستُكملت تلك البرامج عبر تزويدها بأنظمة المراقبة الرقمية. وهناك نظام رائد للقضاء على ظاهرة هدر المياه العذبة في البصرة وفّر ما يكفي من المياه المطلوبة لثمانية آلاف أسرة أخرى.

لكلّ طفل في العراق الحق في التعلم. في عام ٢٠٢٢، من خلال دعم اليونيسف، استفاد

أكثر من ١,٨ مليون طفل من الوصول بشكل أحسن إلى التعليم الجيد. وكجزء من بناء النظم، قمنا في اليونيسف بدعم تطوير مسودة استراتيجية التعليم الوطنية ووسّعنا نظام معلومات إدارة التعليم بجمع البيانات من أكثر من ٢,٥٠٠ مدرسة لضمان حصول كلّ طفل في العراق على تعليم جيد. أما في إقليم كردستان العراق، فعن طريق "سياسة إدماج تعليم اللاجئين" تم دمج الأطفال اللاجئين في نظام التعليم العام، بينما شجعت حملة العودة إلى التعلم، الأطفال على العودة إلى المدرسة في اثنتين من محافظات العراق. وبذلك تمكنّ أكثر من ٢٨,٠٠٠ طفل استبعدوا سابقاً من التعليم، من العودة إلى التعليم من جديد. ولتحسين جودة عملية التعلم، تلقت المجتمعات منحًا إجمالية لتجديد الفصول الدراسية والمرافق الخاصة بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في ١,٣٣١ مدرسة.

إن صون حقوق الأطفال في التمتع بالحماية في البيئات المعقدة أمر بالغ الأهمية. وقد دعمنا في اليونيسف وضع "قانون حقوق الطفل"، ووضع مبادئ توجيهية لخدمة العدالة الصديقة للطفل وإطار التحويل. استفاد أكثر من ٥٧٠,٠٠٠ فتاة وامرأة من خدمات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بينما تم الإفراج عن أكثر من ١,٥٠٠ طفل، من بينهم ١٧٣ فتاة كانوا محتجزين. واكتسب أكثر من ٣٦,٠٠٠ شخص المهارات اللازمة لوقاية أنفسهم من الذخائر المتفجرة.

وكخطوات رئيسية نحو تمكين الشباب، وضمان تطورهم ومشاركتهم، اكتسب أكثر من ١٢٠,٠٠٠ من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٢٤ سنة، نصفهم تقريباً من الفتيات، مهارات حياتية ودورات تثقيفية حول مفهوم المواطنة. وفي الوقت نفسه، طوّر أكثر من ٤٠,٠٠٠ شاب من الفئات الضعيفة المهارات التي تؤهلهم للحصول على وظائف من خلال مختبرات الابتكار وجواز السفر التعليمي وقنوات أخرى.

في اليوم العالمي للطفل، وكجزء من جهود إشراك الشباب هذه، عينت اليونيسف اثنين من النشطاء

في مجال تغير المناخ وتنمية الطفولة المبكرة. وقد أدى ذلك إلى زيادة إلمام الشباب العراقي بهاتين المسألتين المهمتين على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك خلال اجتماعات قمة تغير المناخ ٢٧ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية، وأسبوع التحصين.

سرّعت اليونيسف وتيرة تحولها الاستراتيجي نحو نهجٍ محوره الإنسان لتشجيع الأسر والمجتمعات على تبني السلوكيات الإيجابية، والاستفادة من مشاركة المجتمع لإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي المستدام. وفي إطار وضع ركيزة هذا العمل، أجرت اليونيسف ستة مشاريع بحثية اجتماعية وسلوكية، وعززت النتائج بأدوات الاستماع عبر الإنترنت وتتبع الشائعات لفهم محفّزات تغيير السلوك بشكل أفضل.

في الوقت نفسه، وصلت رسائل إنقاذ الحياة المتعلقة بكوفيد – ١٩ إلى ٨٦٪ من سكان العراق، بينما تلقى ١٠,٠٠٠ شخص لقاحات كوفيد-١٩ خلال المناسبات الدينية الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، التحق ما مجموعه ٢٠,٠٠٠ طفل بالمدارس بعد العمل مع المجتمعات المحلية فيما يخص تعليم الفتيات. وللاستفادة من طاقات الشباب، شارك أكثر من ٥٠,٠٠٠ من الشباب في أربع حملات للتعبئة الاجتماعية.

يتم دعم كل هذا العمل من خلال جهودنا الخاصة بالتواصل والدعوة للمناصرة لوضع اليونيسف موضع الصوت الرائد بشأن الأطفال. تمّ الوصول إلى أكثر من ١٠ ملايين شخص من خلال وسائل الإعلام في العراق، وتم إشراك ١,٧ مليون من المؤيدين من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي لليونيسف. وتتمثل إحدى أولويات المناصرة الرئيسية لهذا العام - والتي تهدف إلى إنهاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والتي تؤثر بشكل كبير على الأطفال- في إنتاج مواد دعوية تركز على تأثير الأسلحة المتفجرة في العراق، وقد وصلت تلك المواد إلى ٤٢ مليون شخص على الصعيد الدولي.

رؤية عام ٢٠٢٣ والأعوام التي تليه

سنواصل في اليونيسف الدعوة لحشد التأييد وتقديم الأدلة بشأن السبل التي يمكن للإدارة المالية العامة أن تستثمر بها في مستقبل الأطفال. وسنضاعف الجهود في بعض المجالات الرئيسية المتعلقة بالأطفال والشباب في العراق، مثل تغير المناخ، وتنمية الطفولة المبكرة، والتمويل العام للأطفال، والانتقال من العمل الإنساني إلى التنمية، مع الاستفادة من أصوات الشباب.

بالنسبة لبناء الأنظمة، سنستمر في إعطاء الأولوية للتحول الرقمي لتوليد وتحليل بيانات عالية الجودة من أجل توفير خدمات صحية وتربوية واجتماعية حديثة وفعالة، بالإضافة إلى بناء القدرات اللازمة لإجراء عمليات التقييم. بصفتنا اليونيسف، سننشئ أيضًا أنظمة مستجيبة للصدمات لتلبية الاحتياجات المتبقية للأشخاص من الفئات الضعيفة المتضررين جراء الصراع الذي طال أمده، وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الأزمات، في الوقت نفسه الذي نقوم فيه بتقليص البرامج الإنسانية.

أخيرًا، بينما لا تزال الفتيات في العراق يواجهن التحديات بسبب الأعراف الاجتماعية الضارة وعدم المساواة بين الجنسين، نهدف في اليونيسف إلى تحقيق نتائج تحويلية حقيقية فيما يتعلق بمفهوم النوع الاجتماعي من خلال دعوة الشركاء للوصول إلى رؤية مشتركة؛ والانخراط في العمل مع المراهقين، وخاصة الفتيات، بشأن مفاهيم المساواة بين الجنسين والمواطنة؛ وتغيير الأعراف الاجتماعية من خلال إشراك الآباء وقادة المجتمع والرجال كشركاء فاعلين.

نشاطات اليونسكو (UNESCO) في العراق

التعليم

نظام المعلومات الإدارية الخاصة بالتعليم وتعزيز القدرات لتوفير تعليم جيد في العراق

في إطار مشروع "بناء النظام وتعزيز القدرات في وزارة التربية ومديريات التربية من أجل تنفيذٍ فعال لمشروع مخرجات تربوية عالية الجودة"، طوّرت اليونيسكو نظام معلومات لإدارة التعليم تم إعداده خصيصاً للعراق. وفي إطار شراكة مع اليونيسيف، يتم نشر نظام المعلومات الإدارية الخاصة بالتعليم في ١٠ مديريات عامة للتربية. ودعماً لإطلاق هذا المشروع، قدمت اليونيسكو ٣٠٠ جهاز كمبيوتر محمول للمدارس المشاركة في هذه المرحلة من المشروع. وتعمل هيئة الإعلام والاتصالات على توفير خدمات الإنترنت وأجهزة الواي فاي WIFI مجاناً للمدارس المشمولة. وفي عام ٢٠٢٢ أكملت اليونيسكو تدريب ٦٨ مدرباً رئيسياً تابعين للمديريات العامة للتربية، الذين سيقومون بتدريب مستخدمي النظام من طلاب المدارس. بالإضافة إلى ذلك، تمّ وضع ونشر ٦٦ مجموعة من مواد التدريب في الفصول الدراسية، و٣٠ درساً تدريبياً عبر الإنترنت بجانب اختبارات عبر الإنترنت، و٣٦ درساً تدريبياً على اليوتيوب، و١٥ دليلاً، و١٢٦ مقالاً قائماً على المعرفة، وذلك باللغتين العربية والإنكليزية لدعم المنتفعين النهائيين.

وضمن المشروع نفسه، أكلمت اليونيسكو تدريب١٠٥ مدرباً رئيسياً

على التعلّم عن بعد عبر الإنترنت. وتم تقديم دورة تدريبية استمرّت ١٠ أيام لدعم المعلمين في العراق من أجل ضمان فعالية عملية التعلّم عن بعد عبر الإنترنت. وفي حين قام المدربون الرئيسيون بتكرار ذلك التدريب مع ما يربو على ٤،٠٠٠ معلم في بغداد والبصرة وذي قار والقادسية ونينوى، قدمت اليونيسكو دورات تدريبية للمتابعة بغية تشجيع عملية "التعلّم من الأقران" وتأسيس مجموعة ممارسة بين المدربين.

التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني/ تنمية المهارات وخلق فرص العمل

كجزء من مشروع "إحياء المدن القديمة في الموصل والبصرة" المموّل من الاتحاد الأوروبي، تخرج ١٥٦٨ متدرباً بينهم (٢٧٥ متدربة) من مراكز التدريب المهني في الموصل والبصرة في عام ٢٠٢٢، وحصل ١٠٦٨ من الخريجين على وظائف في المشروع الجاري لإعادة تأهيل المدن القديمة في الموصل والبصرة، بالإضافة إلى ٨٥٦ من بينهم (٣٣ امرأة) من العمالة شبه الماهرة الذين تلقوا تدريباً في أثناء العمل في الموصل.

وهناك أكثر من مائة قصة نجاح إنسانية حول جهود اليونيسكو الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود، والهوية الثقافية، والتماسك الاجتماعي والمصالحة بين المجتمعات المحلية في المدن القديمة في الموصل والبصرة من خلال خلق فرص عمل وتطوير مهارات الشباب في أوساط النازحين والعائدين. يعرض الكتيب قصصاً عن اهتمامات الأشخاص، ويبين التأثير الناجم عن ذلك على حياة الناس ضمن مشروع اليونيسكو الرائد.

منع التطرف العنيف من خلال التعليم

في إطار مشروع "النهج القائم على النوع الاجتماعي لمنع التطرف العنيف من خلال التعليم في العراق"، طوّرت اليونيسكو وشركاؤها برامج تدريبية تشاركية وعزّزت قدرات ما يقرب من ١٠,٠٠٠ من أصحاب المصلحة في مجال التربية من ضمنهم (٦٠٪ من الإناث) من أكثر من ٥٠٠ مدرسة ابتدائية وثانوية، و٣٦ مدرباً رئيسياً، و٢٨٩ من القيادات الطلابية من جامعات محافظتي الأنبار ونينوى. بالإضافة إلى ذلك، وصلت حملة اليونيسكو بعنوان "دروس قصيرة من أجل السلام" التي تبثّ عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من ٧٠,٠٠٠ متعلّم.

أخيراً، نظمت اليونيسكو وجامعة الموصل مؤتمراً ناجحاً إلى حدٍّ كبير في إطار حملة التعليم من أجل السلام في العراق لإطلاق كرسي اليونسكو الجديد حول منع التطرّف العنيف وتعزيز ثقافة السلام في جامعة الموصل. وقد ضمّ المؤتمر، متعدد الأنشطة، أكثر من ٥٠٠ من أصحاب المصلحة في مجال التعليم لمناقشة دور التعليم في الماضي والحاضر والمستقبل في بناء السلام. وستوفّر المناقشات المعلومات اللازمة للتقرير المقبل الذي ستصدره اليونسكو حول حالة التعليم من أجل السلام في العراق.

خلق فرص العمل من خلال تعزيز نظام التعليم التقني والمهني وتعزيز الروابط مع سوق العمل

في إطار مشروع "التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني - المرحلة ٢"، المموّل من الاتحاد الأوروبي، تعمل اليونيسكو على زيادة فرص التوظيف لخريجي ٥ مدارس مهنية و٧ جامعات تقنية كنموذج للإصلاح المستقبلي واسع النطاق. نظّمت اليونيسكو ٧٠ ورشة عمل لبناء القدرات، وأجرت اجتماعات عبر الإنترنت مع ٨٢٥ من مسؤولي وزارة التربية ومعلمي ومدراء المدارس، من بينهم (٣١٪ من النساء)، نتج عنها وضع خطط لتحسين الجودة في مدارس التعليم المهني، ووضع منهجين قائمين على أساس الكفاءة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقطاع التعليم المهني. بالإضافة إلى ذلك، تقوم مدارس التعليم المهني بتجريب ٣ مناهج جديدة حول أعمال الفندقة والبناء والزراعة. وينصبّ التركيز في الفترة الحالية على تطوير مناهج جديدة للمدارس المهنية في امجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما أدى إلى النجاح في وضع منهجين جديدين، كما أن مجموعات العمل التابعة لوزارة التربية تعكف على تطوير مواد التعلّم والتعليم الخاصة بهذين المنهجين.

أما في مجال التعليم العالي، فقد دعمت اليونيسكو ٧ جامعات تقنية لتطوير مناهج دراسية وخطط نوعية جديدة تتماشى مع المعايير الدولية في مجالات الهندسة المدنية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، وتصنيع الأغذية، باستخدام عملية بولونيا وأدواتها. وقد تمّ عقد ١١٣ ورشة عمل واجتماعات لدعم هذه العملية ضمّت ١٨٤٢ مشاركاً بينهم ١٥٪ من النساء (وهو ما يعكس التفاوت بين الجنسين في التعليم العالي). تسترشد هذه البرامج الجديدة لنيل الدرجات الجامعية، بمتطلبات سوق العمل وتركز على الطلاب، وقد وافق عليها مؤخراً وزير التعليم العالي الجديد وهي قيد التنفيذ.

الثقافة

أنشطة اليونسكو في مدينة الموصل القديمة

أنشأت اليونسكو مركز معلومات مجتمعي بالشراكة مع دولة الإمارات العربية والاتحاد الأوروبي وإحدى منظمات المجتمعات المحلية. يهدف المركز إلى ضمان إطلاع المجتمعات المحلية على التقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة تأهيل المواقع التابعة لليونسكو وزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على التراث المادي وغير المادي الثري للمدينة والاستفادة منه وتقديره. وقد افتتح المركز في ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ بحضور وزير الثقافة العراقي.

المشروعات الممولة من دولة الإمارات العربية المتحدة

واصلت اليونسكو في عام ٢٠٢٢، العمل على إعادة تأهيل أربعة معالم أثرية في مدينة الموصل القديمة (منارة الحدباء، مجمع مسجد النوري، ومجمع الساعة، وكنيسة الطاهرة) بالتنسيق الوثيق مع السلطات العراقية وبالشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد اكتملت مراحل التحضير المعقدة والدراسات الأولية والتحقيقات بخصوص المواقع الأثرية الأربعة. بدأت أعمال إعادة الإعمار في أوائل عام ٢٠٢٢ بعد أن وافقت الجهات المعنية في المشروع على التصاميم النهائية. أجريت عملية التصميم عبر العديد من المشاورات الثنائية مع السلطات المحلية، وملاّك المواقع، وأصحاب المصلحة الرئيسيين والخبراء. وقادت هذه العملية إلى عرض التصميم للمواقع الأربعة على المجتمع المحلي من خلال تنظيم فعاليات شتى في مطلع عام ٢٠٢٢.

تمّ تنفيذ إعادة الإعمار وفقا لنهج تشاركي وإشراك وتمكين أصحاب المصلحة والمستفيدين من المشروع من خلال التدريب وخلق فرص العمل. وقد أوجدت اليونسكو حتى الآن أكثر من ٢٠٠٠ فرصة عمل (متخطية ١١٠٠ فرصة التي هدف إليها المشروع). علاوة على ذلك، بدأ التدريب المتخصص للمهنيين الشباب من مدينة

الموصل حول الحفاظ على المعالم التاريخية وإعادة تأهيلها في سياقات ما بعد النزاع في نيسان ٢٠٢٢ بالشراكة مع المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية. وستتخرج الدفعة الأولى والتي تضم ٢٥ من المهنيين الشباب في الموصل بحلول نهاية العام.

المشاريع المموّلة من الاتحاد الأوروبي

تجري إعادة إعمار وتأهيل ١٢٤ منزلاً تراثياً في الموصل، بما في ذلك تحديث البنية التحتية الحيوية (شبكات الكهرباء والصرف الصحي والمياه والطرق). بدأ تنفيذ حزمة لإعادة إعمار ٤٣ منزلاً، بما في ذلك البنية التحتية، في كانون الأول ٢٠٢٠ واكتملت في نيسان ٢٠٢٢. وتمّ تسليم المنازل التي أعيد تأهيلها إلى أصحابها. وبدأت أعمال إعادة تأهيل ٧٥ منزلاً آخر في أيلول ٢٠٢١، ومن المقرّر الانتهاء منها في آذار ٢٠٢٣.

يجري منذ كانون الأول ٢٠٢٠ العمل على بناء أول مدرسة صديقة للأطفال في الموصل وهي مدرسة الإخلاص، وسيتم الانتهاء من بنائها في أيار ٢٠٢٣. ومن شأن المدرسة تلبية حاجة المجتمعات المحلّية لمرافق تعليمية كافية.

بالإضافة إلى ما سبق، تقوم اليونسكو أيضاً بإعادة تأهيل بيت زيادة وبيت سليمان الصائغ الفخمين في مدينة الموصل القديمة، وتعود ملكية كليهما إلى وزارة الثقافة هيئة التراث والآثار. بدأت إعادة تأهيل بيت سليمان الصايغ مطلع شباط ٢٠٢٢، فيما بدأ العمل في بيت زيادة في تموز ٢٠٢٢. ويجري العمل في هذه البيوت التاريخية بصورة سلسة ومن المتوقع أن يكتمل العمل بيت سليمان بحلول كانون الثاني ٢٠٢٣.

أتاح هذا المشروع المموّل من الاتحاد الأوروبي المجال لخلق ٣٢٧٠ وظيفة محلية، وتخرج ١٥٦٨ شاباً من الفئات الضعيفة من برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، بينهم (٢٧٥ امرأة)، وبالتالي تعزيز دعم سبل العيش.

الاتصالات والمعلومات

ركّز قطاع الاتصالات والمعلومات باليونسكو في عام ٢٠٢٢ على أربعة مشاريع رئيسية: كسر حاجز الصمت: تعزيز المساءلة والمحاكمة من أجل سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب بتمويل من هولندا، أصوات السلام: تعزيز التعايش من خلال الإذاعات المحلية بتمويل من فرنسا، والبرنامج الدولي لتطوير صندوق الاتصالات من أجل سلامة الصحفيين في الموصل.

أطلق مكتب اليونسكو في العراق بتمويل من برنامج المانحين المتعددين منصة وطنية رائدة جديدة للصحفيات للإبلاغ بحالات التحرش. وتم تدريب ١٤٥ من الصحفيات على الإبلاغ عن التهديدات التي تتم عبر شبكة الإنترنت وخارجها. وتعمل اليونسكو مع مجلس القضاء الأعلى لتطوير المبادئ التوجيهية الخاصة بالقضاة المعنيين بحرية التعبير، وكذلك العمل مع وزارة الداخلية ووزارة العدل ولجنة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية العراقية لسلامة الصحفيين وقضايا الإفلات من العقاب ونقابة الصحفيين العراقيين. وشكّلت الاتصالات والمعلومات جزءاً من عملية إنشاء ١٨ محكمة مختصة بقضايا النشر بهدف جمع القضاة حول طاولة نقاش واحدة.

وفي إطار المرحلة الثانية لمشروع "كسر حاجز الصمت": تعزيز المساءلة والملاحقة القانونية من أجل سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب"، تعمل اليونسكو على تطوير متابعة إجراءات الملاحقة القانونية والقضائية بشأن قضايا الصحفيين وكذلك وضع خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

شارك حوالي ٣٠٠ صحفي في فعاليات "سلامة وأمن الصحفيين" في عام ٢٠٢٢. وحضر أكثر من ١٣٠٠ ضابط شرطة دورة تدريبية عبر الإنترنت مفتوحة واسعة النطاق، ضمن مشروع برنامج المانحين المتعددين.

أنشطة اليونسكو في مدينة البصرة القديمة

تعمل اليونسكو على إعادة تأهيل ١١ بيتاً من بيوت التراث القديمة (الشناشيل)، وتأهيل قسم من نهر العشار التاريخي بفضل تمويل الاتحاد الأوروبي. وتستضيف ثلاثة من هذه المباني الرائعة التي تجري إعادة تأهيلها حالياً نقابات الفنانين والكتاب في البصرة وكذلك قصر الثقافة الذي تديره وزارة الثقافة.

دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام: الحلول الدائمة والتأميم والتوطين

تمهيد قدمه

مدير برنامج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق

السيد بير لودهامار

كان أحد أهدافي الرئيسة هو زيادة مشاركة المرأة في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق

بالنسبة لي كان عام ٢٠٢٢ هو عامي السادس كمدير لبرنامج (UNMAS) في العراق. وخلال الأعوام الستة الماضية تحول البرنامج من أنشطة الدعم وتمكين الاستقرار في المناطق المحررة، بوصفها الأنشطة الرئيسة للعامين-الثلاثة أعوام الأولى، إلى دعم الحلول المستدامة والتركيز على جعل الأنشطة وطنية ومحلية. وفيما يخص برنامج (UNMAS) لا يهم حقاً التسمية التي تطلق على تلك الأنشطة ما دمنا نواصل تنفيذنا للعمل من خلال الأركان الثلاثة لأنشطتنا، بما في ذلك: المسح والتطهير، والتوعية بأخطار الذخائر المتفجرة، والدعم الفني لضمان سلامة المجتمعات المحلية العراقية.

والأمر الذي كان مشجعاً حقاً هذا العام هو أننا شهدنا استمراراً ناجحاً لنموذج شراكتنا، حيث قدمت

(UNMAS) منحاً لمنظمات دولية غير حكومية، والتي بدورها تشاركت لاحقاً مع منظمات غير حكومية عراقية لبناء قدراتهم خلال مدة ثلاث سنوات، بحيث تصبح تلك المنظمات العراقية بحلول منتصف عام ٢٠٢٣ مستقلة تماماً وقادرة على القيام بالمسح والتطهير، فضلاً عن كافة الأعمال الأخرى التي يتوجب على أية منظمة غير حكومية أن تكون قادرة على إنجازها.

ومنذ أن وطأت قدماي أرض العراق كان أحد أهدافي الرئيسة هو زيادة مشاركة المرأة في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق. ويعد قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام تقليدياً قطاعاً يهيمن عليه الذكور ومعظمنا، بمن فيهم أنا، يأتي من الجيش أو الشرطة. ولم يكن العراق استثناءً عندما وصلت لأول مرة، لكننا تمكنا مع المنظمات المنفذة الشريكة لنا من تغيير ذلك. ولدينا الآن مستوى عالٍ من النساء المتمكنات والشجاعات للغاية يعملن مع فرقنا العملياتية على مستويات تتراوح من باحثة إلى قائدة فريق.

وكدليل على شجاعة ومثابرة وقدرة تلك النساء على الصمود، أود أن أورد مثالاً يعود لشهر تموز ٢٠٢٢. ففي يوم ٥ تموز انفجرت عبوة ناسفة مزروعة حديثاً على حافلة كانت تقل فريقاً من الباحثين كانوا في طريقهم إلى موقع العمل في الصباح، وأسفر ذلك عن تدمير الحافلة التي كانوا يستقلونها تماماً، وعند النظر إلى الحافلة المدمرة كان المرء سيتوقع حدوث إصابات بليغة، وحتى وفيات. لحسن الحظ، لم تُصِب النساء والرجال الذين كانوا في الحافلة سوى إصابات طفيفة، ترافقت مع صدمة من الانفجار. وغادر كل من كان على متن الحافلة المستشفى في نفس اليوم، لكني كنت أخشى ألّا تسمح أسر النساء السبع اللائي كن في الحافلة لهن بالعودة إلى عملهن في إزالة الألغام مجدداً. وكنت محقاً، فقد واجهن الكثير من المقاومة والحجج عن مدى خطورة عملهن. وعلى الرغم من ذلك، لم يمض سوى شهر حتى عاد كل الرجال والنساء للعمل الميداني في إزالة العبوات الناسفة دعماً لأحد المجتمعات المحلية العراقية القريبة المتضررة بشدة، وهم أكثر تصميماً من أي وقت مضى على تخليص العراق من خطر الذخائر غير المنفجرة. دائما ما أقول إن كل يوم في العراق هو يوم دراسي، وإذا كنت قد تعلمت شيئاً واحداً، فهو كيف تبدو القدرة على الصمود، حيث أشاهد ذلك هنا كل يوم.

خلال عام ٢٠٢٢ اصطحبت العديد من مانحينا إلى مستشفى الشفاء غربي الموصل. لقد أكملنا أعمال التطهير في المستشفى منذ أربع سنوات، إذن لِمَ أصطحبهم إلى هناك؟ السبب بسيط: فقد كانت مستشفى الشفاء إحدى أولى أولوياتنا فيما يخص بسط الاستقرار. فقد أزلنا آلاف الذخائر غير المنفجرة على مدى ما يقارب ثمانية عشر شهراً. وقد قمنا بذلك في ظل أصعب الظروف التي يمكن تخيلها، داخل وتحت مبانٍ كان يمكن أن تنهار في أي لحظة لتهوي بأطنان وأطنان من الأنقاض التي خلفتها الحرب مختلطة بالعبوات الناسفة. لقد تعاملنا مع جثامين بشرية كانت لا تزال ترتدي أحزمة انتحارية ناسفة ومع عبوات ناسفة لم تزل فعالة، مما شكل تهديداً لسلامة العاملين في عمليات البحث العالية الخطورة تلك في كل لحظة وكل يوم. شكلت مستشفى الشفاء جزءاً من تاريخ دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق، ولكن وبعد خمس سنوات تقريباً لم نرَ حتى الآن حقاً المدى الكامل لتأثير عملنا. هناك في الوقت الحاضر مستشفى مؤقت في ذلك الموقع، وتم تأهيل العديد من المباني وعادت لتكون مكاناً لتقديم الخدمات الطبية، كما تم إنشاء مبانٍ جديدة في الموقع. وعند زيارة أي من مانحينا لمستشفى الشفاء يغادرون المكان بانطباعات وذكريات قوية نظراً لما مر به العاملون في برنامج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام هناك، وما قمنا بإزالته، والظروف الصعبة -بل الرهيبة في كثير من الأحيان- التي عملنا في ظلها.

وأخيراً، أود أن أشكر كافة العاملين في برنامج دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق على العمل الرائع الذي يقومون به كل يوم، وكيفية يجعلون ما يبدو غالباً أنه مستحيل، أمراً يسيراً. أنه لشرف لي أن أعمل مع كل واحد منكم، وكان لي الشرف في أني قمت بخدمة الشعب العراقي مدة طويلة من حياتي.

العمليات والأنشطة:

الدعم الفني:

تدعم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق الحكومة العراقية، وعلى وجه الخصوص هيئتان وطنيتان معنيتان بالإجراءات المتعلقة بالألغام لتمكين وتعزيز قدرتهما على دعم المجتمعات المحلية المتضررة من وجود الذخائر المتفجرة وإتاحة تحقيق الرخاء والنمو الاجتماعي-الاقتصادي. ويتم إنجاز ذلك من خلال تقديم دعم فني واستشاري للهيئتين الوطنيتين المعنيتين، مما يتيح لهما أن يقودا وينسقا الاستجابة الضرورية للقطاعات فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالتوازي مع ذلك، ولدعم العاملين الوطنيين في الإجراءات المتعلقة بالألغام تم تنفيذ ثلاث "مِنَح بصيغة الشراكة" خلال عام ٢٠٢٢ بغية زيادة قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية من خلال شراكة مع منظمات غير حكومية دولية. ومن خلال هذه الصيغة، منحت منظمتان وطنيتان اعتماداً كاملاً واضطلعتا نحو كامل بعمليات التطهير، كما أنهما اصبحتا في وضع يمكنهما من إدارة الاستجابة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالألغام وبقيادة وطنية كاملة. وخلال عام ٢٠٢٢ واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام كذلك دعم وزارة الداخلية العراقية من خلال دورات تدريبية متنوعة للشرطة، بما في ذلك دورة تدريب المستجيبين الأوائل لإدارة أخطار المتفجرات، مما يُمكّن أفراد الشرطة المحلية من الرجال والنساء من تشخيص تهديدات المتفجرات وتحذير أبناء مجتمعاتهم المحلية، وفي نفس الوقت الإبلاغ عن التهديدات المكتشفة لتتعامل معها الفرق المتخصصة.

التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة (EORE)

تدعم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تنمية قدرات العاملين الوطنيين في الإجراءات المتعلقة بالألغام وتقدم أنشطة توعية بأخطار الذخائر المتفجرة لضمان أن يتمكن العراقيون من تقليل أخطار الحوادث الناجمة عن الذخائر المتفجرة. وعلى المستوى العملياتي، تنفذ دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات مسح وتطهير لفتح المناطق الزراعية والسكنية دعماً للحلول المستدامة من أجل تحقيق عودة آمنة وكريمة للنازحين، ولإتاحة وصول المجتمعات المحلية المتضررة إلى الأراضي والبنى التحتية على نحو آمن.

إدارة أخطار المتفجرات (EHM)

لقد جعلت الحروب المتواصلة على مدى العقود الأربعة الماضية العراق واحداً من أكثر البلدان تأثراً بالذخائر المتفجرة في العالم. وبحسب أرقام الحكومة العراقية، يوجد أكثر من ٢٥٠٠ كيلومتر مربع من المناطق الملوثة في أنحاء البلاد. وهناك تلوث موروث من الحروب السابقة، فضلا عن تلوث جديد واسع النطاق ومعقد في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن شأن إزالة الذخائر المتفجرة أن يتيح مضي أنشطة إعادة الإعمار والتنمية قدماً، وتسهيل عودة النازحين داخلياً، والسماح باستئناف أنشطة كسب العيش في المجتمعات المحلية المتضررة.

تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي:

بالإضافة إلى الأركان الثلاثة لأنشطتنا، مثّل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي واحدةً من مبادرات (UNMAS) الأساسية في العراق وجزءاً من كافة الأنشطة التي تم تنفيذها. ولتعزيز هذه المبادرة، ليس خارجياً فحسب، بل داخلياً أيضاً ضمن برنامج العراق، تم تشكيل فريق مهام معني بالنوع الاجتماعي يضم ممثلين عن كل قسم ضمن برنامج (UNMAS) في العراق. ومكّنَ هذا الإجراء البرنامج في العراق من تغطية المساواة بين الجنسين والحفاظ عليها على نحو شامل ضمن البرنامج.

دراسة حالة: تدريب الكادر التعليمي في نينوى حول أخطار الذخائر المتفجرة

نظراً لأن محافظة نينوى كانت جزءاً من خط الجبهة خلال الحرب مع تنظيم داعش، لا زال هناك حجم كبير من التلوث بالمتفجرات على شكل عبوات ناسفة وذخائر أطلقت ولم تنفجر. ولا زال هناك الكثير، مما يشكل تهديداً كبيراً للمدنيين العراقيين في المحافظة. ولا تزال تتكرر الحوادث ذات الصلة بالذخائر المتفجرة والتي يصيب العديد منها -للأسف- تلاميذ المدارس.

وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام خلال عام ٢٠٢٢ العمل لضمان استمرار أنشطة التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة في المناطق المتضررة من وجودها. وشملت إحدى المبادرات المشاركة مع وزارة التربية العراقية والمديرية العامة لتربية نينوى في تنظيم دورات تدريبية للتوعية بأخطار الذخائر المتفجرة لمعلمي ومعلمات المدارس. ونتيجة لتلك المبادرة أكملت (٢٦٢) معلمة و(٣٣٨) معلماً دورات تدريبية لتدريب المدربين (T٣) على التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة، مما يتيح لهم إيصال رسائل التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة على نحو مستدام إلى تلاميذهم، كل ضمن المدرسة التي يعمل فيها. وقال خالد شاهين، وهو أحد المشاركين: "إن الدورة التدريبية حول التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة كانت مفيدة ومهمة للغاية في بناء القدرات بشأن التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة في أوساط الكادر التعليمي كي نتمكن من نقل الرسائل المتعلقة بالذخائر المتفجرة إلى مجتمعاتنا المحلية بصفة عامة، وإلى تلاميذنا بصفة خاصة". ويواصل الكادر التعليمي الذي اجتاز التدريب تعليم تدابير الحد من أخطار الذخائر المتفجرة، وإيصال رسائل منقذة للحياة إلى المدارس، تحت إشراف المديرية العامة لتربية المحافظة. ومن المتوقع أن تتوسع هذه المبادرة، التي شملت ابتداءً السلطات التربوية المحلية، لتشمل محافظات أخرى في الأعوام القادمة.

ملخص إنجازات عام ٢٠٢٢:

- إقامة دورة تدريبية عن إبطال الذخائر المتفجرة (EOD) ضمت (٣٦) من ضباط الشرطة التابعين لوزارة الداخلية، بينهم (١٥) امرأة، ودورة عن إبطال العبوات الناسفة (IEDD) ضمت (٤١) من ضباط الشرطة، بينهم امرأة واحدة. وفضلاً عن ذلك شارك (٣١) من ضباط الشرطة في ثلاث دورات تدريبية لتدريب المدربين (T٣) حول إبطال الذخائر المتفجرة/ إبطال العبوات الناسفة.
- إيصال رسائل منقذة للحياة بشأن التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة إلى (٩٥٠٧٠) شخصاً (١١,٤٨٣ امرأةً و٣٢,٠٦٨ فتاةً و٤٢,٥٤١ صبياً و٨,٩٧٨ رجلاً) في مخيمات النازحين والمجتمعات المحلية والمدارس. كما أقيمت دورات التوعية بأخطار الذخائر المتفجرة (EORE) لتشمل (٩٥٨) من العاملين ضمن نظام النقد مقابل العمل، وموظفي المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمن في الأمم المتحدة، وضمت الدورات (١٣٨) امرأة.
- تطهير (٣,٢٩٩,٦٨٣) متر مربع من الأراضي وإزالة (٨٢٠٩) من المخلفات الحربية المتفجرة و(٣٨٨٥) عبوة ناسفة.
- بنهاية عام ٢٠٢٢، شكلت النساء (٢٥٪) من الكادر الفني وكادر الدعم في المنظمات المنفذة لبرنامج (UNMAS) في العراق، وهو قطاع هيمن عليه -سابقاً وتقليدياً- الرجال في العراق.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA): إنهاء الزواج المبكر للفتيات يسمح بمواصلة تعليمهن وبالتالي تمكين الجيل القادم من اتباع مسارٍ مختلف

عندما بلغت عائشة ١٧ عاماً، أرادت أسرتها أن تُزَوجها. وقد قبلت العرض على الفور، على أمل أن تتخلص من المعاناة والعنف الذي كانت تتعرض له على يد شقيقها.

وتقول عائشة: "كنت سعيدة لأنني سأتزوج وسأغادر بيتنا لأن أخي كان يسيء معاملتي دائماً ويستخدم العنف ضدي. ولكنني لم أكن أعلم أنني سأضع نفسي في ورطة أسوأ بكثير."

وقد شعرت عائشة بالإحباط. فلم تكن تعلم أنها كانت الزوجة الثانية حتى يوم الخطوبة. وتشاركت عائشة غرفة صغيرة مع زوجة زوجها الأولى في نفس المنزل. وقد بذلت قصارى جهدها للتعامل مع الموقف، لكن الزوج كان غير عادل ولم يعامل الزوجتين على قدم المساواة. ولسوء حظها، لم تستطع الإنجاب، وهذا الأمر ضاعف من آلامها وأوصلها إلى أعلى الدرجات.

وبدأت عائشة بالانطواء وآثرت عدم التفاعل اجتماعيا مع جيرانها وعائلتها وأقاربها. كما فقدت الثقة في نفسها ووجدت صعوبة في اتخاذ أي قرار. راودها الشعور باليأس والعجز. وقد اقترحت إحدى جاراتها، التي كانت ذاهبة إلى مركز القائم المجتمعي في الأنبار، أن تخاطر وتزور المركز لطلب المساعدة. وقررت عائشة أن تأخذ زمام المبادرة وتذهب. "كان اليوم الذي زرت فيه المركز المدعوم من صندوق الأمم المتحدة للسكان هو يوم سعادتي!" تقول عائشة.

وقد تم الترحيب بها بقلوب مفتوحة وشعرت بإحساس بالارتياح لعلمها أنها ستحصل على المساعدة والدعم الذي تحتاجه. وقد وجدت المواساة في الاهتمام والرعاية التي تلقتها في المركز. كما كانت عائشة مستعدة للشروع في رحلتها لإيجاد طريقة للتعامل بشكل أفضل مع مخاوفها والضغوطات التي تتعرض إليها. وعندما شعرت بتحسن، شاركت في أنشطة ترفيهية أخرى وتدريبات على المهارات الحياتية. لقد غمرها حقاً التفاؤل الذي اكتشفته للتو.

واستندت إلى إيمانها والدعم الذي تلقته من المركز لبناء مهارات التأقلم الصحي والتواصل بشكل أفضل مع الآخرين والتواصل الاجتماعي بشكل أكثر فعالية ووضع استراتيجيات أفضل لاتخاذ القرارات.

وتُذكرنا قصة عائشة بأن الزواج في سن مبكرة يمكن أن يتسبب في إعياء المراهقين والمراهقات بشكل كبير، لأنهم غير مجهزين بعد بالمهارات

أو الموارد اللازمة للتعامل مع تحديات الزواج. لذا يجب أن يتلقى الشباب المعلومات والموارد الصحيحة لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الزواج والحصول على الدعم والتوجيه لمساعدتهم على تجاوز صعوبات الحياة.

وقد ساعد المركز المجتمعي النسائي الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان عائشة على اكتساب الثقة التي احتاجتها للسيطرة على حياتها ومواجهة مشاكلها. ولكن تصميمها جعلها تواجه مشاكلها بلا خوف. ولا تزال عائشة تعيش مع زوجها، لكنها أكثر استقرارًا عقلياً وتركز على تعلم مهارة جديدة لكسب الدخل.

ولعقود من الزمان، كان زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري مصدر قلق في جميع أنحاء العالم فهو يمثل انتهاك لحقوق الإنسان. وعلى الصعيد العالمي، هناك واحدة من كل ٥ فتيات تتزوج أو ترتبط قبل عيد ميلادها الثامن عشر. ووفقًا للمسح المتكامل الثاني للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان في أيلول ٢٠٢١ بدعم فني من صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن ٢٥٪ من المراهقات تحت سن ١٨ عاماً متزوجات في العراق.

وفي السنوات الخمس والعشرين الماضية، انخفض انتشار زواج الأطفال في منطقة الدول العربية من ١ من ٣ إلى ١ من كل ٥ شابات. لكن في العراق، ارتفع معدل الزواج المبكر للفتيات دون سن ١٨ عاماً من ٢١,٧٪ إلى ٢٥,٥٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢١، وفقًا للمسح المتكامل الثاني للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق. وعلى رأس ذلك، على الرغم من حدوث تغيير طفيف، أزداد زواج المراهقات دون سن ١٥ عاماً أيضًا في عام ٢٠٢١. ولتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع الفتيات والنساء، والقضاء على الممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال، بحلول عام ٢٠٣٠، هناك حاجة إلى جهود مشتركة هائلة للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

ونظم صندوق الأمم المتحدة للسكان والأمانة العامة لمجلس الوزراء، بالشراكة مع دائرة تمكين المرأة وبدعم من المملكة المتحدة والسويد وفرنسا وكندا، مؤتمراً لمدة يومين في حزيران ٢٠٢٢ لمناقشة الزواج المبكر في العراق وطرق الحد منه.

وأقرَّ المؤتمر الوضع المقلق للزواج المبكر على مدى العقد الماضي في العراق. قد جمع الحدث بين الدوائر الحكومية والسلطات المحلية والزعماء الدينيين والقبليين ومنظمات المجتمع المدني والشباب والأوساط الأكاديمية وممثلي المجتمع الدولي والمانحين لمناقشة الأسباب الجذرية للزواج المبكر وتأثيره والحلول لمعالجته.

كما تبادل المشاركون أدلة ملموسة على العواقب المدمرة للزواج المبكر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والصحة النفسية والجسدية للفتيات والفتيان والأسر والمجتمع المحلي والمجتمع الكبير بأسره.

وبقيادة أمين عام مجلس الوزراء، أصدرت دائرة تمكين المرأة اثنتي عشرة توصية لدعم السلطات المحلية في الحد من الزواج المبكر في العراق ومنعه وهي:

١. إنهاء ظاهرة الزواج المبكر بما يتوافق مع القوانين ذات الصلة.

٢. متابعة مشروع قانون مناهضة العنف الأسري وتعبئة جهود المجتمع للمصادقة عليه.

٣. مناصرة الخطط والبرامج ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) لمنع الزواج المبكر.

٤. وضع برامج وإجراءات تستهدف المرأة الريفية لتمكينها وتوعيتها بحقوقها.

٥. إدراج برامج وأنشطة للحد من ظاهرة الزواج المبكر ضمن الوثيقة الوطنية للسياسات السكّانية المحدّثة.

٦. وضع برامج هادفة لتحسين ظروف الزواج للأسر ذات الدخل المحدود ضمن الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

٧ - مراجعة القوانين المنظمة للتعليم الإلزامي، والنظر في إمكانية إدراج المرحلة المتوسطة لتقليل نسبة التسرب من المدرسة، وخاصة بالنسبة للفتيات، وتعديل هذه القوانين للتعامل مع ارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة الذي تم ملاحظته مؤخرًا.

٨. تنظيم دورات في مخيمات النازحين للتوعية بعملية الزواج وقيمه والالتزامات القانونية لكلا الشريكين.

٩. دعوة مراكز البحث والدراسة لدراسة ارتفاع نسبة الطلاق في البلد واقتراح الحلول المناسبة والبرامج الخاصة للحد من هذه الظاهرة.

١٠. نشر الوعي وتغيير السلوكيات من خلال الحملات والبرامج الإعلامية على مختلف المستويات لشرح عملية الزواج وأدواره ومسؤولياته والتشريعات والقواعد والعقاب وفق القانون.

١١. تشجيع منظمات المجتمع المدني على تنظيم حملات توعية ودعوة مجتمعية تركز على مخاطر الزواج المبكر والقسري.

١٢. دعوة المنظمات الدولية لدعم المشاريع والبرامج الهادفة إلى خفض معدلات الطلاق المرتفعة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) في العراق

بتمويل من حكومة اليابان، أعاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تأهيل سبعة مراكز رعاية صحية أولية في محافظة الأنبار، واشترى أكثر من ٢٢٠٠ قطعة من المعدات الطبية وقطع الأثاث واللوازم الطبية. يهدف المشروع إلى تعزيز إمكانية الحصول إلى الخدمات الطبية لدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، وبالتالي المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين في المناطق المستهدفة، بما في ذلك العائدون النازحون.

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم الظروف الصحية في العراق وزاد من الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية للمراكز الصحية وتحسين قدراتها في توفير الرعاية الصحية الشاملة للشعب العراقي، بما في ذلك الفئات السكانية الضعيفة، والمهمشة، والعائدين، والنازحين.

استفاد نظام الصحة العامة في محافظة الأنبار من المشروع بشكل مباشر. وتشير التقديرات إلى أن ١٢٣،٠٠٠ شخص (٦٧,٣٦٥ من الإناث و٥٥,٦٣٥ من الذكور) في قضاء الرمادي سيستفيدون أيضاً من مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تمت إعادة تأهيلها ومن تزويدها بالأثاث والمعدات اللازمة.

بدعم كلي يبلغ ٣٥ مليون يورو قدمته جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال بنك التنمية التابع لمجموعة المصارف الألمانية، سيقوم صندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعادة تأهيل ١,٨٧٥ مأوىً من المآوي التي دمرتها الحرب إلى جانب البنى التحتية الأساسية للمجتمعات المحلية؛ على سبيل المثال إعادة تأهيل ٢٢ من محطات المياه وشبكات الصرف الصحي، و٦ كيلومترات من الطرق البرية، و١,٣٠٠ من مصابيح إنارة الشوارع التي تعمل بالطاقة الشمسية، في محافظة الأنبار وقضاء سنجار في محافظة نينوى بالعراق. يهدف المشروع إلى تعزيز الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية التي تضرّرت جراء النزاع من خلال نهجٍ متكامل، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، ومساعدة ٤٥،٠٠٠ من الرجال والنساء والصبيان والفتيات الذين عادوا إلى المناطق المتضررة.

وخلال عام ٢٠٢٢، بدأ صندوق الأمم المتحدة لمخدمات المشاريع إعادة تأهيل ١١٨ مأوىً من المآوي التي دمرتها الحرب، كما استلم حوالي ٦,٦٠٠ شخص المساعدة القانونية التي تكفل لهم حقوق ملكية السكن والأرض، وحصلوا الوثائق القانونية بشأن تلك الملكية. علاوة على ذلك، تمت إعادة تأهيل ٤ من محطات المياه، واستعادة امكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة لـ ١٦٠,٣٥٠ شخصاً.

مركز معلومات العراق يغلق أبوابه بعد ٨ سنوات من الخدمة

تأسس مركز معلومات العراق، الذي افتتح في تموز ٢٠١٥ عقب عملية تقييم للاحتياجات المعلوماتية في أوساط المجتمعات المحلية للنازحين في العراق، اشتركت فيها عدّة وكالات في آب ٢٠١٤. وكان من الضروري توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات للفئات السكانية المتضررة، على سبيل المساعدة وكنهجٍ للتخفيف يراعي تداعيات النزاع لمنع وقوع نزاعات غير مقصودة أو الإحساس بعدم المساواة.

وفي حين تولّى صندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تشغيل المشروع، كانت المؤسسة المشتركة بين الوكالات هي العنصر الأساسي في فعالية مركز معلومات العراق. فقد كفل المركز مناخاً اتسم بالشفافية والحياد والتعاون بين الأطراف الفاعلة في المجالين الإنساني والتنموي في سياق آلية الاستجابة – كآلية شاملة كلية للمحاسبة تمثّل الفريق القطري للعمل الإنساني في العراق.

وطوال مرحلة تنفيذ المشروع، تمثّلت مهمة مركز معلومات العراق في تعزيز التنسيق والتعاون والتوعية المجتمعية وإدارة المعلومات مع أطراف العمل الإنساني الفاعلة، عن طريق استخدام آليات راسخة لجمع المعلومات وإرسالها بغية تحديد الثغرات في المساعدات وتسهيل تبادل المعلومات. واستمر العاملون في مركز معلومات العراق في تقديم آلية للمعلومات والشكاوى إلى الفئات السكانية المتضررة جراء النزاع، لتمليكهم المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بشأن المساعدات الإنسانية الموجودة والمستقبلية، ولتقديم ردود الفعل بشأن الاستجابة.

وابتداءً من عام ٢٠١٩، ظلّ مركز معلومات العراق مشاركاً في توفير ومشاركة المعلومات المتعلقة بمؤشرات الحلول الدائمة، وفي دعم البرامج المعنية بتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والإنمائي. ومع توسيع المركز نطاق تواصله وعمله مع شركاء الحلول الدائمة، ازداد عدد المكالمات التي يتلقاها المركز بشكل هائل على مدى السنوات الماضية، حيث بلغ مجمل المكالمات ما يربو على ٧٧٦,٠٠٠ مكالمة منذ عام ٢٠١٥. وزادت مما يربو على ٩٨,٠٠٠ إلى ١٣٧٠,٠٠٠ مكالمة في عام ٢٠٢٠، ووصلت إلى أكثر من ٢١٠,٠٠٠ في عام ٢٠٢١ لوحده، ثمّ ازدادت إلى أكثر من ٢٠٦,٠٠٠ مكالمة في عام ٢٠٢٢.

وقد تولّى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة مشروع مركز معلومات العراق بوصفه الوكالة المنفذة بالإنابة عن الفريق القطري الإنساني في العراق، وتمّ تمويل المشروع من مختلف الجهات المانحة والشركاء بما في ذلك، الاتحاد الأوروبي، وصندوق التمويل الإنساني في العراق، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية اللاجئين، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

وتمشياً مع الانتقال من مرحلة العمل الإنساني إلى مرحلة التنمية في العراق وما تلا ذلك من إيقاف لآلية العمل عن طريق المجموعات في البلاد، والتي كان مركز معلومات العراق يعتمد عليها، انتهى مشروع مركز معلومات العراق في ١٥ كانون الأول ٢٠٢٢.

الدعم الانتخابي

عقب انتخابات مجلس النواب التي جرت في عام ٢٠٢١، ونتيجة لبعض العمليات الجديدة التي أدخلت لإجراء هذه الانتخابات، حدّدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) والمفوضية العليا للانتخابات في العراق بعض المسائل بوصفها أولويات وهي: إدخال مزيد من التحسينات على المفوضية العليا للانتخابات في العراق، سجلّ الناخبين وتكنولوجيا المعلومات المتصلة به، والقدرات اللازمة لمعالجة البيانات.

وكجزء من دعمه التشغيلي الأوسع نطاقاً الذي يقدمه إلى مكتب المساعدة الانتخابية بالبعثة، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برمجيات وأجهزة خاصة بتكنولوجيا المعلومات المطلوبة بما فيها من ضمن أشياء أخرى، أجهزة كمبيوتر محمول وخوادم وماسحات ضوئية، وتراخيص مختلفة، بلغت قيمتها الكلية ١,٤ مليون دولار أمريكي، وذلك بهدف جعل معالجة البيانات لدى المفوضية العليا للانتخابات تتم على نحوٍ ناجع وسريع وآمن وحديث، بقدر المستطاع، ومن ثمّ يصبح بإمكانها أن تساهم بشكل أكبر في تحقيق الشفافية والتكامل في الانتخابات التي ستجري مستقبلاً في العراق.

منظمة الصحة العالمية (WHO): بناء نظامٍ صحي أكثر صمودًا وقوة

مقابلة مع

ممثل منظمة الصحة العالمية في العراق

الدكـــتور أحمـــد زويتـــــن

أخبرنا عن أدوار منظمة الصحة العالمية في العراق وشراكتها مع وزارة الصحة.

أنشأت منظمة الصحة العالمية مكاتب في العراق في بداية التسعينات وقدمت الدعم لوزارة الصحة في تعزيز النظم الصحية والاستجابة لحالات الطوارئ وأولويات الصحة العامة والوقاية من لأمراض المعدية والأوبئة والاستجابة لها، والسيطرة على الأمراض غير المعدية وتحسين النتائج الصحية للشعب العراقي بما في ذلك النساء والأطفال بشكل عام. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة، وسعت المنظمة من نطاق عملها للتركيز على الاستجابة الصحية الإنسانية لأزمة النزوح غير المسبوقة التي أعقبت غزو داعش في الموصل وغيرها من المحافظات، وكان الدعم بشكل رئيسي للنازحين واللاجئين في إقليم كردستان والمحافظات المتضررة مثل الأنبار والبصرة.

وقد ازداد التعاون والشراكة مع وزارة الصحة بصورة كبيرة خلال جائحة كوفيد-١٩ والذي أدى إلى تضافر جهود المنظمة ووزارة الصحة

لزيادة التأهب والاستجابة للوباء. وحاليا، تبني المنظمة على الدروس المستفادة من وباء كوفيد-١٩ وتعمل مع الوزارة لتعزيز جهاز الأمن الصحي والنظام الصحي ككل بالتركيز على نظم المعلومات الصحية وتقديم الخدمات والحوكمة وتمويل الصحة.

ماهي أكبر اسهامات منظمة الصحة العالمية في دعم القطاع الصحي العراقي في عام ٢٠٢٢؟

خلال عام ٢٠٢٢، حولت المنظمة التركيز من الاستجابة للوضع الإنساني وأزمة النزوح في المحافظات المتضررة من غزو داعش إلى بناء أنظمة صحية أكثر مرونة وقوة. لقد اتفقنا مع وزارة الصحة على تطوير نظام صحي شامل ووضع استراتيجية لدعم العراق باتجاه التغطية الصحية العالمية وتحقيق أهداف االتنمية المستدامة تماشيا مع سعي المنظمة من اجل الصحة للجميع.

لقد أحرزنا تقدما ملموسا في تطوير عدد من الأنظمة الصحية في العراق بدءا من حوكمة الصحة وإعطاء الأولوية للصحة في كل السياسيات مع الدعوة إلى المزيد من التغييرات في قوانين الصحة العامة. كما تم تحديد نظام المعلومات الصحية من ضمن أكثر الأولويات احتياجا حيث يمكن أن تنتج البيانات والمعلومات لاتخاد القرارات المبنية على الأدلة والعلم وستساهم في عملية صنع السياسات في القطاع الصحي.

ما هي أهم التحديات الصحية التي تواجه العراق في الوقت الحالي؟

أهم التحديدات التي تواجه العراق هو ضعف بنية النظام الصحي والتوزيع غير المتناسب لموظفي قطاع الصحة بالإضافة إلى الحاجة الملحة لقانون صحة عامة محدث ولائق للغرض. وقد أوضح وباء كوفيد-١٩ الحاجة الملحة لتحديث لوائح الأمن الصحي. كما ألقى تغير المناخ بظلاله على الوضع الصحي ويعد الآن أحد أهم التحديات الصحية في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص.

أخبرنا أكثر عن مساهمات منظمة الصحة العالمية في دعم القطاع الصحي وما هي أكثر الأدوية والمستلزمات الطبية التي كانت مطلوبة خلال عام ٢٠٢٢.

في عام ٢٠٢٢، عملت منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة لتوفير الأدوية الضرورية والمستلزمات والمعدات الطبية لضمان حصول المرافق الصحية لتلبية الاحتياجات الصحية بما في ذلك الاستجابة للأوبئة وحالات الطوارئ. وقد تم شراء وتوزيع مختلف المعدات الطبية لدعم مرافق الرعاية الصحية الأولية في المحافظات المتأثرة بالصراع. وفي عام ٢٠٢٢ وفرت المنظمة الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية إلى المحافظات العراقية بقيمة تقدر بأكثر من ٥ مليون دولار.

في أيلول ٢٠٢٢، افتتحت المنظمة مستودعاتها الجديدة في محافظة أربيل كدزء من استراتيجيتها للانتقال من تقديم الخدمات إلى بناء قدرات القطاع الصحي لتعزيز النظم الصحية بما في ذلك الاستثمار في إدارة الأدوية والمستلزمات الطبية وسلسلة التوريد للتقنيات الطبية.

قادت منظمة الصحة العالمية الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ في العراق. أخبرنا أكثر عن جهودكم في هذا الصدد.

منذ بدء وباء كوفيد- ١٩، عمل فريق مكتب المنظمة في العراق عن كثب مع وزارة الصحة ومختلف الدوائر الصحية والشركاء لدعم الاستعداد والاستجابة للأمراض الوبائية والأوبئة. وفي عام ٢٠٢٢، واصل فريق المنظمة تقديم الدعم التقني والموارد للنظام الصحي في العراق لدعم التدخلات الصحية ضد الوباء. كما قامت المنظمة بتنسيق جهود بناء القدرات في إدارة الحالات والتواصل بشأن المخاطر وإشراك المجتمعات.

ولتنسيق الجهود، وضعت المنظمة خطة استراتيجية للاستعداد والاستجابة بالتعاون مع وزارة الصحة لتحديد تدابير الصحة العامة للحد من تأثير المرض والسيطرة على انتشاره. وقد قامت المنظمة بتعبئة فرق استجابة سريعة للاستجابة لارتفاع عدد الحالات ووفرت التوجيه التقني والأدوات والامدادات اللازمة للمراقبة والتشخيص المختبري. كما دعمت المنظمة أيضا تكوين فرق للتطعيم في ١٠٢ موقعا في انحاء العراق للحد من العبء على فرق التطعيم العادية.

لعبت منظمة الصحة العالمية دورا بارزا في التواصل بشأن المخاطر وإشراك المجتمعات خلال السنوات الماضية في العراق؟ كيف ساعد هذا في مكافحة تفشي الأمراض في البلاد؟

خلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت حملات التواصل بشأن المخاطر وإشراك المجتمعات حجر الزاوية في عمل المنظمة سعيا لتعزيز مشاركة المجتمع للاستعداد والاستجابة لمختلف القضايا الصحية بما في ذلك حالات الطوارئ وتفشي الأمراض. وتم التأكيد على هذا الاستثمار الاستراتيجي في هذه الحملات خلال وباء كوفيد-١٩.

وفي العراق وصلت وزارة الصحة لملايين الأشخاص من خلال أنشطة التوعية المختلفة

والاساليب المتعددة للوصول إلى مجموعات اجتماعية مختلفة استجابة لوباء كوفيد-١٩، وحمى القرم والكونغو النزفية، وتفشي الكوليرا وغيرها من المخاطر الصحية في البلاد.

وقد ساعدت حملات التواصل بشأن المخاطر وإشراك المجتمعات في بناء الثقة بين المجتمعات العراقية وعززت من احساسهم بالمسؤولية والمساءلة لمعالجة المخاطر الصحية.

وخلال تفشي حمى القرم - الكونغو النزفية، عملت منظمة الصحة العالمية مع وزارتي الصحة والزراعة لتوحيد سبل التعاون والتنسيق والاستجابة لتفشي المرض بالوصول إلى أكثر المناطق تضررا في المحافظات الجنوبية وإيصال الرسائل تثقيفية للمجتمعات المحلية على نطاق أوسع. كما تواصلت المنظمة مع الفئات الأكثر ضعفا مثل الجزارين والأسر ومربي المواشي.

وأيضا خلال المناسبات الجماهيرية، تعاونت المنظمة مع جمعية الهلال الأحمر العراقية ووزارة الصحة لضمان توفير الوقاية لزوار مراسم زيارة الأربعين للحفاظ على صحتهم وسلامتهم. وقد عقدت المنظمة وشركاؤها أكثر من ١٨٥٠٠ جلسة توعوية في ٥٧٢ منطقة عالية الخطورة في ١١ محافظة وصولا إلى ١٣٩٠٠٠ شخص خلال زيارة الأربعين الأخيرة.

كيف تلعب منظمة الصحة العالمية دورا في دعم النازحين واللاجئين في العراق؟

واصلت المنظمة دعم خدمات الرعية الصحية الأولية في مخيمات النازحين واللاجئين من خلال إدارة عشرات مراكز الرعاية الصحية الأولية بالتعاون مع مكاتب الصحة في المحافظات المستهدفة والشركاء المحليين المنفذين.

وقد ساهمت هذه المراكز بصورة كبيرة في توفير الاستشارات الطبية، معالجة الأمراض المعدية والمزمنة، والصحة الإنجابية، والصحة العقلية والفحوصات المخبرية والتثقيف الصحي وتحويل الحالات التي تحتاج إلى مزيد من التدخلات المتخصصة أو الجراحية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس أكثر من ٧٠ عيادة متنقلة وتوفير نحو ١٠٠ سيارة اسعاف لدعم خدمات الإحالة الطبية. وخلال عمليات تحرير الموصل، قدمت المنظمة خدمات طبية متخصصة للجرحى بتأسيس ٤ مستشفيات ميدانية لاستقبال الحالات الطارئة.

وتدعم المنظمة حاليا ٢١ مركز رعاية صحية في ٥ محافظات (دهوك، أربيل، السليمانية، الأنبار ونينوى) كما تدعم ٩ عيادات متنقلة في محافظات كركوك والأنبار ونينوى.

أخبرنا المزيد عن شراكة منظمة الصحة العالمية مع المانحين لدعم النظام الصحي في العراق.

على مدى السنوات الماضية، أبرمت المنظمة شراكات استراتيجية ناجحة مع عدد من الشركاء والجهات المانحة للاستجابة للاحتياجات الصحية الطارئة. وقد ساهم الدعم المقدم من المانحين، بما في ذلك، مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة، والاتحاد الأوروبي، ودولة الكويت، وألمانيا، والمملكة العربية السعودية، واليابان، وكندا، وإيطاليا، وفرنسا في ضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية الأساسية وسمحت للمنظمة بتقوية النظام الصحي وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والإحالات الطبية وغيرها من التدخلات المهمة في العراق.

بالإضافة إلى الشراكة مع المانحين، استثمرت المنظمة في بناء قدرات المنظمات المحلية غير الربحية خاصة تلك المتخصصة في تقديم خدمات الرعاية الصحية للنازحين واللاجئين في العراق.

ذكر الاستعراض الدوري الشامل للصحة والتأهب في عدد من المنصات باعتبارها انجازا رئيسيا. ما أهمية هذه المراجعة وكيف يمكنها تعزيز الأمن الصحي في العراق؟

إن الاستعراض الدوري الشامل للصحة

والتأهب هي آلية مراجعة حكومية بقيادة الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية. ومن خلال هذه المبادرة، اتفقت الدول على اجراء مراجعة دورية وشفافة من نظير لنظير لمراجعة قدراتها الاستعدادية الوطنية وأداء نظامها الصحي في الاستجابة لمختلف المخاطر التي تؤثر على الصحة العامة.

وتهدف هذه الجهود لجمع أطراف المصلحة الأساسيين بروح من التضامن والثقة لتعزيز التنسيق الوطني الفعال والتعاون الدولي لتعزيز الأمن الصحي في البلاد.

وقد أجرى العراق مراجعة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢ كثاني بلد على مستوى العالم وكبلد تجريبي في منطقة شرق المتوسط. وقد استهدفت المراجعة القدرات الوطنية للتأهب للطوارئ الصحية باستخدام نهج النظام الصحي كما أعد العراق تقريرا شاملا وصادق عليه رئيس الوزراء في آذار/مارس ٢٠٢٢. ويحتوي تقرير الاستعراض الدوري الشامل على توصيات ذات أولوية قصوى والتي تكمل توصيات التقييم الخارجي المشترك.

وعلاوة على ذلك، ولإنهاء الوباء ومنع الطوارئ الصحية في المستقبل، وضع مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط خطة عمل تمت المصادقة عليها في الاجتماع الثامن والستين للجنة الإقليمية. وكما تتضمن خطة العمل أنشطة بشأن اللوائح الصحية الدولية وقدرات النظام الصحي.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC): تعزيز التعاون في مكافحة المخدرات والجريمة

ركّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٢٢ على دعم العراق فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات مثل إدارة الحدود، فضلاً عن دعم الجهود الوطنية الرامية لمواجهة الاتجار بالمخدرات، والشبكات الإجرامية، والإرهاب، والاتجار بالبشر، وغيرها.

العراق ومصر يتبادلان الخبرات بشأن التصدي لتعاطي المخدرات

زار معالي الدكتور هاني العقابي وزير الصحة ورئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، جمهورية مصر في إطار الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتبادل الخبرات والمعرفة مع النظراء المصريين، مع التركيز على تعاطي المخدرات، وسبل الوقاية، وطرق العلاج وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. وتضمّنت الاجتماعات لقاء معالي الدكتورة نيفين رياض القبّاج وزيرة التضامن الاجتماعي في مصر، والدكتور عمرو عثمان مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي ومدير الصندوق القومي لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان. وساعدت الاجتماعات في التوصل إلى فهمٍ ملموس للخطوات المستقبلية المشتركة، وسبل التعاون في هذا الموضوع.

الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تزور العراق لتعزيز التعاون

زارت السيدة كريستينا ألبرتين، الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العراق لإجراء سلسلة من الاجتماعات المهمة مع الحكومة العراقية، لمناقشة مجالات التعاون الحالية، وتوسيع نطاق الجهود المقبلة.

وتضمنت المهمة لقاء وزير الصحة، ووزير العدل، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، فضلاً عن اجتماعاتٍ مع ممثلين عن وزارة الخارجية، من بين الجهات الوطنية الأخرى ذات الصلة.

وتضمنت المهمة أيضاً مناقشات حيوية حول التصدي للاتجار بالمخدرات، والعلاج الشامل من المخدرات والوقاية منها، ودعم الضحايا، وإعادة تأهيل الأطفال، واسترداد الأصول، فضلاً عن افتتاح ورشة عمل بشأن دور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب ودعم حقوق ضحايا الإرهاب.

تقنيات التحقيقات المتخصصة لتفكيك خطر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود المتورطة في تهريب المخدرات

لقد ثبت أنّ استخدام أساليب التحقيق التقليدية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات غير فعال لأنه عادة ما يؤدي إلى اعتقال صغار العناصر فقط لا غير من تجار المخدرات، وليس أباطرة المخدرات وشبكاتهم. ومن ثمّ، فإن استخدام أدوات التحقيق المتخصصة بات أمراً حتمياً لمواجهة الخطر المتزايد باستمرار للجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود.

بدعم سخي من مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون الأمريكي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية العراقية." وفي إطار هذا المشروع، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع حكومات العراق وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بتدريب ١٥ من كبار المحققين بمديريات مكافحة المخدرات والجريمة في وزارة الداخلية العراقية حول "المراقبة ومهارات التحقيق" والتي تعد عنصراً أساسياً في تقنيات التحقيق المتخصصة.

سلّطت الدورة التدريبية الضوء على نقاط الضعف المتمثّلة في استهداف صفقات رصيف الشارع التي تتمّ في بين المروّج والمستهلك، والرصد البدني البسيط لتجار المخدرات المشتبه بهم باعتبار ذلك لا يمثّل الاستخدام الأمثل للموارد ولا يقود في الغالب إلى القبض على الرؤوس الكبيرة. بدلاً من ذلك، يعد استخدام المخبرين السريين والعمليات السرية أداة تحقيق أساسية في قضايا الاتجار بالمخدرات كما هو الحال في أي مجال من مجالات إنفاذ القانون.

كذلك تمت مناقشة طريقة التحقيق بالمراقبة الإليكترونية كأداة لإنفاذ القانون تُستخدم عندما يتعذّر اختراق جماعة إجرامية منظمة من قبل شخص خارجها، أو عندما يشكّل التسلّل أو المراقبة الجسدية خطراً غير مقبول على التحقيق أو سلامة المحققين.

وفي هذا الصدد، تمّ تدريب ٢١ ضابطاً من مديريتي مكافحة المخدرات ومكافحة الجرائم على تحليل الاستخبارات الجنائية العملياتية والاستخدام الأساسي والمتقدّم لبرامجية "Ana-lyst's Notebook"(مذكرة المحلّل) التي تنتجها شركة i٢.

إنّ استخدام تحليل الاستخبارات الجنائية سيكون مكمّلاً لأساليب التحقيق التقليدية، وسيمكّن المحققين من جمع وتحليل وتصوّر البيانات الناشئة من مصادر مختلفة، بشكل سريع، لتحديد الأنشطة الإجرامية والتخطيط لها، ومنعها و/أو وقفها.

عززت وزارتا الداخلية والصحة دوائرهما المعنية بالتحليل الجنائي للكشف عن العقاقير الممنوعة

ان مكافحة الإتجار بالمخدرات تبرز الدور الذي لا يقدر بثمن الذي تضطلع به الدوائر المعنية بالتحليل الجنائي ضمن إنفاذ القانون. وتواجه دوائر التحليل الجنائي مهمة صعبة على نحو متزايد للاستجابة للتهديد الذي يشكله الإتجار بالمخدرات وذلك بسبب تحديات تحديد العدد الكبير من المخدرات المضبوطة ونقص المتخصصين الجنائيين المهرة.

واستجابة لاحتياجات دوائر التحليل الجنائي العراقية، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشتي عمل في مرافق مديرية التحقيقات والأدلة الجنائية في وزارة الداخلية وكذلك في دائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة في بغداد. وكان ذلك جزء من مشروع المكتب "تعزيز قدرات دوائر إنفاذ القانون والتحقيق الجنائي العراقية (٢٠١٩-٢٠٢٣)"، بتمويل من مكتب الشؤون الدولية المتعلقة بالمخدرات وإنفاذ القانون، وزارة الخارجية الأمريكية.

واستهدفت الورشة خبراء متخصصين في التحقيق الجنائي من الوزارتين وقام بتقديم التدريب خبراء دوليون في مجال تقنيات الفصل اللوني بالغاز - القياس الطيفي الكتلي وهي الطريقة الكفوءة والمفضلة في الكشف المخبري عن المخدرات. وتعرف المشاركون على أساسيات عمل وصيانة معدات الفصل اللوني بالغاز - القياس الطيفي الكتلي وتفسير النتائج من خلال العمل النظري والعملي.

وضمنت عمليات التدريب تطوير خبرات مستدامة في مجال التحقيق الجنائي تتسم بالكفاءة في دوائر إنفاذ القانون العراقية. ان من شأن مثل هذه الهيئات الكفوءة في مجال التحقيق الجنائي ان تحقق نتائج أفضل وبالتالي تساعد على استعادة الثقة في مؤسسات إنفاذ القانون مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ان الاستعمال الكفوء لأجهزة القياس الطيفي الكتلي في مختبرات التحليل الجنائي التابعة لسلطات إنفاذ القانون يمكن عملية مستدامة في الكشف عن المخدرات وتشمل ضوابط التحقيق في المتفجرات والحرائق والكشف عن المخدرات المقلدة. وتستخدم تقنيات القياس الطيفي الكتلي من قبل مديريات التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية العراقية، وعليه فان تقديم التدريب على تشغيل وصيانة أجهزة القياس الطيفي الكتلي له أهمية بالغة.

اجتماع عالي المستوى لتقديم نتائج التقييم وتعزيز الملكية الوطنية لمعالجة التهديدات التي يشكلها الإرهابيون والسجناء من المقاتلين الإرهابيين الأجانب

تتعاون الحكومة العراقية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إصلاح السجون. وقدم المكتب استعراضاً عن تقييمه الأخير للمؤسسات الإصلاحية العراقية الى شركاء أساسيين من وزارات العدل والداخلية والخارجية ومجلس القضاء الأعلى ومستشارية الأمن القومي بصفته الجهة المنفذة لمبادرة بناء القدرات الذي مولته الحكومة الأمريكية. وقدم المقدم النتائج كجزء من برنامج "إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتجزين"، الذي يعزز قدرات البلدان على تطوير أدوات معالجة التشدد وتجنيد الإرهابيين في السجون.

وركز العرض على فهم قضايا السجن من منظور النظام من خلال النظر الى المهام التنظيمية، ورفاهية النزلاء والبنية التحتية والأمن. واستندت نتائج التقرير على التغطية الشاملة لثلاث إصلاحيات رئيسة للذكور البالغين وإحدى الإصلاحيات الخاصة بالإناث التي تقع ضمن مسؤولية وزارة العدل العراقية.

واختتم الاجتماع بملاحظات مفصلة من المشاركين التي سينظر فيها في التقرير المعتمد. ويهدف المكتب من خلال هذه الشراكة الى تعزيز القدرات المؤسسية العراقية على إدارة وتخفيف

التهديدات التي يشكلها الإرهابيون والمقاتلون الإرهابيون الأجانب. وسيتم الاستفادة من أفضل الممارسات الإصلاحية الدولية بما في ذلك التصنيف وإدارة القضايا ومراقبة المخدرات والسيطرة على الدخول بين الزنزانات وأبنية السجن وتطوير عمليات إدخال النزلاء.

يعزز المكتب دور وسائل الإعلام العراقية في مكافحة الإرهاب ودعم حقوق ضحايا الإرهاب

تتحدث وسائل الإعلام الى المشاهدين المحليين والدوليين حول أكثر المواضيع إلحاحاً وتمتلك القدرة على ملء الفراغ في المعلومات بمعرفة ذات مصداقية ومتماسكة، وبخلاف ذلك ربما تستغل المجاميع الإرهابية هذه الفراغات. وتظهر وسائل الإعلام قصص ضحايا الإرهاب وبذلك فهي ملزمة بحماية حقوق الضحايا وتفادي تعرضهم لاعتداء ثانوي. واقام المكتب ورشة عمل بشأن "دور وسائل الإعلام العراقية في محاربة الإرهاب ودعم حقوق ضحايا الإرهاب بما يتماشى مع حقوق الإنسان" في بغداد. ان الورشة جزء من مشروع "تعزيز استجابة العدالة الجنائية للإرهاب في العراق من خلال دعم ضحايا الإرهاب للمشاركة في الدعاوى الجنائية" الذي تموله مملكة هولندا.

وضمت الورشة مشاركين من وسائل الإعلام الرئيسة ووزارة الثقافة ومستشارية الأمن الوطني والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الإعلام والاتصالات وشبكة الإعلام العراقي ومؤسسة الشهداء ومنظمات المجتمع المدني.

وركزت الورشة على تعزيز معرفة المشاركين بـ (١) أهمية حقوق الضحايا في الحصول على المعلومات الصحيحة (٢) اهتمام وتغطية وسائل الإعلام الرئيسة وشبكات التواصل الاجتماعي عقب وقوع اعتداءات إرهابية (٣) إجراءات العمل الموحدة لوسائل الإعلام فيما يتعلق بهويات الضحايا وأسرهم وإمكانية تعرضهم للإيذاء الثانوي (٤) تعزيز وتنفيذ نهج يراعي الضحايا من قبل وسائل الإعلام.

السلطات العراقية تزور رومانيا على سبيل الزيارات التبادلية بشأن تشغيل وحدة معلومات المسافرين

نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة زيارة دراسية للسلطات العراقية الى المفتشية العامة لشرطة الحدود الرومانية كجزء من مشروع سبل الاتصال بين المطارات لاكتساب الخبرة في مجال التعرف على المسافرين ذوى الخطورة العالية في المطارات. وتم تمويل الزيارة من قبل دولة كندا وتهدف الى دعم جهود إنشاء وحدة معلومات المسافرين الخاصة بالعراق.

وكانت الزيارة فرصة مثمرة لكسب المعرفة بشأن اسس إجراءات العمل الموحدة والمنهجيات والإطار القانوني والممارسات الفضلى فيما يرتبط بإنشاء وعمل وحدات معلومات المسافرين. كما سمحت الزيارة بعرض البرمجيات المتاحة لتحديد المسافرين ذوي الخطورة العالية.

بناء قدرات موظفي الخط الأمامي العراقيين في منفذ طريبيل الحدودي وفي مطار بغداد الدولي لمنع حركة السلع الممنوعة عبر الحدود

قام المكتب ومن خلال البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع له بتدريب موظفي الخط الأمامي لهيئة المنافذ الحدودية والهيئة العامة للجمارك وجهاز المخابرات العراقي في منفذ طريبيل الحدودي البري ومطار بغداد الدولي. وركزت عمليات التدريب على بناء المهارات في إجراء تحليل وتصنيف المخاطر والاستهداف وتفتيش الحاويات والشحنات بهدف مصادرة السلع الممنوعة. وعلى نحو موازي، أنشأ المكتب شعبة مراقبة الحدود في منفذ طريبيل الحدودي البري حيث يعمل فيها المتدربون.

ويعمل المكتب والسلطات العراقية على إنشاء شعبة مشابهة في المطار بعد تنفيذه سلسلة من عمليات التدريب لموظفي الخط الأمامي العاملين في مطار بغداد الدولي.

وفي حديث مع السيد محمد سلمان محمد قاضي محكمة جنايات الكرخ في بغداد، قال لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "أعمل قاضياً منذ عام ٢٠٠٨ وكان والدي قاضياً ايضاً. وهو من شجعني على الحصول على شهادة في القانون. ولطالما راودني حلم ان أصبح في يوم ما كوالدي وأرتدي عباءته عندما كنت في المدرسة الابتدائية. وكان ابي دائماً ما يقول لي "سأعطيك عباءتي عندما تصبح قاضياً"

السيد محمد جزء من تعاون قائم بين المكتب والحكومة العراقية ضمن إطار مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين – في آسيا والشرق الأوسط. ان هذا المشروع هو مبادرة مشتركة يبلغ أمدها أربع سنوات بين كل من الإتحاد الأوربي والمكتب وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة في العراق، من بين بلدان أخرى.

وقال القاضي محمد للمكتب أن دور قاضي التحقيق في العراق غالباً ما يتضمن "الاضطلاع بدور قيادي في التحقيقات الجنائية، ويشمل مقابلة الشهود. والقضاة مسؤولون عن إصدار

مذكرات إلقاء القبض وتحديد التهم الملائمة وتقييم الأدلة وإصدار نتائج التحقيقات وإصدار الأحكام. وربما يستلم قاضي التحقيق معلومات عن دعوى من إحدى سلطات فرض القانون ويقرر الخطوات التالي وفقاً لذلك، وفي بعض الحيان يقرر قاضي التحقيق بعد استلام المعلومات بتوجيه جهة فرض القانون بالقيام بالتحقيقات."

وأشار أيضا إلى "أن جمع الأدلة في الدعاوى الجنائية يمكن أن يشكل تحدياً، وخاصة في الدعاوى المعقدة التي تنطوي على اتجار بالبشر. إن خبرة وتجارب قاضي التحقيق مهمة لضمان جمع الأدلة وتحليلها بالشكل الصحيح، وإن تطبيق القوانين المتعلقة بالاتجار بالأشخاص يمكن أن يشكل تحدياً، وخصوصاً عندما تعتبر التوجهات الثقافية أو المجتمعية الضحايا جناةً بدلاً من كونهم أشخاص بحاجة الى الدعم والحماية. ويجب أن تكون سلطات إنفاذ القانون على دراية بهذه التوجهات وأن تنتهج اسلوب عمل يتمحور حول الضحية، ويؤمن بأن الأشخاص الذين تعرضوا للإتجار هم ضحايا ويجب معاملتهم وفق هذا النحو. وربما يتطلب ذلك تدريباً ودعماً إضافيين لضباط سلطات إنفاذ القانون ليدركوا التحديات والاحتياجات الفريدة لضحايا الإتجار بالبشر. ومن الضروري ايضاً أن يتم ضمان توفر الموارد الكافية مثل اماكن الإيواء وسائر أشكال الدعم لتقديم العون للضحايا ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم."

وبالإشارة الى مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أكد القاضي "أن للمشروع الأثر البالغ في النظام القضائي العراقي إذ وفر المعلومات والتدريب الذي ساعد في تطوير فهم وتنفيذ قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة ٢٠١٢. وأن ما يثلج القلب ان سلطات فرض القانون والقضاة باتوا أكثر دراية مما سبق بكيفية تطبيق هذا القانون وهم يتخذون الخطوات للقيام بذلك. وأؤمن ايضاً ان الاستمرار في بناء القدرات والتدريب أمران مهمان لضمان قدرة سلطات إنفاذ القانون والقضاة على التحقيق في دعاوى الإتجار بالأشخاص والبت فيها بفعالية. ولقد لاحظت أن التحقيقات المتعلقة بدعاوى الإتجار بالبشر باتت أكثر نجاحاً بعد التدريب."

بناء قدرات الموظفين على التخطيط لإعادة تأهيل إدماج الأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة

أقام المكتب ورشة عمل لبناء القدرات بشأن "عمليات التقييم النفسي-الاجتماعي للأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة" بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ومثلت ورشة العمل فرصة فريدة لتعزيز قدرات الموظفين المؤهلين المعنيين بدعم إعادة تأهيل وإدماج الأطفال والأحداث في العراق فيما يرتبط بالتقييم النفسي-الاجتماعي.

ويواجه هؤلاء الموظفون تحديات كثيرة فيما يتعلق بتوفير خدمات إعادة التأهيل والإدماج، وبضمنها كيفية الإعداد للتقييم النفسي-الاجتماعي وتنفيذه وتنسيقه واستخدمته للاستجابة الى مهمة أساسية ألا وهي: حماية المجتمع من خلال تلبية احتياجات كل طفل.

وقام فريق سترايف جوفينيل بتصميم ورشة عمل لبناء القدرات بهدف تعزيز التعاون المتعدد التخصصات والمتعدد الأطراف ذات المصلحة في هذا المجال. وتمكن العاملون الاجتماعيون ومحققو الشرطة والقضاة خلال المناقشات التي استمرت ثلاثة أيام من العمل معاً على إجراء عمليات تقييم للأطفال والشباب وتبادل خبراتهم ومعرفتهم ووضع أسس للتعاون المستقبلي.

ان التنسيق المتبادل بين الوكالات والمؤسسات أمر حاسم لتنفيذ نهج يراعي للطفل والنوع الاجتماعي على عمليات التقييم الفردية التي تدعم التخطيط الفعال لإعادة التأهيل والإدماج.

وشملت الدروس الرئيسة المستنبطة من ورشة العمل كيف نضمن أن عمليات التقييم الفردية تعزز العوامل الوقائية وتحافظ عليها والاعتراف بالحقوق الخاصة بالأطفال والأحداث ومراحل التنمية وتجارب العنف.

ويجب ان تتم معالجة الأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة بشكل عاجل في ضوء ما تمليه حقوقهم وان يقدم لهم الدعم حتى يتمكنوا من أن يصبحوا مواطنين بناءين وأن يساهموا، في نهاية المطاف، في السلام والأمن الدائمين.

ان سترايف جوفينيل مشروع يمتد لخمس سنوات ينفذ بدعم من الإتحاد الأوربي بهدف الى معالجة الأطفال والأحداث المرتبطين بمجاميع إرهابية وجماعات متطرفة عنيفة وعواقب ذلك على حياة الأطفال على نحو خاص والمجتمع بشكل عام.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM): كيف نفكر؟

تشهد استجابة المنظمة الدولية للهجرة في العراق تحولاً من النهج الإنساني إلى النهج التنموي، بما في ذلك الاستقرار والانتعاش الاقتصادي مع التركيز القوي على الحلول الدائمة ودعم عائلات العائدين لإعادة الاندماج في مناطقهم الأصلية.

وشهِدَ عام ٢٠٢٢ عودة أكثر من ٤,٩ مليون شخص نزحوا بسبب داعش إلى مناطقهم الأصلية - في حين بقي ١,١٦ مليون في حالة نزوح مطول – إذ واجه العديد منهم عقبة أو أكثر أمام الحلول الدائمة. كما يعاني أولئك الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية من مستويات عالية من الضعف.

وغالبا ما ترتبط هذه التحديات بمستويات عالية من الأضرار المرتبطة بالنزاع للإسكان والبنية التحتية وعدم القدرة على الحصول على الوظائف والأنشطة المدرة للدخل وقضايا التماسك الاجتماعي وعدم الحصول على الخدمات الأساسية ومعوقات الإطار القانوني التي تتطلب تدخلات هيكلية ومؤسساتية.

ولا تزال بعض الاحتياجات الإنسانية قائمة، وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم الإنساني في المخيمات والعشوائيات طوال عام ٢٠٢٢ وستستمر بذلك حتى عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، يجب أن تركز العمليات بشكل أكبر على البرامج الموجهة نحو التنمية التي يمكن أن تستجيب بشكل أفضل للفجوات الهيكلية والمؤسساتية وخلق البيئات المواتية لإيجاد حلول دائمة مع حل الأسباب الجذرية للضعف والنزوح.

ويعزز هذا النهج البرمجة متعددة السنوات نحو تحقيق نتائج جماعية - غالباً ما يتم التعبير عنها كمعالم رئيسية نحو أهداف التنمية المستدامة الوطنية - وتعزيز القدرات المحلية على الصمود وتعميم العمليات التي تشجع ملكية الحكومة.

ما الذي فعلته المنظمة الدولية للهجرة؟

في شهري كانون الثاني وشباط من عام ٢٠٢٢، أثمرت جهود المنظمة الدولية للهجرة في العراق عن قرارات من مديريتي التربية في محافظتي نينوى وصلاح الدين بالسماح للأطفال غير المسجلين والأطفال الذين لا يمتلكون وثائق مدنية كاملة بمواصلة تعليمهم والحصول على شهادات رسمية في نهاية الدراسة الدراسية عند تقديم وثائقهم المدنية.

وعلى مدار العام، قامت الحكومة العراقية والمنظمة الدولية للهجرة بتشغيل آلية إحالة وطنية لدعم إعادة الإدماج المستدام للعائدين من خلال ربطهم بالخدمات القانونية والإدارية والنفسية الاجتماعية الرئيسية لتسهيل انتقالهم. هذه الخدمات مجانية وسرية لجميع العائدين من الخارج.

كما واصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم المديرية العامة لشؤون الناجيات لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات الهام. ويشمل ذلك تطوير وإطلاق بوابة التطبيقات التي يمكن للناجين من خلالها التقديم للحصول على تعويضات بموجب القانون. وقد تم إطلاق البوابة رسميًا في شهر أيلول.

وفي كانون الأول تم الانتهاء من إعادة تأهيل معبر طريبيل الحدودي - نقطة الدخول الرسمية الوحيدة للعراق مع الأردن - بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وسيؤدي تفعيل نقطة العبور الحدودية هذه إلى تحسين الأمن وحركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود وتنشيط التجارة عبر الحدود والاقتصاد المحلي.

وفي عام ٢٠٢٢، دعم صندوق تنمية المشاريع التابع للمنظمة الدولية للهجرة ٧٩٤ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم وساهمت في إيجاد ١,٦٦٣ فرصة عمل جديدة في المناطق المتضررة الرئيسية.

ما هي خطط المنظمة الدولية للهجرة؟

في عام ٢٠٢٢، وضعت المنظمة الدولية للهجرة في العراق الصيغة النهائية لاستراتيجية مهمتها التي مدتها ثلاث سنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤)، مع ثلاث ركائز ذات أولوية: القدرة على الصمود والتنقل والحوكمة. وتتعلق هذه الركائز بقدرة المنظمة الدولية للهجرة على منع دوافع النزوح والهجرة القسرية والاستجابة لها ومعالجة مخاوف تنقل المهاجرين وتعزيز القدرة الوطنية لإدارة الهجرة.

وفي عام ٢٠٢٣، ستواصل المنظمة الدولية للهجرة تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والعمل على الحد من تأثير العوامل المزعزعة للاستقرار التي يمكن أن تعرقل عملية الانتقال والانتعاش والمصالحة في العراق والمساهمة في بيئة مستدامة ومستقرة تفضي إلى حلول دائمة لجميع الأشخاص المتضررين من النزوح.

وسيظل دعم العائدين من شمال شرق سوريا وعمليات السلام والأمن الأوسع نطاقاً فضلاً عن إحراز تقدم في التنقل والتغيير المناخي مع التركيز بشكل خاص على الجنوب - ستظل من أولويات المنظمة الدولية للهجرة لسنوات قادمة.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): الجمع بين الجهات الفاعلة الإنسانية من أجل استجابةٍ متسقةٍ للطوارئ

يجمع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق الجهات الفاعلة الإنسانية من أجل استجابة متسقة للطوارئ ويعمل مع الشركاء لضمان استجابة إنسانية مبدئية وفعالة من خلال التنسيق والدعوة والسياسات وإدارة المعلومات والتمويل الإنساني.

وبعد مرور خمس سنوات على انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد تنظيم داعش، تم إحراز تقدم كبير في العراق وتحسن الوضع الإنساني بشكل كبير مما مكن ما يقرب من خمسة ملايين نازح من العودة إلى ديارهم خلال السنوات الخمس الماضية بدعم من الحكومة العراقية والشركاء في المجال الإنساني والمجتمع الدولي.

وبينما ينتقل السياق الإنساني في العراق نحو الحلول الدائمة والتنمية، لا يزال حوالي ٢,٥ مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وخلال عام ٢٠٢٢، وفي إطار خطة الاستجابة الإنسانية للعراق، حقق الشركاء الإنسانيون أكثر من مائة بالمائة من أهداف خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢، حيث وصلوا بنوع واحد على الأقل من المساعدة الإنسانية، ١٨٠,٠٠٠ من النازحين داخل المخيمات (١٠٠٪ من المستهدفين البالغ عددهم ١٨٠ ألفًا)، و٥٦٥,٠٠٠ من النازحين خارج المخيمات (أكثر من الهدف الأصلي البالغ ٢٣٤ ألفًا) و٦١٢ ألفًا من العائدين (أكثر من الهدف الأصلي البالغ ٥٧٧ ألفًا). وبفضل المساهمات السخية من مختلف الجهات المانحة، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام ٢٠٢٢ بنسبة ٦٧,٢ في المئة بمبلغ ٢٦٩ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب البالغ ٤٠٠ مليون دولار.

وقد واصل الصندوق الإنساني للعراق الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية دعمه للمجتمعات المحتاجة. ففي عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، تلقى الصندوق الإنساني للعراق ٦١,٤ مليون دولار من المساهمات. كما تم دعم حوالي ٢,٩٤ مليون شخص في العامين الماضيين من خلال الصندوق. مع التركيز على توطين المنظمات غير الحكومية الوطنية وبناء قدراتها، وتم تخصيص ٣١ في المئة من الأموال للمنظمات غير الحكومية الوطنية، من بينها ٤٧ منظمة ترأسها نساء.

وخلال عام ٢٠٢٢، بدأ المجتمع الإنساني في

سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعمه للفريق القطري الإنساني، مما يسهل وصول المساعدات الإنسانية، والتنسيق، والدعوة مع الحكومة العراقية والمجتمع الإنساني

العراق في تكثيف الجهود المشتركة للانتقال وتقليص الاستجابة الإنسانية الجماعية الشاملة للنظام بأكمله في العراق وإلغاء تنشيط نظام المجموعات في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢. كما يعمل الفريق الانساني القطري في العراق على تطوير إستراتيجية انتقالية إنسانية لعام ٢٠٢٣ تركز بشكل خاص على الاحتياجات الإنسانية المتبقية.

ومع دخول العراق عام ٢٠٢٣، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعمه للفريق القطري الإنساني، مما يسهل وصول المساعدات الإنسانية، والتنسيق، والدعوة مع الحكومة العراقية والمجتمع الإنساني من أجل استجابة إنسانية مبدئية وفعالة للأشخاص المحتاجين.

منظمة العمل الدولية (ILO): إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في العراق

أبدت الحكومة العراقية، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، التزاما قويا تجاه إصلاح نظام الحماية الاجتماعي في العراق لضمان الدعم الكافي لجميع المحتاجين. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم الفني في إطار أربعة مجالات عمل واسعة ومتكاملة وهي دعم الجهود الحكومية لتعزيز ملائمة وتغطية واستدامة نظام الحماية الاجتماعية.

بقلم المنسقة القطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق

مهـــا قطـــاع

تعمل منظمة العمل الدولية عن كثب مع الحكومة وأصحاب العمل وممثلي العمال في العراق لتنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٣ والذي يدعم تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل ويعزز الحماية الاجتماعية ويتصدى لأسوأ أشكال عمالة الأطفال ويعزز إدارة العمل والحوار المجتمعي حول القضايا المتعلقة بالعمل.

وفي عام ٢٠٢٢، شهدنا نتائج هائلة في تحقيق أهداف أولويات البرنامج القطري للعمل اللائق من خلال عدد من المشاريع التي تم تنفيذها عن كثب مع ثلاثة شركاء وشركاء الأمم المتحدة وبدعم من جهات مانحة متعددة.

وأحد المجالات الأساسية هي الجهود المبذولة لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية في العراق.

يتكون نظام الحماية الاجتماعية في العراق من مشروعين أحدهما للعاملين في القطاع العام والآخر للعاملين في القطاع الخاص. ويحقق صندوق القطاع العام تغطية عالية حيث إن جميع الـ ٣٨٪ تقريباً من القوى العاملة في القطاع - والتي تصل إلى ٣,٢ مليون عامل- مشمولة، إلا أن المشروع غير مستدام إلى حد كبير.

يغطي صندوق العاملين في القطاع الخاص أقل من ٥٪ ويوفر فوائد محدودة، وهذا يعني أن

٩٥٪ من العاملين في القطاع الخاص-٥,٤ مليون عامل- يبقون غير مشمولين بالضمان الاجتماعي. وفي المقابل لا يتلقى نحو ١,٦ مليون عاطل عن العمل دعما للدخل ويعتمد بعضهم على شبكة

الأمان الاجتماعي مع مستويات استفادة غير كافية ودعم محدود للعمل.

أبدت الحكومة العراقية، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، التزاما قويا تجاه إصلاح نظام الحماية الاجتماعي في العراق لضمان الدعم الكافي لجميع المحتاجين. وبموجب برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية وينفذ بالشراكة مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، تقدم منظمة العمل الدولية المساعدة الفنية في إطار أربعة مجالات عمل واسعة ومتكاملة لدعم الجهود الحكومية لتعزيز ملائمة وتغطية واستدامة نظام الحماية الاجتماعية. تعمل منظمة العمل الدولية مع عدد من الشركاء لدعم تطوير الأوراق البحثية التي من شأنها أن تساعد في توجيه عمليات صنع القرار. وفي عام ٢٠٢٢ نشرت المنظمة بالاشتراك مع الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان أول مسح للقوى العاملة خلال عقد من الزمن لتحديث البيانات الأساسية حول وضع القوى العاملة في البلاد. وقادت منظمة العمل الدولية موقف الأمم المتحدة بورقة بشأن بناء ارضية حماية اجتماعية في العراق والتي تم استكمالها لاحقا بورقة لاعتماد برنامج الأشغال العامة. وبناء على الخبرة والمعايير الدولية، تهدف هذه الأوراق إلى دعم الحكومة في تشكيل رؤيتها وتسريع الإجراءات حول الوظائف والحماية الاجتماعية لانتقال عادل في العراق. كما تم توسيع نطاق الأبحاث المتاحة حول التحديات والفرص المتعلقة بالضمان الاجتماعي بعقد مؤتمر وندوة حول الموضوع جمعت مجموعة من الأبحاث من عدد من الأكاديميين وقد فتحت أجندة الأبحاث هذه الأبواب أمام إجراء مناقشات جوهرية مع شركاء ثلاثية الأطراف حول أولويات واتجاهات الإصلاح.

وتعمل المنظمة عن كثب مع شركائها الثلاثة لتقييم شمولية وتماسك واستدامة ومواءمة مسودة قوانين الضمان الاجتماعي في المنطقتين وفي الوقت نفسه توفير التقييم لمسودة قانون العمل واللوائح الداخلية للعمال المهاجرين لحكومة إقليم كردستان. وعند اقرارها، ستعزز قوانين الضمان الاجتماعي من استدامة المخططات وتوسيع نطاق الاستحقاقات لتشمل استحقاقات اعانات الأمومة والبطالة وتوسع من نطاق تغطية القوانين لجميع العاملين خارج القطاع الرسمي وأيضا الذين يعملون لحسابهم الخاص.

كما تدعم المنظمة الحكومة وشركاءها الثلاثة لتعزيز قدراتهم في تطبيق الأحكام الجديدة للقانون وتعزيز الكفاءة في تقديم خدمات الضمان الاجتماعي والعمل ذات الصلة. تم إجراء العديد من التدريبات حول القضايا المتعلقة بمبادئ الضمان الاجتماعي والتفتيش وإصلاح نظام التقاعد، وتدعم منظمة العمل الدولية الحكومة في وضع منصة توظيف رقمية لتبسيط الوصول إلى خدمات التوظيف التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى ١,٦ مليون عامل عاطل عن العمل.

في إطار الجهود المبذولة لمعالجة العوائق التي تحول دون الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وخاصة تلك المتعلقة بالمعرفة المحدودة للعمال وأصحاب العمل بشأن حقوقهم وواجباتهم بموجب قوانين الضمان الاجتماعي، تعمل المنظمة مع الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام لتشجيع مزيد من التقارير بهذا الشأن. وزودت سلسلة من التدريبات الصحفيين بالمعرفة التي تسمح لهم بتحليل ومراقبة وتقييم السياسات العامة التي تساهم في تحقيق حق الحماية الاجتماعية مع الاستفادة من قنوات الاتصال لإيصال رسائل فعالة حول الضمان الاجتماعي والاعانات ذات الصلة.

تسير الجهود المبذولة لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الأولويات الأخرى بموجب البرنامج القطري للعمل اللائق لضمان وجود نهج متكامل وشامل لتعزيز العمل اللائق وتعميمه في البرامج والأنشطة.

يظل خلق فرص العمل أولوية رئيسية خاصة في سياق النزوح القسري لمساعدة المجتمعات على الاعتماد على أنفسها بشكل أكبر. وتدعم المنظمة العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال العمل على دمج اللاجئين والنازحين في سوق العمل الرسمي ونظام الحماية الاجتماعية الوطني.

في إطار مشاريع مختلفة مثل PROSPECTS الذي تموله الحكومة الهولندية وغيرها من البرامج التي تركز على خلق فرص العمل، وسعت منظمة العمل الدولية من أدوات

التدريب لتزويد صغار أصحاب المشاريع الشباب وأصحاب الأعمال الصغيرة بالمعرفة والمهارات والخدمات المالية المطلوبة لمساعدتهم في البدء أو توسيع أعمالهم. لقد قمنا بتكييف العديد من أدوات المنظمة على السياق العراقي لضمان تلبية احتياجات النساء والرجال والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة من المجتمعات النازحة والمضيفة واستهداف قطاعات مختلفة.

إن تنفيذ برنامج الاستثمار المكثف للعمالة في مختلف مواقع المشاريع، والذي يربط بين تطوير البنية التحتية مع خلق فرص العمل اللائق، قد كفل تعميم وتطبيق مبادئ العمل اللائق من خلال بناء قدرات المتعاقدين المحليين وأعضاء النقابات والمهندسين الشباب على منهجيته. وتدعم المنظمة الحكومة في تصميم وتطبيق مشروع الأشغال العامة الذي من شأنه أن يعزز من خلق فرص العمل اللائقة والمستدامة لا سيما للفئات الأكثر ضعفا بمن فيهم العمال من ذوي الدخل المنخفض والعاطلين عن العمل كما سيساهم المشروع في التنمية المحلية والبنية التحتية الخضراء المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك تواصل المنظمة العمل مع الشركاء لتعزيز نظام مراقبة العمل وتحسين السلامة والصحة المهنية من خلال وضع السياسات وبناء القدرات بموجب برنامج يدعمه الاتحاد الأوروبي. وقد تم وضع سياسات جديدة هذا العام مع الشركاء الثلاثة للمساعدة في تحديث نظام التفتيش وتحسين ظروف العمل للعمال وأصحاب العمل وفقا لمعايير العمل الدولية.

أما في مجال معالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال، استمر الدعم للأطفال المعرضين لخطر العمالة من خلال نظام مراقبة عمالة الأطفال والذي يساعد في تحديد الأطفال المعرضين للخطر واحالتهم إلى الخدمات المناسبة بدعم من برنامج الاتحاد الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية للبنان والأردن والعراق وهي مبادرة أوروبية مشتركة بدعم من جمهورية التشيك والدنمارك، والاتحاد الأوروبي، وأيرلندا، وسويسرا. كجزء من الاستجابة لمعالجة الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال، وسع المشروع من دعمه لأسر الأطفال العاملين وتقديم التدريب المهني لتحسين مهاراتهم وقابلية حصولهم على عمل.

تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) ريادتها في تشكيل الخطاب وتعبئة الجهود لزيادة المشاركة والقيادة السياسية للمرأة في العراق

بعد شهور من حالة الشلل، تمّ تشكيل حكومة العراق بقيادة رئيس مجلس الوزراء محمد شيّاع السوداني. وفي حين يتيح استئناف المهام الحكومية الفرصة للبلاد للتركيز على مسار تحقيق الاستقرار والتقدّم، لا تزال حكومة السوداني تواجه تحديات سياسية واقتصادية تؤثر فيها الأحداث الإقليمية والدولية، بشكل كبير.

وقد ساهمت الآثار المتلاحقة للحرب ضد أوكرانيا في ازدياد وتيرة انعدام الأمن الغذائي في العراق، والذي يعزى بشكل جزئي إلى الارتفاع في أسعار القمح على نطاق العالم. ومن بين التوقّعات السلبية بخصوص اقتصاد العراق ارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر. وفي الوقت نفسه، لا يزال البلد يشهد تأثيرات قاسية ناجمة عن تغيّر المناخ، حيث يمثلّ التصحّر أكثر تلك الأمور مبعثاً للقلق. وتنجم عن هذه التحديات آثاراً غير متناسبة على النساء والفتيات، وهي أشدّ ما تكون تأثيراً على اللاجئات والنازحات منهنّ، مما يجعلهنّ عرضة بنحوٍ خاص للصدمات الاقتصادية والسياسية والبيئية.

إن النساء والفتيات يواجهن أصلاً شتى أوجه عدم المساواة والتمييز بالإضافة إلى الافتقار إلى الموارد اللازمة للتكيّف مع الأوضاع التي تزداد هشاشة. تتواجد المرأة اللاجئة والنازحة على خطوط المواجهة في حالات الطوارئ المناخية. فهنّ الأشد تأثراً بذلك لأن الآلاف منهنّ يعتمدن في معيشتهنّ على ممارسة أعمالٍ خطيرة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد، ويجنين دخلاً أقلّ، ويتبنين استراتيجيات تكيّف سلبية قائمة على أنواع سبل كسب العيش في تأمين احتياجاتهن واحتياجات عوائلهن.

احتل العراق المرتبة ١٥٤ في عام ٢٠٢١ وفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين للمؤتمر الاقتصادي العالمي، تليها في مؤخرة الركب فقط أفغانستان واليمن. وبالمثل، وفي العام نفسه، كانت نسبة مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل ١٢,١٪، في حين بلغت نسبة النساء صاحبات الشركات ٦,٨٪ فقط. وهذه الإحصائيات لها ما يحاكيها في عالم السياسة، فعلى الرغم من أن نسبة النساء تشكل ٢٩,٧٪ من جملة المسؤولين المنتخبين في البرلمان، لا يزال مستوى تأثيرهنّ ومشاركتهنّ في المناصب القيادية والإدارية محدوداً.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية

تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل في الطليعة لرسم معالم الخطاب وتعبئة الجهود لتحقيق المزيد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية واضطلاعها بأدوار قيادية فيها في العراق. وفي عام ٢٠٢٢، نفذت الهيئة أنشطة مسؤولية شاملة في مجال التخطيط والتنظيم تهدف الى توفير الدعم الفني والمالي للأجهزة المعنية بالمرأة العراقية. وشمل ذلك دعم المؤسسات الحكومية لإعداد الإستراتيجيات الوطنية، مثل الإستراتيجية الوطنية الثانية للمرأة العراقية (٢٠٢٣ – ٢٠٣٠).

وعلى نحو ذي صلة، عملت الهيئة ايضاً على معالجة العوائق التي تثبط المرأة العراقية وتمنعها من التمتع بحقها في المشاركة المجدية في العمليات السياسية. ومن بين هذه العوائق هي الأشكال السائدة للعنف السياسي الذي يمارس ضد النساء العراقيات الفاعلات، والتي تهدف الى تقويض وتهميش تأثيرهن السياسي. وفي هذا الخصوص، وتمكنت الهيئة من جمع نساء خبيرات في الشأن السياسي وأطراف فاعلة في المجتمع المدني لبدء حوار متعدد الأبعاد بشأن الأشكال المتعددة والطرق العملية للمضي قدماً لمكافحة العنف السياسي الذي يستهدف النساء. ونتيجة لذلك، خلصت التوصيات الى أن إيجاد بيئة مؤاتية عبر تنفيذ أنشطة برنامجية وجهود مناصرة معدة بشكل خاص امر ضروري لمعالجة هذه القضية.

وإضافة الى ذلك، وبالاستفادة من إنجازاتها التي حققتها خلال الانتخابات التشريعية السابقة تعمل الهيئة على زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية من خلال العمل بشكل وثيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ودعم عملها. وتحديداً، تعمل الهيئة بشكل وثيق مع شركائها العراقيين على توحيد الجهود في الدعوة الى تعديل قوانين الانتخابات ذات الصلة، من اجل زيادة تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة. وفي نفس الوقت، واصلت الهيئة تعزيز الشراكات وأوجه التآزر بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية.

المرأة والسلام والأمن وخطة العمل الوطنية الثانية للعراق

واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في العراق من خلال الشراكة مع المؤسسات الرسمية العراقية على المستويين الوطني والمحلي. وجرى تحقيق ذلك في الأساس من خلال الدفع بعجلة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية (٢٠٢١ – ٢٠٢٤)، وهي عملية بقيادة مشتركة بين الأطراف الحكومية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني. وساعدت الهيئة في تهيئة بيئة مؤاتيه لتعزيز المشاركة والتعاون المجديين للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة المعنية بالمرأة لتحسين عمليات إعداد خطة العمل الوطنية. ونتيجة لذلك، كانت المنظومات الوطنية قادرة على رصد وتنفيذ عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية بشكل فاعل، عبر الملكية المثبتة وآليات التنسيق الرسمية وأُطر الرصد والمساءلة.

وعملت الهيئة أيضاً مع شركائها على تحديد سياق خطة العمل الوطنية الثانية من خلال دعم إعداد ستة خطط قطاعية على المستوى الوزاري وخطتين محليتين مخصصتين لمحافظتي نينوى وذي قار. وعلى المستوى الإقليمي في إقليم كردستان، تم تشكيل مجلس إدارة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ برئاسة وزارة الداخلية في حكومة الإقليم وبدعم فني من المجلس الأعلى للمرأة والتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة للإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية. وجرى إعداد وإطلاق خطة عمل تعالج مخرجات الركائز الأساسية الثلاث لخطة العمل الوطنية الثانية لدعم تنفيذها في إقليم كردستان.

التمكين الاقتصادي للمرأة

ان التمكين الاقتصادي للمرأة هو في الأساس في حقوق الإنسان الأساسية وفق ما هو منصوص عليه في اتفاقيات حقوق الإنسان والعمل الدولية. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بتمكين المرأة لتصبح قادرة على ممارسة أنشطة اقتصادية وتوليد الدخل وتحقيق حيز أكبر من حرية الاختيار بالنسبة لحياتها. وتتوافق رؤية العراق للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع ذلك. ان الهدف الأساسي للرؤية هو تمكين العراقيين في بلد آمن ومجتمع موحد وفي ظل اقتصاد يتسم بالتنوع وبيئة مستدامة وفي بلد يسوده العدل والحكم الرشيد. وأعدت الهيئة برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الخاص بها لدعم العراق للوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الأنشطة التي تركز على الناس لسد الفجوة بين الجنسين في عالم العمل. ويستمد البرنامج من الأولويات الإستراتيجية الخاصة بإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) الخاصة بأجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. البرنامج مصمم لمعالجة قضايا مثل انعدام البنية التحتية لاقتصاد الرعاية وانعدام فرص الحصول على البنى التحتية وتطوير المهارات وقلة الحصول على الأصول بما في ذلك الأصول المالية والممتلكات بطريقة منظمة لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد.

العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة

تم عقد سلسلة من المشاورات مع دائرة تمكين المرأة والوزارات ومجلس القضاء وبرلمانيين لمناقشة إقرار قانون مكافحة العنف الأسري والخطوات المطلوبة التي يجب القيام بها للمضي قدماً. وتم تشكيل لجنة تتألف من الأجهزة الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية حيث تم إنجاز الأعمال التحضيرية لتهيئة قانون جديد لمكافحة العنف الأسري يدمج مشروعي القانون الأول والثاني. وخلصت توصيات المناقشات والاجتماعات حول هذا الموضوع إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الضغط والدعوة وأنه من الضروري ان يتم صياغة مشروع القانون الجديد بالشراكة مع خبراء قانونيين على الصعيد الوطني لضمان أن يعكس جميع الالتزامات القانونية المطلوبة لكي يتم إقراره من قبل البرلمان.

الاستجابة الإنسانية

في هذا المجال، تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية تعزز رفاهية النساء اللاجئات والنازحات وقدرتهن على التكيف على مستوى الأفراد وكذلك على مستوى المجتمعات المحلية بشكل عام.

وإضافة الى ذلك، ومن خلال تواجدها في جبهة بناء السلام، ركزت الهيئة على تعزيز إمكانيات منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات النسوية التي تغطي مختلف المواقع الجغرافية في العراق على ثلاث مناطق مواضيعية رئيسة: منع النزاعات والاستجابة الإنسانية والنزوح القسري. وركزت كل منظمة على أحد الأهداف التالية (١) زيادة المشاركة المجدية للمرأة والإسهام في صنع القرار في عمليات منع النزاعات والاستجابة لها، (٢) تعزيز التخطيط للازمات والأطر والبرامج الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني في مجال المساعدات الإنسانية (٣) تعزيز الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي المطور والمشاركة السياسية للنساء والفتيات في سياقات بناء السلام. ونتيجةً لذلك، تهدف الهيئة الى ضمان ان تكون مشاركة المرأة واسعة في منع الأزمات والاستجابة لها وفي بناء السلام والإنعاش من خلال مشاركة المجتمع المدني.

مبادرات مشتركة وأحداث كبرى

أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني المحلية وسائر والوكالات الشقيقة من الأمم المتحدة وبضمنها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لتنفيذ أنشطة مشتركة. وشملت هذه الأنشطة حملات عبر الإنترنت ورسائل رئيسية للجمهور وبيانات صحافية مشتركة للأحداث مثل الذكرى السنوية لصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ و١٦ يوماً من النشاط واليوم الدولي للمرأة. ومن الإنجازات الرئيسة إنتاج أغنية "أنا العراقية" بالشراكة مع منتدى الصحفيات العراقيات، وهي منظمة مجتمع مدني محلية في بغداد. وتدعو الأغنية إلى دعم دور المرأة

وتوليها القيادة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك تسنم المناصب الحكومية والطب والأمن، والزراعة والتعليم والرياضة. ولاقت الأغنية رواجاً وحققت أكثر من ١,٩ مليون مشاهدة.

وعلاوة على ذلك، اقامت الهيئة مؤتمراً في بغداد بالشراكة مع دائرة تمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي للشروع بحملة ١٦ يوماً من النشاط. وجرى تنظيم المؤتمر برعاية رئيس مجلس الوزراء العراقي، السيد محمد شياع السوداني، الذي ألقى كلمة مهمة دعا فيها الى تمكين المرأة العراقية وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وأكد المؤتمر على الدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في الحياة العامة من خلال تولها المناصب الحكومية والمجتمع المدني وحركات حقوق الإنسان في منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه. وقام المؤتمر ايضاً بالدعوة الى إقرار القوانين ذات الصلة، وبالأخص قانون مناهضة العنف السري.

وفيما يتعلق بعقد شراكات مع بقية وكالات الأمم المتحدة حول مشاريع مشتركة، اقامت الهيئة شراكة جديدة مع برنامج الأغذية العالمي، إذ تؤكد هذه الشراكة التزامهما وتعزز التعاون والمبادرات المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق. وبالتعاون مع الحكومة العراقية، ستعمل الوكالتان على توفير فرص برامج التحول الجنساني وستركز على قيادة المرأة وتمكينها اقتصاديا وتوفير وحمايتها اجتماعيا وقدرتها على الصمود وسبل كسب العيش.

كلمة السيدة

ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق

ديـــنـــا زوربـــا

"من المسلم به بشكل كبير أن الصراع العنيف يؤثر على الرجال والنساء بطرق مختلفة. إذ تعاني النساء والفتيات من النزاعات العنيفة بشكل غير متناسب. فهن لا يعانين فقط من النتائج الجانبية للحرب، بل يجري استهدافهن أيضاً كإحدى استراتيجيات الحرب. كما تتعرض النساء إلى النزوح وتعطل سبل العيش وتعطل الحصول على الخدمات العامة واعباء عمل إضافية داخل المنزل وخارجه والعنف الاسري.

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن دون المشاركة الكاملة المرأة وتوليها أدواراً قيادية كما هو منصوص عليه بوضوح في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ وقرارات الأمم المتحدة اللاحقة. وفي دراستنا العالمية، قمنا بجمع أدلة متزايدة على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يسهمان في إبرام محادثات السلام وتحقيق سلام مستدام وتسريع الانتعاش الاقتصادي ويمكن أن يساعدا أيضا في مكافحة التطرف العنيف.

ويعتمد استدامة السلام بشكل مباشر على اتساق مشاركة المرأة في عمليات السلام والحياة السياسة والحكم وبناء المؤسسات وسيادة القانون وقطاع الأمن والانعاش الاقتصادي. ومع ذلك، فإن عمل النساء على أرض الواقع لا يزال غير معترف به. ومن أجل الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة على حد سواء، يجب أن تكون المرأة قيادية متساوية واستراتيجية وعنصر قيادة وقوة دافعة في مختلف المجالات وعلى مختلف مستويات صنع القرار. وبالتالي، لا ينبغي أبداً التقليل من شأن الدور التحفيزي للنساء كعوامل للتغيير وقيادات في المصالحة وبناء السلام ومكافحة التطرف العنيف، وخصوصاً في العراق حيث لا تزال المرأة تتحمل عبء النزاعات والتطرف العنيف بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولا ينبغي لنا أيضاً التقليل من شأن قوة تحالفات المرأة ودورها القيادي في بناء السلام وتوحيد المجتمع والحفاظ على نسيجه الاجتماعي.

إذا عملنا لوحدنا فلن نستطيع عمل الكثير، أما إذا عملنا سوية ٍ فيمكننا فعل الكثير. ان تمكين المرأة هو في صميم ما نعمل عليه، إذ انه من خلال العمل معاً فقط يمكننا تحقيق النتيجة المرجوة من الجميع."

الأمم المتحـدة – العـراق

United Nations Iraq